

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی



از جلد ۳ ص ۴۶۳ الدرعه

المحضر الكلامية لعضد الاصم  
وقد اختصر مؤلفه والمحضر موجود في ذكره  
في حرف الميم بعنوان محضر التحفة وارج  
كتابة المحضر ۹۸۲ ر

۲۹۷

فهرست ما فی هذا المجلد

- ۱- محضر تحفة الكلامية لمؤلف المحضر بخط هبة الدين السبكي رحمه الله  
در الذريعة مجلد ۳ ص ۴۶۳ شرحی راجع بانسخه دار که عیناً در فهرست موجود است ۱۵  
ص ۱۴۴ تا ۱۴۵
- ۲- رساله وجودیه مولانا جامی  
۳- رساله اثبات الواجب از ملا صدر ابن خطه عبدالعالم بن عبدالوهاب  
که مؤلف کرامت سلطان احمد بهادر نعم نموده است  
۴- رساله اثبات الواجب از علامه دوانی است سرخطه عبدالعالم  
بن عبدالوهاب است که در دار السلطه در دسترس است ۱۵۵، ۹۰
- ۸- حاشیه بر رساله اثبات الواجب دوانی در مرزا محمد بن الحسن شسترانی الاصفهانی  
متوفی ۱۰۹۸-۱۰۹۹ ۱۸۳، ۱۵۷

هر پنج کتب کا رس



۲۹۷  
۱۸۰۳  
۱۳۲۷

۴۸۹  
۱۹۳۷



از جلد ۳ ص ۴۶۳ الدرعه

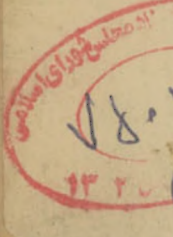
المحفة الكلامية لبعض الاصحاب  
وقد اختصره مؤلفه والمحمف موجود ذكره  
في حرف الميم بعنوان محمف التحفة وارج  
كتابة المحمف ۹۸۲ ر

۲۹۷

فهرست ما في هذا المحلد

- ۱- محمف التحفة الكلامية لمؤلف المحمف بخط هبة الدين السبكي الم  
در الدرعية مجلد ۳ ص ۴۶۳ شرحي راجع بان خود دارد كه غير از محمف موجود است ۱۵  
ص ۲۴۴
- ۲- رساله وجوديه مؤلفه جاني  
۳- رساله اثبات الواجب از ملا صدر بن محمد بن عبد العاليم بن عبد الوهاب  
كه مؤلفه كرامت علي احمد بهادر نعم بوده است  
۴- رساله اثبات الواجب از علامه دواني اثر بن محمد بن عبد العاليم  
بن عبد الوهاب است كه در دارالعلمه مؤلفه است ۱۵۵، ۹۰
- ۸- حاشيه بر رساله اثبات الواجب دواني در مزار المحمدين اثر شرف الاسلام  
متوفى ۱۰۹۸، ۱۰۹۹ ۱۸۳، ۱۵۷

هر پنج كچه يك رساله



۲۹۷  
۴۸۹



از جلد ۳ ص ۴۹۳ الدرعه  
 النسخه الكلاميه لعضد الاصحاب  
 وقد اختصره مؤلفه والمحمض موجوده ذكره  
 في حرف الميم بعنوان محض النسخه وارج  
 كتابه المختصر ۹۸۲ ر

۲۹۷

فهرست ما فی هذا المجلد

- ۱- محض نسخه الكلاميه لمؤلف النسخه بخط هبته الله سبحانه وتعالى  
 در الذریعہ مجلد ۳ ص ۴۹۳ شرحی راجع باین نسخه دارد که عیناً در نسخه مندرج است ۱۵  
 ص ۲۴۰ تا ۲۴۱
- ۲- رساله وجودیه بر ملا حاجی
- ۳- رساله اثبات الواجب از ملا صدر بن خطه عبدالعالم بن عبدلوه ۸۷۶  
 که مؤلف کرامت سلطان احمد بهادر نعم نموده است
- ۴- رساله اثبات الواجب از علامه دوانی است بر خط عبدالعالم  
 بن عبدلوه است که در دارالسنه و در لیس ۱۵۵۶-۹۰
- ۸- حاشیه بر رساله اثبات الواجب دوانی در مرزا محمد بن محمد شریف الاصفهانی  
 متوفی ۱۰۹۸-۱۰۹۹ ۱۸۳۶-۱۸۳۷

هر یک یک کاسه



۱۸۰۳  
 ۱۳۲۷

۲۹۷

۴۸۹



سین درستی  
و درستی  
و درستی

درستی



۱۰۰۰۸  
۲۹۷

۷۵۰۳



المجموع

در مبحث و جوی  
از مولانا حامی  
علیه السلام  
اشراق حبیب محمد  
مه خدای محمد  
اسرار و احیاء  
حولانا جلال الدین محمد  
دوای

الفاصله  
واجب  
مولانا حامی

۱۳۲۵۱



هو

قد استعملت هذا الكتاب في  
و انما الغرض الى اسم العتي حرس  
من عند العتي الحسني



اسرار و احیاء  
۱۳۲۵





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بقرنا على ادراك دقايق فصول الكلام وجعلنا من  
بعث اليه افضل رسله محمد عليه السلام ولعلنا فاني بعد ما  
فرغت من تحرير المحفة الكلامية وسارت في الاطراف مسير  
الشعاع من المضي صادقت في اثناء ذلك مطالعة بعض من حصة  
الله تعالى النفس القدسية ولما وجدتها بحيث تفجر من غير انما  
ينابيع الكلام اذ لم يورد فيها مسألة الاوديلها وارادة على هيئة  
الانتاج الطاهر المستلزام للطلوب من غير افتقارها الى تصرف  
بتقديم وتأخير واضمار وتغيير اقترح اختصاره مرة اخرى بحذف  
ما فيها من القوانين المنطقية وايجاز ما حرر فيها من التاويل  
الكلامية ولما تذكر منه ذلك بادرت الى مقتضى اشارته  
فجاء بحمدانه كما يروق النواظر ويخلو صفائح الادهار ويهف  
البصائر وهو مرتب على خمسة ابواب الباب الاول  
في التوحيد مسئلة واجب الوجود موجود اذ لو لم يوجد  
لزم اخصار الموجودات في الممكن وكذا اخصار الموجودات  
في الممكن لزمان لا يوجد موجود اصلا ينتج لو لم يوجد  
واجب الوجود لم يوجد موجود اصلا اما المقدمة الاولى

فان

فان الموجود قيمان فان كان وجوده من ذاته بحيث  
لا يتقتر الى الغير لزم واجب الوجود وان كان وجوده من  
غيره بحيث لو لم يوجد ذلك الغير لم يكن له وجود يسمى ممكن  
الوجود فاذا اشقي احد القسمين عن الواجب تحقق الآخر  
واما الثانية فلان الممكن في وجوده مفتقر الى الغير وكل  
مفتقر لا يوجد بنفسه وكل ما لا يوجد بنفسه لا يستقل بالتاثير  
وكل ما لا يستقل بالتاثير لا يصدم عنه موجود ينتج ان الممكن  
لا يصدم عنه موجود فلو اخصر الموجود في الممكن لم يكن هناك  
موجود اصلا تنفيه اذ اثبت انه تعالى واجب الوجود ثبت  
انه قد يولد الواجب لما كان وجوده ضروريا امتنع عنه  
وكل ما امتنع عدمه يجب قدمه فالواجب يجب قدمه  
مسئلة واجب الوجود واحد لانه لو كان متعدد ا  
امكن بينهما المخالفة بان يريد احدهما امر والاخر تنقيضه  
واذا امكن بينهما المخالفة يلزم منه اجتماع التنقيضين او  
ارتقاعهما او الترجيح بلامرجح او عجز احدهما والتكليف بيني  
البطالان والمقدمة الثانية بيته غنيته عن البيان ولما  
المقدمة الثانية فلان الواجب على تقدير المخالفة اما مرادها  
معا وهو اجتماع التنقيضين ولا هذا ولا ذاك وهو ارتقاعهما  
او اصدما دون الاخر فان لا عسبب وهو الترجيح بالمرجح

طام



اوسبقوه احدهما وصعقا لآخر وهو الحق وايضا التوحيد  
 ما خبر به الصادق في قوله تعالى ان الحكم لو اريد قوله نعم  
 فاعلم انه لا اله الا الله وكل ما خبر به الصادق حق التوحيد  
 حق مسئلة واجب الوجود قادر مختار بمعنى انه ان شأ  
 فعل وان لم يشأ لم يفعل وليس شئ منهما لازما له وتعالى به  
 الموجب وهو الذي يلزمه الفعل ولا يمكنه الترك كالنار  
 في الاحراق فتقول لولم قادر الكان موجبا وكلما كان العالم  
 لازما له وهو قد مر ان العالم قد يمتنع لو لم يكن قادر  
 مختارا كان العالم قديما لكن قدم العالم محال لان العالم  
 متغير وكل متغير ممكن وكل ممكن محتاج الى الغير في الوجود  
 وكل محتاج الى الغير لا يوجد بنفسه وكل ما لا يوجد بنفسه  
 يستفيد الوجود من الغير وكل ما يستفيد الوجود من الغير  
 كان قبل الوجود معدوما وكل ما كان قبل الوجود معدوما  
 فوجوده مسبوق بالعدم وكل ما كان وجوده مسبوقا  
 بالعدم فهو حادث ينتج ان العالم حادث مسئلة  
 واجب الوجود عالم لان فعل الافعال المحكم المشتمل على  
 حكم ومضامح لا تخفى وكل من فعل الافعال المذكور فهو  
 عالم والمقدمة الاولى ضرورة حسية ونسبة عليه  
 تأمل الانسان في احوال المخلوقات وارتباط السفلى

الذي هو اثره في لازمه وهو قديم كان العالم

بالملوتيا بل في احوال نفسه وحواشيه وقواه والثانية ايضا  
 غيبة عن الدليل ونسبة عليها انه لو لم يكن عالما لما في نفسه  
 الافعال المذكورة ايماءا وكثريا واللازم ببطء المشاهدة والمزور  
مسئلة واجب الوجود عالم لجميع المعلومات قادر  
 على كل الممكنات لانه قد ثبت انه قادر على كل ما خلقه من علم  
 وقدرته البعض لزم التخصيص من غير تخصص واللازم  
 ظاهر البطلان فالملزوم منه مسئلة واجب الوجود  
 سميع بصير بمعنى انه عالم بالمسموعات والبصائر لان  
 المسموع والبصر معلوم له فيكون سمعا بصيرا ولا نه  
 وارد في النص حيث قال سميع الدعاء وبصير بالعباد وكل  
 وارد في النص حق مسئلة واجب الوجود مرید  
 لبعض الموجودات وهو الافعال الحسنة وكأثر  
 لبعضها وهو القبايح منها والدليل على ذلك انه امر  
 بالعبادات ونهى عن المعاصي وكل امر له ارادة وكل ناه  
 له كراهة فالله له ارادة وكراهة واما اختصاص ارادة  
 بالافعال الحسنة والكراهية بالقبائح مسئلة ارادة القبيح  
 وكراهة الحسن قيمه عقلا وكل ما هو شئ مستف عنه  
مسئلة واجب الوجود حي لانه قادر على كل انبياء  
 وكل قادر على حي بالضرورة لكن حياته ليست كيفيته



تابعة للمزاج لاستحالة المزاج في حقه نعم فهو معنى آخر وهو  
 صلاحية العلم والقدرة مسئلة واجب الوجود متعلم  
 بمعنى انه اذا اوجر الحروف والاصوات في اجسام ليس من  
 شأنها التكلم حتى سمع منها الكلام والدليل عليه ان التكلم  
 بالمعنى المذكور مقدور ورد النص لوقوعه وكل مقدور  
 كذلك فهو حق فالتكلم بالمعنى المذكور حق اما انه مقدور فله  
 يمكن وكل ممكن مقدور كما تقدم واما انه وارد في النص فله  
 يجمع عليه من الانبياء حيثوات انهم عليهم السلام  
 كانوا يقولون لا مسمهم قال الله كذا وامر بكذا ونهى عن كذا  
 وكل ذلك من اقسام الكلام المذكور في القرآن ايضا كما  
 في قصة موسى عا وكلامه يجمع عليه من الانبياء عا ومندور  
 في القرآن منصوص عليه فالتكلم بالمعنى المذكور منصوص  
 عليه مسئلة واجب الوجود حكيم لانه عالم بحقائق  
 الاشياء ووصفاتها من الحسن والقبح وقادر على الكل  
 والكل من كان كذلك يفعل الاشياء على وجه يليق بربوبية  
 فهو تعلم يفعل الاشياء كما ينبغي ويعلم الاشياء على ما  
 هي عليه مسئلة في الترتيبات مسئلة واجب  
 الوجود ليس بمركب لان كل مركب مفتقر الى الجزء  
 وكل مفتقر الى الجزء مفتقر الى الغير لان جزء الشيء

غيره وكل مفتقر الى الغير يمكن ولا جسم لان كل جسم مفتقر الى مكان  
 وكل مفتقر يمكن ولا حاصل في مكان ولا في جهة لما ذكرنا في الجسم  
 بعينه فثبت ان كل ما كان احدهما الاشياء فهو ممكن وكل ممكن  
 حادث وواجب الوجود ليس بحادث فلا يكون باحدهما  
 الاشياء مسئلة واجب الوجود لا يتصف بالحادث لونا  
 او غيره لان اتصافه بها اما ازلي او متجدد وكلامنا رط فالانصاف  
 بطا اما الاول فلان الانصاف بالحادث لو كان ازليا لزم  
 كون الحادث ازليا واللازم طاهر البطلان والملزوم مثله  
 واما الثاني فلان ذلك الحادث صفة كمال استحالة اتصافه بما  
 ليس منها ولا شيء من صفة الكمال بمفقودة عنه نعم فلا شيء من  
 ذلك الحادث بمفقود عنه فلا يكون اتصافه متجددا مسئلة  
 الواجب تعلم شأنه ان يكون مرئيا لان كل مرئى فهو جسم ملون  
 معنى يتغير حاصل في جهة متعابلة للرأى ولا شيء من الواجب جسم  
 ملون كذلك ولا شيء من المرئى بواجب وينعكس الى لا شيء من  
 الواجب بمرئى فهو المطلوب مسئلة الواجب تعالى  
 لا يتغير بعينه لان اتصافه بالاشياء غير معقول وكل ما هو غير معقول  
 بعينه عنه تعالى مسئلة واجب الوجود لا يتصف بصفة  
 زائدة على ذاته معايرة له قائمة به على نحو اتصاف الممكنات  
 بها والدليل عليه ان كل صفة قائمة بالموصوف محتاجة



الى وصفها وكل مقتدر ممكن وكل ممكن حادث فلو انصف  
 الواجب بالصفات الزائدة لم يكن محلا للحوادث وكل ما هو  
 محلا للحوادث فهو حادث ولا يلزم ان يكون الحادثان  
 فلو كان الواحد محلا للحوادث يلزم ان يكون حادثا مع  
 الباب الثاني في الحيلولة مسألة العقل يقتضي بحسب بعض  
 الافاضة وقوع بعضها بالاستقلال من غير استعانة من الشئ  
 للعلم الضروري بحسب رعاية التيمم وتقدمه وقبح ابدائه  
 ولطعمه ولذا يحكيه من لم يتدين بترعه ما مسألة  
 واجبا للوجود لا يفعل القبح لان فاعله القبح اما افعال  
 لغية او محتاج اليه او عاثة والاول بطم لم يتبين  
 عليه والثاني بطم لا يستلزم الامكان والثالث بطم لا يستلزم  
 الشفعية يتبع فاعله القبح مسألة افعال العباد  
 صادرة عنهم باختيارهم وهو ضروري غني عن الدليل  
 ولتبركنا عن ذلك يقول افعال العبيد واقعة على  
 حسب واعينهم وارادتهم ولا شئ من غير الاختيار  
 كذلك فلا شئ من افعال العبيد بغير الاختيار او نقول  
 لو لم يكن العبد مختارا في فعله لم يفرج التكليف والشرط  
 فاللزم منه بيان اللزوم ان التكليف يكون متوجها  
 على العاقل وكل تكليف متوجه على العاقل قبيح بديهية

مسألة الله تعالى شانه لطيف اما بمعنى انه غير مدرك  
 بالبصر فلا معنى في التزيين اما بمعنى انه يفعل للطيف العباد بمعنى  
 انه يفعل بهم ليعلموا من الفعل لبعثه الانبياء وانزال الكتاب  
 حتى يكون الناس على الصلاح اقرب ومن الفساد ابعد فلان  
 اللطيف بالمعنى المذكور مناسب للحكمة وكل مناسب للحكمة يليق  
 بالوقوع وكل يليق بالوقوع فاعله لانه حكيم رؤفا بالعباد  
مسألة التكليف بالشرائع واجبة عقلا لان التكليف بطبعه  
 مايل الى الشهوات والفتاح وكل مايل اليها لا بد من  
 زاجر وذلك الزاجر ليس هو العقل لعدم ادراك الحس  
 والقبح في بعض الامور ولصيرورته معلوبا للفقير  
 العصبية والشهوة فهو الشرع لعدم حاكم غيرهما  
 الباب الثالث في المعاد مسألة اعادة الاحسام ممكن  
 لان الموجودات التي عرفت ما هيتهما قابلة للوجود  
 وكل ما هو قابل للوجود فهو ممكن ثم نقول ذلك الممكن  
 واجب الوقوع لانه ما يتوقف عليه العدل الذي يجب  
 صدوره من الله تعالى يحكم العدل ونقض الكتاب وكل ما  
 هو يتوقف عليه العدل الواجب مسألة عذاب  
 القبر وتعمير الاخوان يوم القيمة والشوا فيهما والحاصل  
 وارفاق الجوارح والعصايف المشتملة على اعمال العباد



وقرأها ونظير الكتب بما وثق بالأدوار، ووفى الأفعال  
وصحافها والحوص والصرط والجند والدارامو بحسنه  
أخبر الصادق بوجوبها وكل من كان كذلك فهو حق والآخر المذكور  
حق مسألة الله نعم بقبول التوبة عن العباد ويعفو عن  
السيئات لأنه وعد به في القرآن وكلاما وعد به في المذكرة  
حق مسألة العفو عن الكبائر التي لم يثبت عنها على الكفر  
وحق في العباد جازئ منه نعم لأنه حصل بشفقة به العبد  
المحتاج المومن ولا ضرر فيه كل حين كذلك فهو جازئ القو  
ع فالعفو جازئ الوقوع وأما حقوق الأديبين فلا يجوز العفو  
عنهما من غير رضا صاحبه لأنه ظلم وكل ظلم منقضى  
عنه نعم الباقى الرابع في التواب مسألة النبي آهات  
مخبر عن الله نعم بغير واسطة كغيره من المجرى من خارق  
للعادة مقرون بالتحدي مطابق للدعوى لا يمكن معارضته  
بخلق الله نعم على يد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله مسألة  
محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم رسول الله لأنه ادعى  
نوة وأظهر المحرم على يد عوايه وكل من كان لذلك في  
حق فجدى حق والمقدرة الأولى وقبته وتوابعه لا مجال  
لذلك والثانية بريهة مسألة جميع الأنبياء الذين  
أولهم آدم وآخرهم محمد ص معصومون جميع الذنوب

صغير ما ذكره ما عدا ما هو أقل البعث بعد ما وكل من أذن الحاج  
المنفرد التي يدل على جسته صاحبها كلبس الزاوي في الوق  
واعتياد الأكل في الطريق وعن الأمراض المنفردة كالبرص  
والجذام وعن الداء الألباء وبهم الأموات لأن كل ذلك  
يجب التفرغه والأمراض عن مصاحبتهم وترك مجالستهم وكل  
وكل ما يوجب التفرغ يجب بغيه عنهم لأن الغرض من  
بعثهم إلهامهم وقبول ما حكمهم ومن أمانات  
من الاختلاط ولا يرتفع وما يوجب التفرغ في الغرض  
من بعثهم فلا يليق بالحكم إرسال من تصف بالصفات  
البعيدة مسألة إذا ثبت نبوة نبي وأنه معصوم ورد  
في كلامه وفي القرآن الذي هو مخوف من بيان إرسال  
الرسول وإنزال الكتب وأخبار الأنبياء السابقة  
والأهم الماضية والبلدان الحجازية والتكاليف الواجبة  
وما يترتب من الأعواض الدائمة حوجب الإيمان به  
لأنه كلام من دللت المحرم على صدقه وكل كلام كذلك  
فهو حق مسألة محمد ص حاتق الأنبياء أذ قد  
ورد في القرآن أنه جاتوا الأنبياء وتوارث من كلامه  
صلى الله عليه وسلم أنه لا نبي بعدى وشرعته باقية  
بقائه الدنيا إذ لو انقطع مع بقائه المكلفين لزم غلوا المكلف



من الشريعة الزاخرة له وهو عرصة لما تقدم في وجوب التكليف  
 الباب الخامس في المصلحة في سياسة عامة أمور الدين  
 الدنيا نياتة عن التي تم بواسطة او غير واسطة مسئلة  
 نصب الامام على الله تعالى واجب عقلة اي مناسب لمصلحة  
 لان الامام يجب ان يكون معصوما وكل معصوم يجب ان  
 يكون منصوبا من قبل الله تعالى اما المقدمة الاولى في انما  
 راما الثانية فلان العصة امر خفي كطلع عليه الاعلام  
 الغيوب فلو وجب نصب الامام على الخلق لزم اطلاعهم  
 على الامر الخفي لا مشاع فليس الامام من غير علم يكون معصوما  
 واللام يظن بالضرورة مثله واذا المرجح على الخلق فهو واجب  
 على الله تعالى وهو المطلوب مسئلة الامام يجب  
 ان يكون معصوما فليس ما ذكر في عصمة الانبياء بما  
 تذكر ولانه لو صدر عنه الخطا لاحتاج الى امام آخر  
 لزم التسلسل ولان نصب غير المعصوم زيادة اقتدار  
 له على المعاصي فيؤدي الى القبيح وكل ما يؤدي الى القبيح  
 فهو قبيح فنصب غير المعصوم قبيح لا يجوز وجود امانين  
 في عصر واحد لان تعدد الامام لوجبا مكان المخالفة في  
 امر مشروع كما ذكرنا في تعدد الآله وكلما يوجب مكان المخالفة  
 يؤدي الى المحال فهو محال فنعدد الامام محال هذا هو الحق

الم

ما تواتر من تعدد الانبياء في وقت واحد قلنا انما جاز ذلك فيما اذا كان  
 لكل في شريعة منافية لشريعة صاحب فلكل منهما بامر وينبغي من امن  
 بدينه او كان احدهما تابعا للآخر كما كان هرون النبي تابعا لموسى  
 على وزير له بخلاف الامامين فان شريعتهم واحدة ونياتهم  
 على النبي غير واحدة واحدة ولو كان احدهما مأمورا بامانة الاخر  
 يخرج من كونه اماما لان نيابة ح على وجه العود ولا تصدق  
 عليه تعريف الامامة مسئلة الامام الحق بعد رسول الله  
 على ابن ابي طالب لان الامام معصوم ولا شيء من غير علي  
 معصوم ولا شيء من غير علي اماما اما الاول فمقدم ماها واما  
 فاجماع الامة اذ قد تواتر من غير الكثرة والفق والخطا والحق  
 حتى ان بعضهم حفظ من عمر عليه اللعنة سمين قضيه في  
 ميثاق الجحد يخالف بعضها ايضا ولم يقتل عنه هم احد من  
 المواوي والمخالفة ما يخالف الشرع ولان الامام معصوم من عليه  
 فلا شيء من غير علي اماما بيان الاول في الامامة مشروطة بالعصمة  
 التي لا يورث الا بالعض كما مر بيان الثانية ان القائل بامانة  
 غيره لا يدعي في حقيقته النص بل عدتهم في ذلك اختيار الناس  
 وهو غير معتبر في النص الامام لان الامام يجب ان يكون  
 منصوبا من قبل الله تعالى مسئلة الامام الحق بعد ولده  
 الحسن ثم الحسين ثم علي بن الحسين ثم محمد بن علي بن جعفر

والاول  
 الثانية



بن محمد بن موسى بن جعفر بن علي بن موسى بن محمد بن علي بن علي  
 بن محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن حسن المهدي صاحب الزمان  
 صلوات الله عليهم اجمعين لو ورد النص من النبي في حقهم  
 حيث قال للحسين ابني هذا امام ابن امام اخر امام ابو امة  
 فمما ناسطه لان كل واحد من هؤلاء علي من بعده ولا شرط  
 الشيعة المنفية عن غيرهم مسألة الامام الكافي عشر محمد بن  
 الحسن عليهما السلام موجود وحج وهو امام هذا الزمان ولا  
 يموت الا بعد فناء المكلفين والدليل عليه ان المكلفين منه  
 تقاضهم تخاحون الى امام معصوم حافظ للشرع من التبديل  
 والتحريف وليس غير معاذ لذلك فهو هو عارف قبل حال  
 ما ذكرتموه من الامامية في مسألة الغيبة ان الشريعة تصف  
 بمرور الايام ومضي الاعوام وكثرة البيع وتواتر الفتن فاذا  
 اندرس الشريعة ولم يبق بين الامة من ينسبط الاحكام  
 من الكتاب والسنة مع انها غير مستهلين على جميع الا  
 حكام وامكان الاندلس بطرق اليها ايضا في تغيير  
 الخلق ولغيره يمكن مرجع لاستفادة الجمهور فلا بد  
 من امام معصوم في هذه الحالة لئلا يكون للكلف  
 حق على الله ثم تقول فليوجب الامام ح واي فايده  
 في وجود امام غائب غير نافع والحج يشهد بوجود  
 الامام حال التحير والاحاجة الى ارتكاب ذلك الامر

فانهم

»

الامر البعيد اقول قد سالت فافهم قولك فليوجب الامام  
 ح الحج مدفوع بان ذلك الموجود في تلك الحال يجب ان يكون  
 معصوما لما بينا قد لك المعصوم اما ان يخبر عن الله ثم غير  
 امر التبليغ ومن اجاب طاعته الى المكلفين فيكون كاذبا  
 فلا يكون معصوما واما ان يخبر بامر الله ثم واجاب طاعته  
 فاما بلا واسطة بشر فيكون نبي الصدق تعريف عليه  
 وهو نبي اذ لا ينبي بعد حاتم الانبياء او بواسطة بشر  
 هو معصوم ايضا يخبر عن نبى معصوم وهكذا الى ان  
 ينقضي الى الوحي وهذا الموصوف ليس الا محمد بن الحسن  
 عم له من حق هذه الصفات الا انه فهو الامام وهذا  
 اليوم فان قلت فليكن حال الكلف كما هو الآن ما من  
 الاحكام الشرعية من العلماء والعلماء يستنبطونه الكتاب  
 والسنة واذا حوزت قد زال الله فلم تعد الى التماس  
 العلم فلا حاجة الى الامام قلت الجواب عنه ما من  
 ان طول الزمان ومضي الاعوام وحدوث الفتن وظهور  
 البيع لوجب ضعف الشريعة واندراسها حتى لا يبقى  
 للكلف مرجع وملاذ الا الامام لا يقال كلامكم هذا  
 منقول مما قبل البعثة اذ الناس كانوا جميعا مطلقين لم  
 يكن لهم معصوم راجعوا لانقول فرق بين ما قبل

غير

سعيد



البعثة وما يمدد لان الشريعة السابقة كانت راحة للنفوس  
عن القضاة في ذلك الوقت واذا اندرس الشريعة بسبب  
طول الزمان وكثرة البدع عثا الى المعسر المكلف به  
نفي الازالة المخرج لما انقطع الوحي فيها بعد البعثة فلا  
يكون معصوم يرجع اليه المكلف ويكون ناقلا من  
معصوم اخر الى ان يقضي الوحي كما وصلنا سابقا  
ولم يمان بقرر مسئلة العصبه على هذا التفصيل والتبويب  
لا جد في الفكر المبسوطه وقد اشبعنا الكلام في هذه  
المسئله في رسالتنا المسماة بالصفحة  
الغالية ومن اراد الزيادة فليرجع  
اليها

الرساله بعنوان الملك

الوجاه

٢٢٢٢

سورة الفاتحة

رسالة مولانا جلال الدين محمد بن محمد



الوجود اي ما بانضمامه الى الماهيات يترتب عليها  
آثارها المختصة بها موجودة فانه لم يكن موجودا لم يوجد  
شي اصله والثاني باطل فالقديم مثله بان الملازمة  
ان الماهية قبل انضمام الوجود اليها غير موجودة وحيثما  
فلو كان الوجود ايضا غير موجود لا يمكن ثبوت احد الاخر  
فان ثبوت شي يثبت فرع لوجوده اليثبت له وانه المثلث  
للاخر لم يكن الماهية مع وجود الوجود كما وجب ان يثبت  
بوجوده الوجود فلا يكون موجودا فان قلت بنده المقدرة  
محصنة بآحاد الوجود والحداد بها ان ثبوت شي هو  
غير صفته الوجود فرع لوجوده اليثبت له واما ثبوت الوجود  
فانما هو شرط وجوده اليثبت له ثبوت الوجود لا قبله  
ولا شك انه حين ثبوت الوجود لم يوجد غير ذلك الوجود  
المتخصص والاستثناء انما يكون في الخطابات الظنية للعقل  
الصرفة كسما العرويات وايضا من راجع وجدانها  
من نفسه او كذا ان الفهم او بين معدن في الخارج من غير  
او قيام احد ما بوجوده فانه لا يجوز العقل بل يثبت بغيره  
فان قلت الماهية باعتبار وجودها العقلي مع وجود الوجود

فيكون ثبوت الوجود الحازمي لها في العقل فرعها  
لوجودها فيه لاني الخلق قل شغل الكلام الى وجود  
العقلي بان يقول ثبوت الوجود العقلي لها في العقل  
موقوف على شيء على وجود سابق لها فيه وثبوت  
الوجود غير السابق على وجود سابق آخر فيسلسل  
الوجودات وليس هذا من قبيل التسلسل  
الاعتبارية التي يتقطع بانقطاع الاعتبار فان كل لاحق  
موقوف على سابق كما لا يخفى على المتدبر والمبطلان  
الثاني فظاهر لا يحتاج الى البيان فثبت ان الوجود موجود  
واذا كان موجودا وجب ان يكون وجوده  
بنفسه والتسلسل فيكون واجبا لا متناع زوال التي  
عن نفسه ولزم ان يكون حقيقة واحدة بلحقها المقد  
الشيء باضافتها الى الماهيات والاعتقاد الواجب  
وقد برهنوا على مستناعه فان قلت لا شك ان معنى  
الوجود مفهوم عرضي لا يصدق على شي قائم بنفسه  
مواظرة كالمشي والضحك واللون والبرق وانما  
ذلك لانكار ذلك كالحقيقة فكيف يكون ذات  
الواجب نفس ذلك المفهوم قلت كما انه يجوز ان يكون  
سد المفهوم العام زائدا على الوجود الخاص الواجب وعلى  
الوجودات الخاصة المحلثة على بعد كونها صفات



مختلفة على ما قال به الحكماء يجوز ان يكون زائدا على حقيقة  
واحدة مطلقة موجودة هي حقيقة الوجود الواجب ويكون  
هذا المفهوم الزائدا على الاعتبار لا غير موجودا في العقل و  
يكون هو ذاته موجودا حقيقيا خارجيا هو مصمم الوجود  
فان قلت اذا كان الوجود حقيقة هو الوجود ينبغي  
ان يكون الماهية عارضة لا لا حقيقة اياه والوجود  
معوضا على قايمة خلاف ما تقدمه فقولنا الماهية  
موجودة فانما تقدم قطعا ان الماهية متصفة بالوجود في  
معرضة الوجود كما رضى فكيف يصح ما قلت قلنا ان  
الموجود عليها بالمعنى المذكور انها موصوفة استفاق هذه  
الصيغة من الموجود اذا اراد به هذا المفهوم العارض  
اللازم واما اذا اعتبر استفاقه اذا اراد به تلك الحقيقة  
المعرضة فمعناه في الوجود لا المتصف به فان قلت  
هذه الحقيقة باعتبار اطلاقها على كل شيء فما ذكرتم في  
معرضة الاستدلال على وجوده معارض باسناد  
به على امتناع وجود الكلي الطبيعي فان المراد باطلا  
ان يكون لها متعين لا يجمع التعينات اللائقة انا  
ما في المراتب بواسطة تلبس الماهيات بها ولا  
يستلزم ذلك عدم تعيينها في نفسها بتعين خارجي  
عن الكلية سلمنا انها بهذا الاعتبار كلى طبيعي يمكن الاستدلال

اشياء ومرددة كيف وكثير من الحكماء يصرح بوجوده  
والكتب مشحونة به وما ذكره بعض المنظرين في موضع الاستدلال  
على امتناع وجوده لا يخلو عن وجوه من الظل والند  
افرحي ما ذكره وهو انه لا يرد في الخارج المطلق وبين  
وجه الظل فيه يكون انه سبحانه في الخارج رجمه  
الكلي الطبيعي لا وجود له في الخارج وذلك لوجهين احدهما  
انه لو وجد الكلي الطبيعي لكان الماهية في الخارج  
او في هذه امثها او خارجا عنها والاقسام باسرها باطل الاول  
فلا يكون لو كان من الحركات يلزم ان يكون كلى واحد من الحركات  
من الآخر في الخارج منزهة ان كل واحد فرض عين الطبيعة  
الكلية هي عين الحق تعالى والآخرة عين العين عين يكون  
واحد فرض عين الآخر بهذا خلقت والماثل في فله  
لو كان جزءا منها في الخارج لتقدم عليها في الوجود فلا  
يصح بل عليها والماثل في عين الآخرة  
او امثها ان اراد بكونه جزءا منها ان يكون ورده  
جزءا آخر في الخارج ويكون ويكون الحركات عبارة  
عن مجموع الاقسام الخمسة في الاقسام الثلاثة  
وان اراد بكونه منضما لآخر خارجا كان باعتبار  
ما كسر مسلم لكن لا يتم من كلى فانه اذا كان الوجود



في الخارج هو الطبيعة فقط ويكون التماثل بين خبرتها  
 بتعينات اعتبارية غير موجودة لاشك انه يقع لكل  
 ح فانه لا يوجد من البرهينات في الخارج سوى الطبيعة  
 حتى يتصور عدم الاتحاد في الوجود لتقدم او تاخر وتاثيرها  
 ان الطبيعة الكلية لو وجدت في الاعيان كان الوجود  
 في الاعيان الماحود الطبيعة او مع ام اخر لا سبيل  
 الى الاول والآخر وجود الام الواحد الشخص في امكنة  
 مختلفة وانما صفات متضادة ومن الين بطلان  
 ولا الى الثاني واللام يحل من ان يكونا مجموعين بوجد  
 واحد او بوجدين فان كانا موجودين بوجد واحد  
 فذلك الوجود ان قام لكل واحد منهما بلزم قيام الشيء  
 الواحد بجلتين مختلفتين وانه محال وان قام بالجميع لم  
 يكن كل منهما موجودا بل بالجميع هو الموجود وان كانا  
 موجودين بوجدين فلا يمكن تملك الطبيعة على الجميع  
 عند اختلف قوله كان الموجود في الاعيان اما مجرد  
 الطبيعة او مع ام اخر المراد بحد الطبيعة اما ان يكون  
 الطبيعة من غير انضمام او فانه من غير انضمام  
 او مطلقا فاصحا كان او اعتباريا فان كان المراد  
 الاول كما هو انظر من كلامه في ابطاله الشق لافتر فلا

٢٣  
 ثم انه يلزم وجود الام الواحد بالشخص في امكنة مختلفة  
 وكونه متصفا بصفات متضادة لم لا يجوز ان يكون  
 الطبيعة باعتبارها سبعة اعتباري عدمي متضاد  
 وتعين الواحد لك شخصا آخر الى غير ذلك ويكون  
 تمكينا في امكنة مختلفة وانما صفات متضادة  
 باعتبار هذه الاشخاص المتماثلة المتعارفة بالامور  
 الاعتبارية وان كان المراد ان في كلامه الاختصار  
 في القيم فان المراد من ام اخر ما يكون موجودا في  
 الخارج كما يظهر من وجه ابطاله فيجوز ان لا يكون الطبيعة  
 مجوده والامع ام اخر موجود في الخارج بل مع ام على  
 اعتباري كما وان حملت الام على معنى اشغل المنع  
 المقتوله لم يخل من يكون موجودين بوجد واحد  
 او بوجدين مختلفين فانه على ذلك التعدير يجوز ان يكون  
 احدهما موجودا فاصحا والآخر او اعتباريا اعتباريا  
 قوله كتمان موجودين بوجد واحد او بوجدين مختلفين  
 لعامل ان يقول للام الحقة الصورتين المذكورتين لم لا يكون  
 ان يكون احدهما موجودا بنفسي والآخر موجودا بغيره  
 به القائلون بوجه الوجود فان طبيعة الوجود هو الموصوف  
 عندهم واعداد من الماهيات ولو اوجها امور عارضة لها



موجوده بها فلا يلزم محذور فان قلت صدق  
في هذه الصور انها موجودان بوجوه واحد فان احدهما  
موجود بنفسه والاخر به فلا يخرج عن القسم فقلت  
ينقل المنع حج للاختصار الوجود الواحد في كونه  
فاما لكل واحد منها وكونه فاما بالجميع فلا يجدى

نفع  
٤٤

رسالة ابن تيمية  
مصدر الرسالة

أولها التعريف هو النبي الذي  
الى الدين بالهدى وهو محمد  
وآدم عليه السلام وفي قوله  
اشهدوا فانما اولى النعم اولادنا قوم  
٥٥٥



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الله لا اله الا هو له الاسما الحسنى منه الابتداء والبقاء  
 والبرهان والحيثية والارضية والعلوية والقدسية  
 وفلاح المصطفى من قبل اليه فان لم يكن في الدنيا مقام  
 وجوه فله رسالة في ثبات الباري تعالى  
 وصفاته الحسنة مشتملة على ركنين دقيقين انهما  
 بهما نفوس الازكياء على لطيفة رسد تطيق بها  
 قلوب العرفاء في طريق على ايدى الحقائق الا بحقوق  
 على ما يقبض الطلاب عن المضائق الحقيقية جاسدة  
 روحاء الحقيقة وحلاله المرتبة فان تحقق الحق في  
 الخروج عن المضائق يعرف مراتب الممالك الكبرى القليل  
 والقال وقد جعلها جاسما من الفقه الحقيق الشيرا  
 مصداق الحسنى الشراى جميع الله ساجدة بحسب  
 كل ذلك وحده محمول على الشفا والاشفا بحسب  
 عن الاعوجاج والاعتناق وواع على تحقيق الحقائق

طالب الفقه عن المضائق ساس كان علما في العلم  
 العتقة والكشف عن الرموز الرشيدة وكان ذكاه  
 اشهرين ذكاه الفقه واشفا له ابن من استغال جمل الفضا  
 وهو خليفة الله في الارض ودعا دوا ايام معدلة  
 على الانام عماء العرب الحقائق الاعظم الاعلى مستحقة  
 شاديد العرب وسلاطين الجور صاحب المانة الحاضرة  
 حقيق الفخر الشاملة من سراسر المعدل المعدل  
 شيد قواعد الشرح بعد الانطباع راحة التبرهن  
 قد يوفق العرفين وهو موقد الراسين بطشه  
 لوى الاخذ شيد شيد وحاسه عند ظهور راسخ الفقه  
 شيد شيد من جديد مركز دائرة الصفة والعدالة  
 عين ايمان الخلافة والاياله سقلا الاحرار بالادوان  
 مستخدم الجبارة بالاحبار بالحركة صم كرو في المدرسة  
 عالم تحرير اشر الصفة قالم المعه رافع الفلاح على  
 الاراك ما هذا الصغى عن الحالك ما يعرفه عين الزنا  
 وما يسمع سنة اذن في الاذان احب سلاطين الله  
 حبوا وانهم نبأوا كثرهم علما واوقرهم خطا واشهد  
 فدا واشهد حركتك علا في اصبح يدعوا الوك



منك وريثا فحقوا علينا بما ملكنا حتى خيرا الرحمن المومنين  
 انه الله بامر العدل والاحسان اسدين اليك بالفضل  
 فياذا الملك والسلطة والدين او المظفر السلطان احد  
 بهادري الله مدني الدهر زمانه واقام على البهيم  
 واحسانه ومن فرط كرمه رجونه مولفها ان ينظر اليها  
 ويعجبها فيها ومن الله يا لان يوقها اهلها لان ختم  
 بها وان يحفظها من غير اهلها الذي ينقصون الى  
 مولفها بامر الله لا يريد عليها وفيها تفصيل الفصل الثاني  
 في اثباته لو لم يكن في الوجود ما هو واجب الوجود  
 بانه لو لم يكن وجوده اسلافه الى طاهر البطلان بانه  
 اللانتهية ان وجوده الممكن يحتاج الى مرجح موجود  
 محالة يكون موجودا اذ الشيء لم يوجد لم يوجد  
 وعلى تقدير عدمه الواجب كان ذلك المرجح ليس بممكن  
 محتاجا الى مرجح اخر ممكن فيكون للطرف حكم الوسط  
 في الاحتياج الى مرجح وما دام كذلك من اين يحصل  
 ممكن حتى يحصل منه ممكن اخر واي رد على ذلك بانه  
 يتصل يحصل ممكن بممكن اخر وقد كان الاخر باقيا وهكذا  
 الى غير النهاية وهذا لا يراد به وادع ان هذا الاحتمال

هذه  
 هي  
 الطريقة  
 في  
 اثبات  
 الوجود

انما جوده الفعل اذا اعتبر استناد بعض المكينات  
 الى بعضها استقلالان بلا حيز ان هذا من ذلك وذلك  
 من ذلك وعلما فان بهذا الطريق لا يصح جميعا  
 لعدم ناهيتها ولا يظلم الخلف عنه اما اذا احتفظ  
 جميعا اجالا وتذكر ان شيئا لا يحصل الفعل ما لم يحصل  
 واحدا من الفعل فلا يترك فانه ما دام للطرف حكم الوسط  
 لا يحصل شيئا من الفعل حتى يحصل اخر فلا يوجد شيء  
 من المكينات احلا لا يقال هذا الدليل منقول من  
 التسلسل في العبادات فانه واقع قطعان علم النفا  
 مثلا مثل سيرة علمه وعدم علمه وعلمه علمه وهكذا  
 الى غير النهاية تكون اعداد كل واحد من تلك الاعداد  
 محتاجا الى اعداد واحد اخر منها وهي فيه الدليل  
 المذكور وكما سقوه بالتسلسل في الحوادث فان كل  
 حادث يتوقف على حادث اخر وذلك تلزم للتسلسل فيها  
 والمشهور ان الحكماء يلمون هذا القبح ولا يحق جريان  
 الدلائل المذكورة فيه ايضا لا نقول لان وقوع التسلسل  
 في الصورتين اما في الصورة الاولى فلا واقع من  
 ان ليس هناك ثبوت العقل بفضل هذا التسلسل عدم هذا



او بعد ذلك فصلاتها مفصل الفصل الواحد  
 فيجزئ وذلك الجزئ وكذا ان ليس الفصل الواحد كثر  
 في نفس الامر ويحصل الكثرة باعتبار الفصل وتعلمه كذا  
 ليس في الشيء المذكور كثر في نفس الامر ويحصل الكثرة  
 باعتبار العقل وتعلمه وكذا ان لا يحصل الكثرة كونه  
 بجهة الامر تقدم وتاخر كذلك لا يحصل حصول الكثرة  
 بين تلك الاعداد تقدم وتاخر الا ان تقدم التمسك  
 بين الاجزاء المذكورة وبقى التقدم بين الاعداد البليغ  
 وكذا ان الفصل في الاجزاء المذكورة بمعنى عدم الاتساق  
 الجزئ لا يقدر العقل على فرض جزئ آخر لا بمعنى قرب  
 احد عندها الفصل لذلك التمسك في الاعداد المذكورة  
 بمعنى عدم الاتساق الى عدم لا يقدر العقل على اعتبار عدم  
 آخر مقدم بالمعنى لا بمعنى قرب احد عندها وعدم  
 حرمان العاقل في التمسك بهذا المعنى ظاهرة لا في  
 الطقوة الثالثة بل في سلسلة الحوادث ينتهي الى رتبة  
 اتفقتم عنه المتكلم فلا يكون غير متساوية ولا يميز ان يكون  
 عند المتكلم غير متساوية مجازا استنادها الى معنى الحركة  
 السريعة التي ابتدأها ثلاثين معين من تلك الحركة

يحصل استبعاد قبول حادث في المادة ويتم الاستعداد  
 في انبائها هذا المعنى يحدث الحادث في هذا لان هذا  
 المعنى ليس امرا واحدا في نفس الامر بل بعض من امر واحد  
 فيها فلا يميز وجودا او غير متساوية في نفس الامر حتى يكون  
 هناك فصل في غاية ما لزم من ذلك ان هناك امرا واحدا  
 له اجزاء فيه غير متساوية وجوده غير متساوية اما نسبة  
 التمسك هذا الفصل الى الحكم فانما بلا استرفافهم ان يكون  
 ذلك قال المصنف الثاني في شرح رساله وسون الكبير  
 لا يجوز ان يكون علل ممكنة لانها به لها لانها كل منها  
 خاصية الوسط فيكون معلولا باعتبار علته باعتبار  
 وكلها له خاصية الوسط فله بالاعتدال طرف والطرف  
 نهاية فان قيل لا يمان وجود الممكن يحتاج الى مرجح لاحتمال  
 ان يكون الوجود ببعض الممكنات متاوتن والبقية العدم  
 اولوية غير متساوية الى حد الوجود فيكون وجوده راجعا  
 على عديم واذا وجد ذلك الممكن ان كان عمله لوجود  
 نفسه لزم لصا والثبوت وهو لا يمان لان الشيء ما له وجود  
 له وجود وان كان موجبا بلاجب وكان حازا له  
 لا يمكنه ان يكون عديمه باشتبا بوجوده على ما هو شأنه



الممكنات في وجوده بلا يجب يكون انعدامه بنفسه كما ان  
 وجوده كذلك فيكون جواز انعدامه موجودا بعملية  
 متعقبة له ذلك وهو متعقبة والى ما ذكرناه اننا المصلحة التي  
 على ما علمت من شراح كتاب الاربعين بقوله لو حصل له  
 الوجود بلا وجوب ويكون مكنها مبدعا مكنها حاصل  
 بنفسه لزوما للعباد التي بنفسه وذلك لا حشر واما حقيقة  
 عدمه بنفسه وذلك الغش فان قلت لا خفا في ان  
 مجموع الواجبات الذات ومطلوبه الاول موجود هو ليس  
 واجبا بالذات لاحتياجه الى اجزائه ولا لزومه تعدد  
 الواجب بالذات فيكون مكنها ولى الجمع ما ذكره من ان  
 المكن الموجود يحتاج الى ما يرجع وجوده كذا في ذلك  
 المكن ما يرجع وجوده وليس كذلك لا يجوز ان يكون  
 ما يرجعه احد جزئه فقط لاحتياجه الى الجزء الآخر  
 لان يكون مجموعا لانه نفسه وقدما ان المكن يستحيل  
 يرجع وجوده نفسه ولا ان يكون شيئا اخر لا سقيا اخر  
 على هذا المجموع حتى يرجع وجوده قسما على ولا ان يكون  
 الا هو المقدر فيحد على وجهين احدهما معا على لا يند  
 الوجه يكون واحدا واللفظ العاقل عليه بهذا الوجه

مثل مجموع الامور والثاني لا معا مفضلا واللفظ العاقل عليه  
 بهذا الوجه مثل هذا او ذلك وبهذا الوجه يكون كثيرا  
 او كثيرا تاثيرا في الاكل مثلا مجموع القوم معا  
 لا يعضد الرضيق وهو لا يعضد بهم فانه اذا دخل  
 واحد منهم الدار خرج ثم دخل واحدا اخر وخرج وهكذا  
 الى ان يدخل القوم يسهلها ثبت دخول الدار للقوم معا  
 لا يعضد لا متعاقبة لانه ليس للقوم سوى هذه الاحاد  
 على التعاقب ولا يمكن ان يثبت دخول الدار المذكور  
 لا على التعاقب اذ علمت ذلك فثبت ان ما يرجع وجود  
 معا هو ما اخذوا لاحتياجه الكل واحد من جزم  
 وكما ان في وجوده يكون هذا او ذاك على ما يرجع  
 وجوده معا فثبت ان كل فعل الكلام لهما لا محالة  
 فاعلم ان مكن يحتاج الى ما يرجع فثبت ان ما اخذوا بهذا الوجه  
 مكن بل هو بهذا الوجه اثنان واجب موجد بذاته وكن  
 موجوده فاعلم ذلك **الفصل الثاني**  
 في تعيين قدر وبرهان قدير ثم يمدد من ان الوجه  
 اعني مجموع الواجب بالذات ليس ذاتا عليه هو واجب تحت  
 لانه في واجب كالتواجب او باو واجب بخلاف ما يمكن



فانه محمداً واجب الفرض لا واجب الارض واجباً  
 او انسان واجب الفرض لك وبالمجمله المكائنات محال  
 لان قسم منها الصغرى المستمرة فالواجب للذات غير قابل  
 لما اذ الوصل هذه العتمة وكان الفاعل واجباً لا يحل العقل  
 ما من منزهة الواجب لما لم يكن من غير الذات لا جزئ  
 لم يكن الا في حد ذاته واجباً فلا بد ان يكون بسبب غير  
 وذلك البيان كان ضليلاً لان لم يعط الشئ منه وهو  
 متمنع وان كان غير الزمان كيمت الالف واجباً بالغير  
 والمفروض انه واجب بالذات هفت ومنه ذهب عنك  
 الى ان كل شئ هفت معلول والى ان هو واجب لذاته  
 لا لخاصة له والى ان الوجود مجرد عن الماهية فالواجب  
 وليس مجرداً عنها فالمكائنات فان قلت اذ لم يكن مفهوم  
 الواجب ذاتاً عليه فاما ان يكون جزء من مركب الواجب  
 او غير يكون ماهية ولم ير ان يكون الواجب ذاتاً منه وقد  
 نعت هذا فليختار انه منه ولا يفرق منه ان يكون  
 ماهية فان كل واحد من المقدمات الممثلة على شئ بالذات  
 ذاتاً كان او غير ذاتاً عنه ومحمداً في نفس الامر والمفاد  
 حياً يحقق في نفسه وماهية من تلك الجملة ما يصلح

لان يقع جواباً للسؤال عنه بما هو متلا كل واحد من مفهوم  
 الحيوان والناطق وقابل الشئ والكناية عين الانسان  
 ومحمداً في نفس الامر واذا قل ما الانسان واجب  
 عنه بانه حيوان ناطق فيقله القطر ولا يحكم والواجب  
 بانه ما شئ قابل للكناية لا يمتلئ به وعنده فيكون الاول ماهية  
 دون الثاني وان كان كل واحد منها مستخدماً في نفس  
 الامر ويعد مهيد هفت المقدمة هو لا يجوز تعدد الواجب  
 بالذات والافا لعتين التي به الاستان كان هفتاً هفتاً  
 بان يكون احدهما واجباً بالذات والاخر واجباً  
 بالذات مثلاً ان يكون احدهما الفاعل واجباً بالذات والاخر  
 بالواجب بالذات لزمان يكون الواجب ذاتاً ماهية وان كان  
 مع منزهة الواجب ذاتاً على ماهية وذلك مناف للوجوب  
 الذاتي لما عرفت في المقدمة وان كانا لعتين الذي به الاستان  
 غير لذات فخصيص احد العتتين واجب الواجبين لا بد  
 له من هفت محضته ولا يجوز ان يكون تلك العتلة ماهية  
 الواجب لانه يرى منها ولا ان يكون محضه استماع ان يكون  
 الشخص له لعتية ولا الوجوب او الوجود او نظائرها  
 من الاسماء المشتركة بينهما لان المشتركة لا يجوز ان يكون علة

للتقسيم ولا امر الا ان يكون شخص الواجب  
 معلوماً لان وجود الشخص موثوق على علم قيسه  
 فلا يكون واجبا بالذات ولا يرد على هذا الملك ما قلنا  
 له لا يجوز ان حقتان مختلفتان تقع على كل واحد منهما  
 فعنه ويكون وجود الواجب العجود عقلا عليها على دليل  
 قول الازم الخارجي يكون كل منها محصرا في فرد واجب  
 العجود غير محصور فيه وانما قلنا لا يرد ذلك لانه لو كان  
 كذلك لم يكن شائها موجبا وانما قلنا بل يكون كل منهما  
 شيا اخر واجبا العجود فيكون واجبا العجود قابلا لان  
 قيم الى ماهية ومفهوم الواجب وذلك نافي للوجوب  
 الذاتي لما عرفت في المقدمة ولك ان استبعد هذا  
 على التوحيد من قوله قد لو كان فيها القلة لكان الله لشد  
 فانه قد رتب شئها والما والارض على مقتضى الاقضية ومن  
 الجائز ان يقول الفناء على الاستقامتين والترتيب ان الله تعالى  
 واجبا العجود بالذات حتى واحد والمعنى الواحد ليخل  
 ان يتعد وتنسب بالصدرة كيف لا ولو تعدد في غير نفسه  
 لزم وجود الكثير بدوى الواحد والعدد ولا يمكن ان يكون  
 تعدده بواسطة امر غير ذاته يحتاج الى الضر في ذلك

وجوده فلا يكون واجبا بالذات فواجب الوجود على مقتضى  
 تعدد مكانه كما قال العلم الثاني المقصود وجوب الوجود  
 كيف يتم العمل على كثير من مختلفين بالعدد والاكثار بعد ذلك  
 فعلى تقدير تعدد الاله يلزم استعلاء الواجب بالذات وانما  
 يتصور استعلاءها والارض وسائر الملكات ولورد على هذا  
 القول انه ان اريد بالوجوب استعلاء الذات للوجود فيكون  
 امر اعتباري لا وجود له في الخارج فلا يكون عين الواجب  
 ولا يلزم من استعلاء تعدده استعلاء الواجب وان اريد  
 به امر خارجي من له هذا المفهوم فليد العجود ان يكون ما عرفت  
 له هذا المفهوم امورا متماثلة يمتاز كل منها عن الآخر بغير  
 من غير ترتيب تركيب اقول هذا اورد على ما فهمه المتأخرون  
 من انهم هذا لا عمل ما هو مقتضى منها فانه انما هو بالوجوب  
 مفهوم الواجب وانه عين الواجب وما هيته انه يتحد  
 معه حقيقة حمله عليه موافقة وليس زاد على ماهيته  
 لانه على الهيئة فهو واجب بحسب ذاته شئ يكون ذلك  
 الشئ واجبا وكذلك يقولون وجوده ثم يحيد وما هيته  
 ويريدون ان معنى الوجود مقتضى ما هو مقتضى انما على الحقيقة  
 فهو موجود تحت ذاته شئ وجوده على الملك هو انما



ما موجودا او اذ هو موجوده او ما هي اخرى موجودة  
 قال صاحب الشفا كل ما كان انه ماهية لا ماهية له واما  
 الموجود انه ماهية وقال في المثلثات معنى قولنا  
 ماهية امراته لا ماهية له وكذلك يقولون تسمية  
 وارادوا ان يسموا المثلثين متقدمين وليس زائدا على ماهية  
 لبرائة عن الماهية ولم يردوا ان الوجوب والوجود  
 والمعين بالمعاني المتدبرية عنه وماهية كالمثلث  
 وبنا لا يراد عليه وبالمثلية ارادوا بذلك انه قد يثبت لولا  
 ان يتسم الى عرض وتعرف منه كما لا يقبل ما لا يحا  
 القية فلا يكون الوجوب هنا معروض حتى يتوجه  
 ان معروضه هو ان يكون امور مختلفة فاذا لم يقبل  
 هذه القية كان بماهية واذا كان بلاماهية يمنع  
 ان يكون نفسه كما مرقت في القية **الفصل الثالث**  
 فان واجبا للوجود لا يقبل القية الى اجزاء اصلا ولا يسم  
 عن هذا المعنى بالاحرر ويعبر عن عدم قبول القية بالمثل  
 على كثيرين بالعدم وبالمثلية قال في المثلث الثاني في الفصل  
 وجوب الوجود لا يقبل القية الى اجزاء القوام مقدارا  
 كان او معقلا والا كان كل جزء من اجزائه اما واجبا للوجود

فكذلك واجبا للوجود واما غير واجبا للوجود وهو ان  
 الذات من المثلث فيكون المثلث ابيد من الوجود هذا  
 كلامه في بيان المثلث في الشوا الثاني ان الواجب  
 الممكن اذا قام بها العقل الى وجوده ووجد الواجب في  
 من الوجود فيمكن ان وجد الواجب فوجد الممكن وان  
 كان جزء الواجب يمكن ان يكون ممكن الاخر فان العقل  
 يحكمه بقدرة على المثلث عليها فيمكن ان الممكن الذي  
 هو جزء الواجب على هذا التقدير مقدم عليه هذا  
 خلفه فان قلت ان اردت تقدم جزء المثلث عليها الكلية  
 فغير مسلم اذ الجزء التحليل ليس مقدما على المثلث بل ما خرجها  
 ضرورة انها لم تكن في عين تسميته وبالمثل الى الاجزاء  
 وبالمثل وليس بغيره الماهية لم يحصل الجزء التحليل وان  
 اردت المثلثية فيكون فيكون من العقل ان لا يقبل  
 الواجب القية الى اجزاء التحليل كالمثلث والفضل في  
 المراد الكلية وذات الجزء التحليل مقدم على المثلث فان المثلث  
 وذات جزء التحليل اذا قام بها العقل الى الوجود  
 حكمه بقدرة ذات جزء المثلث عليها وذلك لا ما في تأخر  
 وصفها بجزءها فذات الجزء بدون وصف الجزء مقدم

المتولد ومع وصف الجزء ليس مقفلاً عليها كما ان ذات  
 ذات العلة تدون صفة العلية مقدم على المعلوم او جوف  
 العلية ليس مقفلاً عليها بل على انفسها او رد على هذا المبدأ  
 ان الاجزاء العقلية كما تحصيل الفصل التي جرت الشئ مطلقاً  
 ولا يجب الخارج فان يبنى السطو الذي لا ينفقه قد اصلا  
 يجب الخارج في ذاته ولا في وجوده اذا وجد في  
 العقل فصل العقل الى مفردتين متماثلتين وهذا الفصل  
 والقدر انما يحصل في هذا الوجود دون الوجود الخارج  
 فكيف الباطن لا زنه للمبدأ بالنظر الى الوجود الخارج  
 والتكثير يجب الوجود الذي هو فلا يكون المبدأ مطلقاً  
 ولا يجب الخارج تحصيله الى غيرهما في ذاتها ووجودها  
 الخارج بل عند حصولها في الذهن ولا تم استحالته  
 ولزومه الا مكان واقول ذلك الايراد غير وارد  
 بتبينه يتحقق امرين احدهما الاجزاء العقلية  
 والثاني تفقه العلة على المعلوم اعلم ان الاجزاء العقلية  
 التي ليست اجزاء العقل حصوله في الذهن كما حية المود  
 وحتى يكون ما يحصل من الاذن في الذهن مستاناً  
 ناطقاً هناك فانها هناك كيف نفسانه على ما يجب

١٤  
 الى المحققين وليس حيواناً هناك ولا ناطقاً بل الاجزاء  
 للعقلية اجزاء العقل التي اليها تنقسم الانسان  
 كحيوان انما هو خارج الى الحيوان الناطق فهو في  
 الخارج حيوان ناطق كغيرها ليا جرت من يحصل الانسان من  
 تركيبها من جنين من قسم العقل الانسان اليها ينصب القسم  
 وثاني الجزء من حاصل العقل القسم كغيرها امر واحد هو  
 ذلك الشئ وذلك كل واحد منهما بعض من امر واحد  
 لا على حدة وحصوله بعض من حصول ذلك الامر بعد  
 تقسيم العقل اياه يتصف ذوات الاجزاء الصفة الجزئية  
 وتكثير ذلك الواحد حد ما من التكرار ثم اعلم ان تقدم  
 على حصول المعلوم ليس يجب وجودها في نفس الامر  
 فانها هناك لا يجبها في مقام الاذن صلف المعلوم عن العلة  
 الامة فها خلف بل يجب مقام العقل فالعقل اذا قام  
 العلة في كماله الى الوجود بعد العلة اقرب منه والمعلوم  
 البعد ويعبر عن هذا الترجيح والبعد بانه وجه العلة في  
 المعلوم وهذا التكرار شامل للاجزاء العقلية نعم فان  
 العقل اذا قام الشئ وذات جرت المعلوم الى الوجود  
 حرم ما به لم يوجد ذلك الجزء لم يوجد الشئ فلا يحكم



بأنه موجود في نفس الفلك فيحد الفلك وان كان وجود  
 الصف في من وجود الفلك فليس الصف في امر واما  
 في نفس الامر لان هذا التقدير ليس في نفس الامر حتى  
 يتحقق امر من متغيرين فيها مما لان يكون في نفس الامر  
 امر واحد والفلك يعين جزائه ونفسه مع ذلك الجزاء الى  
 الوجود في هذا الجزاء اقرب من الوجود في ذلك فيكون بانه  
 وجود الحيوان في حد الانسان وان كان امر واحد  
 في الخارج فان هذا الامر من حيث انه حيوان عقل  
 اقرب من الوجود من حيث انه انسان اذا عرفت ذلك  
 فلا يخفى ان سلسلة العقل والمعلومات مرتبة عند العقل  
 حسب القرب من الوجود والمبعد عنه فانه يحكم بانه وجود  
 المعلومة في حد معلوله ثم وجود معلول معلوله ثم معلول  
 معلول ومعلومه وظهر ان في كل ما هو في هذه  
 السلسلة فهو معلول لما كان سلفا ولو كان الواجب  
 بالذات اخرج اعقلية او غير عقلية كانت متحدة به عليه  
 لما لم يكن الواجب غير سلف السلسلة فيكون معلوما  
 هذا خلف فذهب لما لم يقل الواجب بالذات  
 الى القيمة الخارجة القويرة موضوع له وكانت المادة

من كون الامر ان كان مجردا عن المادة ولولم يكن مجردا  
 فيكون في حد ذاته لا يمتثل الا مع كان الماديات كانت  
 في ذاتها العواطف العريضة والمجرد عن المادة ظاهر على اليأس  
 قال المعلق الثاني في الموضوع واجب الوجود لا موضوع له  
 ولا موضوع له ولا ليس له فهو صريح في ظاهره في المراتب  
 حواسه معروفة بالغايات للمعرفة المادية ولا يدرك الآ  
 ما هو كذلك صار مجردا بواسطة تجرد عن لباس القوى  
 فاما من الجوانب فيكون ظهوره متناخفا في **تقديم**  
 على من قوته صفات الواجب عنه فتاخرت في الحكم  
 ان صفات الواجب بالذات عليه واورد عليهم ان ذلك  
 بالحققة في الصف لانهم لم يريدوا ان هناك ذاتا موحدة  
 وهما متحدان حقيقة كما تحيل في ادى النظر من ظهور الحكم  
 فانه في البطلان لا تذهب اليه عاقل اذ كل واحد من  
 الصفات والموصوف متباين لصاحبه بل على من ان ذاته  
 مرتبة عليه ما يرتب ذات وصفه مثلا ذاته غير كادته في  
 انكشاف الاشياء بل يصلح الى صفه العلم انك  
 يقوم على صفات ذاته ثم فانه لا يصلح في انكشاف  
 الاشياء وظهورها عليه الصفات فيقوم بها الصفات

شكتة لا لاجل ذاته فثابت بهذا الاعتبار صفة العلم كذا  
 الحالة بارصفاة من جهة اذ الحق الى الحق الصفاة  
 واحول ذلك الايجاد غير وارده عليهم كذا علمهم بطايعهم محمل  
 صحيح فلا يحتاج الى ان كتاب الحق المذكور بيان ذلك ان  
 صفة الحق لا يخلو على ما يتصوره في نفس الامر كعلمه بالحكمة  
 بالقياس الى زيد وقد يخلو على غيره من لا يتصوره كالعالم  
 المتحرك بالقياس اليه فثابت من زيد في الخارج لصفة علمها  
 عليه موافقة واما ان كان علمه لا يتصوره في ان الصفة  
 بالحق الاول فغير الوصف في نفس الامر وبما ليس  
 الثاني محققا فيها ولا في ان يجوز ان يخلو في نفسه صفاة  
 قد عين ذاته على ان صفاة من قبل العلم الثاني المتحد  
 مع الوصف في نفس الامر لا مثل العلم والقدرة فان كانت  
 معنى القادرا ما قام به القدرة على ان يخلو على ارباب  
 اللغة فاذا لم يكن القدرة صفة له فهو لا يكون قادرا  
 بهذا المعنى فلا يكون القادر صفة له ايضا وكذلك الحال  
 فيما ثابته ذلك كالعالم والموجود فثبت ان معنى  
 القادرا ما قام به القدرة بل انما هو امر غير منزه بالقدرة  
 بتوابعه وتفسير ما قام به القدرة ما هو معنى قول ارباب

٣٢  
 الضام الفاعل ما سبق من ان قام به ولا يقول عليه فانهم  
 لما اتبعوا المسالك فوجدوا اربابا كثيرة منها قام به بالغات  
 الذي يدل عليه المشق بواضا صفة عليها ولم يفسر واثباتا  
 هو القادر على ما هو واهم في كثير من الصواب والماد بالبرهان  
 على ان سماع قائله بعض ارباب المسالك كالوجود والوجود  
 على الحق في موصفة علم القادرا المذكور غير لازم وانما  
 ليس ما قام به المبدئ فلا يكون معنى القادرا ما قام به الله  
 وكذا الحال في نظرية **الفصل الرابع**  
 في ان واجب الوجود هل يجوز ان يكون له صفة  
 نافية عليه او لا فلا يختلف في ذلك فجوهره طائفة من المكملين  
 واكثره طائفة اخرى منهم والمكملين ذهب الحكماء الى ان  
 البسيط الحق الذي لا قدر فيه من جهة اصله كذا  
 تقع على رايهم لا يكون قابلا للشيء وفاعلا له وسواعل ذلك  
 الاشياء ايضا فالواجب تقع بصفات حقيقة والى  
 حوّلوا عليه في ذلك هو ان نسبة الفاعل الى المفعول  
 بالوجوب ونسبة القابل الى المقتضى لا يمكن والوجوب  
 والامكان متباينان لا يمتثلان في محل واحد بالقياس  
 الى امر واحد من جهة واحدة وردها الاستدلال بان ان



ان الفاعل عند اجتماع شرائطه وارتفاع موافقه وقدره  
فاعلا بالفعل وجب وجود المفعول المتعلقا القابل  
اذا جتمع فيه جميع ما يتوقف عليه كونه قابلا بالفعل وجب  
وجود المفعول فيه وان انا دان القابل وجب لا يجب  
معد وجود المفعول ولا عده لا فرق أما الفرق بين  
الصورتين ان الفاعل مجرد استعداد لا يثبت في امره  
فاعلا بالفعل وانما يكون فاعلا اذا التزمه خلاف  
القابل فانه مجرد استعداد لقبول الشيء فيقال له بالفعل  
سواء كان حصل ذلك الشيء او لم يحصل الا ترى ان الشيء  
الاجنب قابل لما هو الاخوان فاذا ثبت الشيء اليها حصل  
بالفعل كان واجب الحصول معه واذا ثبت ما هو قابله  
بالفعل كان ممكن الحصول معه فهو ان لا يكون مناصلا  
فيه فاذا كانت امره في جهة واحدة فاعلا قابلا لا حروا  
لانه ان يكون في ذاته اليها بالوجوب بواسطة الفاعل  
بالفعل له وبما كان بواسطة القابل له بالفعل هو فاعلا  
القابل اذا اجتمع فيه جميع ما يتوقف عليه كونه قابلا بالفعل  
وجب وجود المفعول فيه غير مستلزم مثل استدلال الحكماء  
على طلب وجه هذا بان الاول نعم لو كان له صفة رابعة

٤٦  
على ذاته فاعله به لكان تلك الصفة ممكنة لا احتياجا الى  
موجودها احتياجا الى عمله لا كما في صفة المدح من ان  
يكون ذات المبدأ الاول او غير فان كان الاول للزم  
ان يكون الشيء الواحد من جميع الوجوه قابلا للصفة  
وقاعلا لها وهو محال وان كان غير الزم احتياجا الواجب  
في صفة الى غيره وهو ايضا محال والمجواب ان اخبار ان  
ذات المبدأ الاول علمه لها ولكن قد كون الشيء الواحد  
جميع الوجوه قابلا للصفة وقاعلا لها وانما يلزم ذلك  
لو كان الاول واحدا من جميع الوجوه وهو محال  
فلازم استحالة كون الشيء الواحد من جميع الوجوه قابلا  
لصفة وقاعلا لها واستلوا الواجب فدل على صحة  
ويكون يقال بطريق البحث وذا التحقيق عليها فيقولون  
المبدأ الاول استلزم احتياجا الواجب فصفة لا الى غيره  
فم احتياجا في ذاته او وجوده الى غيره مستحيل أقول  
المجواب نظر بمن سمع المنع التي هي الجواب عليه باقطة  
اما سقوط المنع الاول فلما مر من الاول تعريضا عن ضم  
الى الجزاء اعتبارية ولا الى الجزاء معنوية ولا الى ماهية ومعاد  
ولا باحتمال على كثره وبما كثر كذلك لا يكون فيه كثره بالضرورة

والاستوطان الخ الثاني فلما حققناه اننا ان شئت استبان  
 من الاعلى والقابلية لصفة واحدة بالعدل ولا  
 سقوط المنع الثالث فلا يكون له علم لصفة الاول بعينه  
 معلومة لكان ذلك المعلول وجباها والاول قد توجب  
 له فيكون وجباها بواسطه فيكون في نفسه اليها بالو  
 لا نسبة اليها لانها كانت لها شأنا في كل **الفصل**  
**الثاني** في علمه ثم اعلم ان القوة المذكورة قد يكون  
 كسفة بالافعال المادية كالحواس وحيج لا يتعدى العقل  
 وقد يكون مجردة عنها كالقوة العقلية وحيج يتعدى عقله  
 وان الاسماء المادية المتكفيا لغوا في المذكورة لا يصلح  
 لان يتعدى لغيرها مجردة العقل عنها يصلح لذلك فيكون  
 الغوا في المذكورة ما يقع على العالمية والمعتدلية و  
 يتعدى للمكان من ذلك ما يكون مجردا عن الغوا في  
 المذكورة لا يكون له مانع من العالمية ولا من العقولة  
 فيكون عاملا لصفة ولما كان الواجب بالذات مجردا  
 عنها لانه عن المادة ولما كان عاملا لثبوتها وعلمه بذاته  
 نفس ذاته لانه علمه حضوري ويلزم من علمه بذاته علمه  
 بكل واحد واحد من الوجوه ذاتها الخاصة والذهنية

على الوجه الذي كان عليه بحيث نفس الامر بحيث لا يمتنع  
 شق الذرة في السموات والارض بيان الزيادة في علمه  
 سوية لكل واحد منها ما بين واسطة او بواسطة هي  
 ايقه والعلم بالعلم يوجب العلم بالمعلول واورد على هذا  
 الملك انه اذا ريد ان العلم بالعلم مطلقا يوجب العلم  
 بالمعلول فهو ممكن او لا دليل قتيبة عليه وان اردت ان  
 العلم بالعلم من حيث انه سببا وعلم يوجب العلم بالمعلول  
 فلا شك في بطلانه لان العلم يكونه سببا للمعلول  
 من العلم بالمعلول ضرورة توقف معرفة الاسماء على معرفة  
 المسائل فمنع ان يكون علمه له وان اما ان العلم بالعلم  
 من حيث انه سبب يستلزم العلم بالمعلول وان لم يكن  
 موجبا له فيلزم ان يقع كون الواجب عاملا لانه حيث  
 انه موجب للمعلول في المباشرة والعلية امران  
 ولا شك انه مقارن لثبوت ذاته بغيره فمعلوم ان  
 لتعلق ذلك الامر الاضافي حتى يلزم ان يكون عاملا  
 لغيره اقول ذلك الامر غير وارد لانا انما نريد ان المراد  
 هو ان العلم بالعلم من حيث انه موجب للمعلول يوجب العلم  
 بالمعلم قال الملك الثاني في الفصول من كل ما عرف سببه



من حيث يوجب فذلك هو حقيقة ذلك ان قيل المعلوم  
من قبل المعلول ان لا يكون له وجود من غير ان يكون  
غيره يوجب له وجود لا يقال له لا يكون ان يكون التبيين  
من قبل المعلول بان يبين كل معلول انه له اى شئ ورجح  
لا يلزمه التبرير لا يبرح لا يقال له لا يحتاج المعلول الى المعلول  
لواسطة تاوى نية الوجود والمعلول اليه اى كماله  
وذلك لا يتدلى على مرجح بالامر بما يخصه على المعلول  
تأخر عن المعلول في مرتبة الوجود لما في كيفية عينه بظاهر  
مقدم عليه تعالى يتوهم بذلك التبيين وهو تدلى وجود  
شكوه وان يتوهم العلم امر اياهية كذا وصفت كذا وكذا  
يتوهم انما هو الموصوف به الصفات بحيث لا ينافي  
فيه في ذاته جميع صفاته بافتقار المعلول اياه فيصعد  
الامر الموصوف منها والمراد بحقيقة ايجابها اقتضاها ذلك  
الامر الموصوف ولا شك ان معرفة الحقيقة لا يوجب  
سلكه لغيره وذلك الامر وان كان الواجب تعقبا  
لجميع الكليات خصوصياتها على ما هي عليها في نفس  
الانسانية لا يقتضي ان خصوصياتها ومفاهيمها خصوصية  
اخرى وحدها وان كان المقتضى لذلك الخصوصيات

نفسه فان المقتضى البحث لا الشئ المقتضى كانه الموجد  
البحث والمعين البحث وكان بالماضي علمه على اخصوا  
كان لا محالة عالما بالمقتضى لذلك الخصوصيات وذلك  
سلكه للعلم بالخصوصيات بنفسه قال المظهر الثاني  
في العصور واحدا العجز وسببا كل عين وهو ظاهر  
فله الكثر من حيث لا يكون فهو من حيث هو ظاهر الكثر  
من ذاته فله بالكل بعد ذاته وحده اى نفس ذاته  
فكثيره بالكل كنهه بعد ذاته ويتجلى بالنبية الى ذاته  
فهو الكثر في وحدة ارادياته الجرد عن المادة ولو كان  
كأنه حاصل كلامه هذا ان واجب الوجود لما كان  
سببا لمعلول وهو مرجح الى الكثر فيه فاذا راعى  
من ذاته فلا كثر في ذاته وذلك محال باقتضائه وانما ان  
علمه بالكل بعد العلم بذاته فلا ان العلم بذاته على التوهم  
المذكور مستبعد له ووصف علمه بالكل لان ما علمه  
اسو كثر واذا اخذ العلم مع الاضافة اليها ليس مبدأ  
الوجه كذا ضرورة ان العلم بهذا العلم في التوهم  
من ذلك قوله فكثيره علمه بالكل واذا علمه نفس العلم مع العلم  
النظري مما علم به كان امرا حقيقيا هو نفس ذاته

فكيف يصح ان يكون امر واحد متصرف لاكثر في املا  
 على جميع الاشياء واي علاقة وانما طرقت وبنها متصرف  
 لذلك فاجيب ان لما كانت الاشياء بالضرورة من  
 هذا الامر الواحد وهو متصرف فيها كما ان محيطها  
 احاطة شرا احاطة النواة على الشجرة فهذه العلاقة  
 يكون ذلك الامم جميعها محلا وعلما لها القول في نظر  
 اذا احاطة النواة على الشجرة وليس النواة جميع الشجر  
 محلا فان ذلك قيل حال من التحصيل بل الشجر يحصل  
 منها ومن امور اخرى ما هو ان يقال في المتواليات كما ان  
 بالصورة المخصوصة لشيء من ذلك الشيء كذا تلك  
 بالمقتضى مخصوصة شيء من ذلك الشيء اما الصورة  
 لشيء الصورة وبواسطة انظما فاعليه واشعارها  
 به لغيره الكاتب القادر بالذهن فانه وان لم يكن  
 ممكن من حيث هناك الامم متصرف من كين اواحد  
 في الخارج ومعرفة في الذهن واما من المقتضى المتصرف  
 بواسطة ان المقتضى بالامتثال يعني ذات المقتضى متصرف  
 بحيث لا يشترك غيره كما ان الصورة التي بها يمر الشيء  
 او يحصل عند المدرك ان علمه ولما كان المقتضى

جميع العالم على واحد عليه نفس الامر واحد لاكثر فيه  
 وقولنا قضاء كل ذرة من ذرات الوجود عما سواه فلا  
 استبعاد فان يكون ذلك الامر الواحد اذا حصل له  
 المدرك كان علمه وكل واحد منها وجب كونه جميعا في  
 في الشهود العلوي الذي يبراه الوجود الذهني له واحدا  
 او الى هذا لما نقوله فهو الكل في وحدة فان قلت  
 لو كان المدرك الواحد نفس ذات الواجب فاذا انشأ العالم من  
 حال الى حال فلا اكثر من ان يتصرف به الحال السابق او لم  
 له كين مطابقا للواقع وان تغير الزمان تغير ذاتها فقلت  
 حقا انه لم يتصرف به بالحال السابق فانه لم يكن مطابقا  
 للواقع فانه يغير الحال والسابق من حيث انه في زمانه وهو  
 ذلك الزمان لم يتغير الى حال اخرى فانه غير متصرف  
 ذاته ان لا يوايد ان العالم وكل جزء منه في جزء من اجزائه  
 الزمان وفي كل زمان من اناته ما يمتد وحال من  
 السبيل المقتضى لثبات الاحوال وهذا العلم لا يتبدل  
 يتبدل العالم بغيره اذا علم احوال العالم من حصولها  
 فيه فيتم له اجتهاد فاقول الى هذا ان العلم الثاني  
 فالعلم هو بقوله كل شيء من طاهر عن طاهر اولي

يقول



لكن ليس يعلم له شيء منها من ذواتها فظهر في الزمان والآ  
 قاع ذاته والرتب التي عنده متخذاً شخصاً بغيره  
 فان قلت لا شأن له بمعلومات مرتبة منتهية من ذاته  
 من حيث الابدالي الى غير النهاية وهذه السلسلة والرتب  
 محبته في الوجود والعدم وفي صفات احادها بعد معرفته  
 لكن علمه ثم باحادها سلسلة موجودة مرتبة مرتبة  
 معلومات التي هي احادها فيلزم العلم على اثار السيد  
 العلوي هو له والرتب التي عنده متخذاً شخصاً بغيره  
 فان قلت لا شأن له في مرتبة الشهادة العلى وهو غير  
 شك قال العلم الثاني في الموضوع اشبع ما لا يتناهى  
 لا في كل شيء بل في الخلق وبما له مكانه وجيب في الامر  
 هناك غير المتناهي كرسخت اقوال الشيخ جوار الله  
 هناك ان القدر والتميز هناك انا هو جيب ادراك  
 العالم واعتباره ولا يلزم من القدر والاشياء عند  
 العالم القدر والاشياء في نفس الامر لان شريك  
 البارئ فيه عنه والخلق والاشياء مستند دوتان عندها  
 وليس لها تقدير واسيار في نفس الامر ولا في وجود  
 ان يعلم اسو كيه مستند دوتان راجعها عن بعض

٥٢  
 لصورة واسعة كافي العلم الابدالي كالحق في مرتبة  
 وما نحن في من هذا القيل فان الاول يعلم علم واحد  
 هو نفس ذاته ذاته وجميع معلوماتها بغير اعتبارها  
 عن بعض فلا يكون في هذه المرتبة الا امر واحد في  
 نفس الامر في القليل المستقل هو رتب امور غير متناهية  
 في نفس الامر لا في رتب مرتبة مستند عالمها كل واحد  
 من معلوماتها متناهية لما ذهب اليه الحكماء الا في علم  
 عالمها في رتب متناهية كل لا بالوجه الجبري ان ذلك في  
 وجود المعلومات على وجود جبرته وكل موجود  
 هو في سلسلة العلوية مستند الى اولهم الذي هو  
 سبب السلسلة وعلتها الاولى تكون الجبريات على اوجه  
 الجزئية مستند اليه ايضا ولو هو ما فروق من انه تعالى  
 عالمها كل ما هو مستند اليه كان عالما بالجزئيات على  
 الوجه الجزئية او من المقنع ان يستقي من الاحكام  
 العقلية الكلية بعين جزئياتها لا ما قبل من ان الله ذلك  
 اذا كان مستقلاً بربانها ومكان قائماً يكون الا ذلك  
 منه باله جانية لا غير كالحواس المطاهم والباطنة  
 فانها بذلك المغيرات الحاضرة في زمانه وتغيره

وهو ما يكون وجوده في زمانه فلهذا كان الزمان  
 ويحكمه بعد فعل القول انه كان ان يكون وليس له  
 وبذلك المتكلمات التي يكون له ان يشر اليها  
 ويحكم عليها بانها في احيى منه وعلى اى سائر الاعد  
 عنه اما الله ربك الذي لا يكون كذلك ويكون  
 ادراكه تاما فلكون محيطا بالكل عالما بان اى حادث  
 يوجد في اى زمان من الازمنة وكما يكون بينه وبين  
 الحادث الذي بعده او قبله من الزمان ولا يحكم بالعدم  
 على شئ من ذلك بل يدركه المذكر الاول ان  
 الماضى ليس موجودا في الحال فحكمه هو بان كل موجود  
 في زمان معين لا يكون موجودا في غيره ذلك الزمان  
 من الازمنة التي يكون قبله او بعده ويكون عالما  
 بان اى شخص في اى جزء من الكائن يوجد في اى  
 وقت ومن ما عداها ما يقع في جميع جهات كونه الابداء  
 فيها على الوجه المطابق للوجود ولا يحكم على شئ بان  
 موجود لان او معدوم او موجود وهما له او معدوم  
 اوجاضا وغايبا لا لى زمانا ولا مكانا بل لحيثية جميع  
 الازمنة والاكتمالية لنبه واحدة وانما يحقق الازمنة

او بهذا الكائن وذلك الزمان او بالاحصن والغيبة  
 او بان هذا الجسم قد ادى او خلق او تحقق او فني في  
 من هو زمانا او مكانا وعلمه جميع الموجودات انه  
 العلوم والكلها واما العلم بالجزئات على الوجه التحري  
 المذكور فلهذا فهم من يدرك ادراكا خاصا في وقت  
 معين ويكان معين الا ان يحاذي الباري في عالمه بالذات  
 والمعلومات والمعلومات والاقوال انه ذاتا يعلم ابد  
 كاسي له من ان يكون له حواس جسمانية ولا علم ذلك  
 في تنبيه بل يكون كذا وهكذا في العلم بالجزئات الشخصية  
 على الوجه المذكور بالالآت الجسمانية عن الازمنة في كل  
 بل هو كذا هذا ما قبل وانما قلنا وما قبل لا ينطو في  
 اوله فلا في فيه لهما فاما ان بعض العلول كالجزيئات  
 الشخصية على وجه يدرك بالالآت الجسمانية كالجسم  
 والغيبة غير معلوم بل مع ان القاعدة المذكورة تقتض  
 معلوليتها كل ما هو معلول له وهذا الحقيقة لتيسر الايراد  
 واما ثانيا فلان ما ادعاء من ان المذكور بالالآت جسمانية  
 غير زمانا ونبهه جميع الازمنة اليه نبه واحدة ظاهر  
 الفناء لالزمنة الزمانيات الى الزمان بالمعية الوجود



سواء كان منطبقا على كحركة او في منطق لا بالانطق  
 فقط والتركيب الاحكام في زمان لا يبرهن لها التغير  
 زمانيا ولا شك ان الحركة المدرك لا بالاحكام مع انه  
 بغير من التغير يصدق عليه ان زمان في الوجود  
 ولا خفا في الزمنية جميع الاشارة الى ان لا يصدق  
 فانما اختلاف نسبة الشيء الى الزمان يكون على وجهين  
 احدهما باختلاف ذلك الشيء كاختلاف السوم فانه  
 في اليوم كونه سم في الوجود لا في الماضي فضلا عنه  
 والثاني باختلاف الزمان كالملك فانما اليوم كونه سم  
 في اليوم كونه سم في الوجود دون العدم لفقدها  
 العدم لفقدها واختلاف نسبة آخر الزمان الى الماض  
 المذكور من هذا القبيل فانه في اليوم في الحال كونه سم  
 في الوجود لا في الماضي والمستقبل لفقدها في الحال  
 وفي الزمان الماضي كان فيه لا في الحال والمستقبل لفقدها  
 وامانا لا فلا ي قوله لا يحكم بالعدم على شيء من ذلك  
 غير ان ذلكا قوله لا يحكم على شيء بانه موجب دالات  
 او بعدد ان قد ثبت ان نسبة الاجزاء الزمانية خيلت  
 باختلاف اجزاء ملة لا يجوز ان يحكم بغير ما هو مستقيم

في الحال مع عليه بانه كان في الماضي او يكون في المستقبل  
 كما ان حكمه بغير شيء في الحال مع ذلك المعلوم وان حكمه  
 بان شيء موجود حين كونه مع هذا الا ان في الوجود  
 ان اخر فان الاشارة الى الان لايت حسية حتى يقال  
 انها هي برئ من الحاسة لا يقع ان يشهد اليه ولما قوله  
 لا يحكم على شيء في الوجود هناك لومعهوم فان اراد بلفظه  
 هناك الاشارة الى مكان قريب من مكان المجرى المذكور  
 لم يسم له ليس له مكان فلا يكون مكان قريب من مكانه  
 لكننا انما لا يحكم على شيء بانه موجود هناك مشرا الى مكان  
 قريب من مكانه لكن انما لا يحكم على المجرى المذكور  
 بل يشرا الى مكان قريب من مكاننا وان اراد الاشارة  
 الى مكان قريب من مكاننا فلم لا يجوز ان يحكم المجرى  
 مشرا الى هذا المكان لثاقه عقله بل لا نقول مراد  
 الحكم بغيره الا في عالم الخفيات با توجه الحكمي كما  
 يتبادر من العبارة انه عالم خصوصية الخفيات لكن  
 عليه بها وجه كل اى وجه لا يمنع عن فرض الشك فيها  
 وتحقيق ذلك ان المنع عن فرض الشك انما هو بطلان  
 الادراك الحق بواسطة تخصيص المدرك الا ترى

انه اذا اراد ان يتبين ان من عبيد ولا يرد في نفسه بل في ذلك  
 في انه فرض ان الحيوان ينطق ذاك الشيخ من فرض الشركة  
 فيه ولا يجوز ان ينطق الله واما ان ينطق امرأه فقلت  
 انما ينطق جميع ما ليس به من حتى صار الخطاب عاما  
 بجميع. انما ينطق لكن الخطاب ساداه كان ذلك انما يجوز  
 بانما من فرض الشركة في عتقك وكلها في الخارج من فرض  
 فيه عند مخاطبتك مع انه معلوم انما يوجد واحد فاذ  
 تقول ان يكون شخص واحد يوجد واحد معلوم  
 للمليون ويكون عند احداهم جزءا من المليون فرض  
 الشركة فيه بواسطة ال ادراكه بانها لا تملك الا اولى  
 بالحق وعند الامم كل امر مانع من فرض الشركة فيه  
 بواسطة ان ادراكه بانها لا تملك الا اولى بالحق  
 في ذلك كان الاول عاما لجميع عتاي الاشخاص في الخارج  
 كان له بانها في كل ما يخرج من فرض الشركة فيها انما  
 مخاطبتك في الصورة المخرجة من على هذا يكون عاما في  
 خصوصية الاشخاص في كل ما يخرج من فرض الشركة فيها  
 فيكون من الوجوه كما لا يوجب عنه شيء من الكلمات فلا  
 يتناقض تلك بالقرينة من انه وانه علم كل واحد واحد

من معلومة ولا يما في ما ذهب اليه المتكلمون من انهم يعلم  
 بالاشخاص الجرمية خصوصياتها بل يكره فلا يتصور  
 كغيرهم في ذلك وما تقر به الحكماء من ههنا ان الله تعالى  
 في خصوصيات الاشخاص لا ينفذ من فرض الشركة فيها  
 خصوصيات اشخاصها ولم يتم دليل على ذلك ولا دليل على  
 على ان الله تعالى به يخصصه عن فرض الشركة فيها من  
 يستقيم تكفوه في ذلك من كغيرهم في ذلك على كلامهم  
 على خصوص مرامهم وحسب ما لم يفهم على تفرع بعض الاشياء  
 زعمنا ان الجرمية والمنع من فرض الشركة انما هي بواسطة  
 زيادة خصوصية مقتضى المدرك وان من ادراك  
 جزئيا حقيقة ولو عنده عن فرض الشركة كان ذلك  
 بواسطة عدم اطلاقه على بعض خصوصيات المقضية  
 بالمنع المذكور وليس كذلك كما عرفت من ان المنع عن فرض  
 الشركة بسبب من الادراك لا تخصيص المدرك  
 فيقربوا ويتبين ان تلك العلم يتبين بتبين المعلوم ان  
 كل واحد يجد نفسه ان الله بالاشياء لا ينفذ بالارض  
 فكيف يمكن ان يكون الله تعالى بجميع الاشياء امرأه احد فقلت  
 المعلوم ان الله تعالى هو المعلوم مطابق له بحيث اذا



وجد في الخارج كان عنه وهذا النوع من العلم يختلف باختلاف  
 العلم وعلما بالشيء من هذا القبيل ومنه على وهو ليس شاعرا  
 للعلوم حتى يتلوه خلا لا وهو مبدأ العلوم ومصدره  
 ولما كان سباع جميع الكمالات المختلفة بمصدرها اما واحدة  
 يكون ذلك الامر على جميعها ولا يترجم المطابقة مع المعلوم  
 في هذا النوع واعلم ان كل عقل ما هو معلوم من هذا  
 النوع عند الحكماء **الفصل السادس**  
 في قدرته نعم قال الفقيه الطوسي لا شك ان الحيوان  
 قد يصيد منه ايضا لا يستفيد بها فضلا من القدرة  
 عليها واذا رادة لها وذلك كالتمسك والتمسك والتمسك  
 عنه انما لا يصيد بها ويصيد من حيث قصد ان لا  
 وصحة صدور ما عنه فيرصد اليها في ما يصح صدور  
 فعله منه ولا يقصد ويرى يقصد ان لا يصح صدور  
 عنه فيرصد اليها في ما يصح صدور فعله منه ولا  
 يقصد صدور عنه صحة الصدور والاصد  
 هو اسم القدرة وهو لا يكتفي في الصدور ان لا يخرج  
 احدا عما بين يديه من حرم الرجح انما يكون بالقصد  
 الذي يسمى بالارادة والاداعي فان قلت اذا كان

فاعلم انما لا يقصد له بذلك نفس ذات الفاعل  
 كمن كان صدور مقابله ذلك الفعل عنه فله يكون تادرا  
 على هذا الفعل اذ تمامه في القدرة ان يكون تعلوقها  
 بالطرفين سواء قلت الملازمة بمفوعة فان صدور  
 ذلك الفعل عنه بواسطة انه يقصد لصدوره عنه  
 دون مقابله لانه انما من مقابله لا بواسطة ان  
 ذات الفاعل لا يستلزم خصوصية الفعل حتى لو كان  
 مقابله كالمصدر عنه ويكون زاعمية وعلمه بذلك  
 نفس ذاته فتأمل وتوكل انما اذ اصدور عن الفاعل  
 حتى فقد حصر صدره ويكون باعتبار الصدور عنه  
 معلومة وباعتبار الحضور عنه معلومة والمجهول التي  
 باعتبارها صدر ربي القدرة والحيوية التي باعتبارها  
 صدر ربي العلم ان بين القادر وبين الموجد والنوش  
 فرقان وهو ان القادر لا يطلق على الموجد الا عند كونه  
 صحيح صدور الارادة والموجد لا يطلق عليه  
 عند كونه صحيح صدور الارادة وانما لا يصح  
 اذ الوجه من غير اعتبار العلم والارادة فالاولى ان  
 بوصف بالقدرة وان لا يصح ادعاءها بصح وصف

اعتبار العلم والارادة صب حقا كلمة فان قلت  
لكن كذا الحصار مرجح احد طرفي القدر وعلى الآخر  
في القصد ولم يحسن ان يترجم حتى ان قلت لان كون  
الترجم بالقصد معتبر في القدرة لا يقتضيه مثل  
الترجمة فانه وان اجمع صدورها ولا صدورها من  
الاعتناء وهو متعلق بها لكنه ليس قادرا عليها لان ترجم  
صدورها ليس بالقصد فالقدرة بصفة صدورها الفعل  
ولا صدورها عن المتاع صدورها عند اذا كان ترجم  
بالقصد قال بعض الحكماء لجهة التي بها يحصل القدر  
في القادرية انها هي القاسية اما بالقدرة او بالفعل وعلم  
الفاعل بما عليه والفاعل العالم بما عليه من كذا  
فالعلمية وعلمه بفعلية يظهر من ان كذا كذا تعالى  
والفعل في الفعل له ومنه ما يكون فاعلية وحمل فاعلية  
مقابل الذات وعارض لها بلبط ارجح كذا كذا  
وبما في الحيوانات والقسم الاول قادر بذاته لان  
جميع الامور البتة في القدرة نفس ذاته والقسم الثاني  
قادر بنفسه ولا يعني ان القادر بذاته انه قدرة كانه  
يوسع عليه بما في القدرة وهو الجبر بخلاف القادر بنفسه

73  
وقال المتكلمون انها من الكيفيات المعاصرة وضايف  
الطبيعية والحاجات بقايتها البتة والقوة في العلم  
وهي في الفعل البتة الى الفاعل وتعلقها بالمفردات  
على البتة لو صدق على الفعل لو جبره الاول انه لو لم  
يقبل الفعل لما كان الكفاية كفايا لايمان حال الكفاية  
في الثاني باطلا بالاجماع فالقصد مثله بيان الملازمة  
ارجح لا يكون الايمان حال الكفاية قدورا للكفاية  
والتكليف غير المقدور غير واضح لقوله نعم كما جعلت  
المفردات والثاني ان القدرة وتكون مع الفعل متعلقا  
لان القدرة ليس بها كونها محتاجا اليها لاجل ان يدخل  
الفعل من العلم الى الوجود وتكون مع الفعل بزمانهم  
كونها محتاجا اليها لان حال صدورها الفعل صارا الفعل  
موجودا ولا حلية اليها لاجل ان يخرج الفعل من العلم  
الى الوجود ويناق في المزمومات لازم لما في قوله البوارق  
فالقدرة لا يكون مع الفعل واجيب عن الاول بان  
كيفية القادر في الحال بانقاع الايمان في ثانيا الحال  
فان قيل ان استل الكفاية في في الحال لاقدرة في العلم  
وان قيل بالايان لم يكن كلفا فيه لاستحالة التكليف



حقيقة الحاصل في الكلفة العتقة التي هي  
 اجساد الكيفات هي في الابدان مقدور واللازم  
 من ان يكون الكلف بمقدور في ايمان وجوده  
 وانما كون العتقة بمجاعة التكليف فلا على ان التكلف  
 حقيقة الحاصل في العتقة انما كان حقيقة الحاصل في  
 التخصيص وحجابه انما كانت التكلف حال العتقة  
 فيجب اما اولها فلا بد التكليف الذي اريد التكليف  
 محض من ايمان بمبدأ الكفر والقد بعد الايمان فانه  
 لما اذن صدق عليه انه قادر على الايمان على المتقرب  
 الذي فيه الكلام وهو ان يكون العتقة حال الفعل القدر  
 الى الكافر الذي لم يكن من اصلا لم يكن قادر على الايمان  
 على العتق والذكر قطعاً فيلزم ان لا يصح تكليفه  
 ولما ثانياً فلا بد تكليف للفعل حال العتق حقيقة ذلك  
 العقل الحاصل في ذلك التخصيص وان لم يكن حال الكفر  
 لا على الحقيقة كما لا يخفى في نظرها ذكره في العتقة  
**الفصل السابع** في ارادة قال الحق  
 الطوبى في شريعته لعله العلم الا ارادة في الحيوان  
 هي سعة الحصول المراد واع يدعوا الى التخصيص

لا يتجمل او يعقل من ملامته ولما كان داء العقل ان  
 ابرم ما هو اشراف ما طرد الفيق من وجبه ان كل  
 ما يوجد ارادة يكون اشرافا حيدرا العقل من غير  
 ارادة وصورة في كل ما يوجد بالارادة وهو الحقد  
 من العلم ومرتبه عليه لان كل ما لا يعلم لا يكون ان يراد  
 وقد يعلم بالارادة والمكملون ذهبوا الى اثباتها  
 منهم من قال انه صفة فائدة على العلم فبذلك اجاب  
 بطرحه من المولد من العلوم ومنهم من قال ان العلم  
 حقا فاما من وجود المخلوقات من الصالح والارادة  
 اليهود هو الذي الى الابدان والحكماء رعو انما  
 العلم نظام الكل على الوجه انما الاكلام كلامه  
 وقد فرج من العترة العالي باستعداد النفع سواء  
 كان نسا او غيره قالوا انية قدرة القادر على  
 المقدور اعني الفلوسوف تركوه بالسوية فاذا اعتقد  
 ففعا في احد طرفيه ترج ذلك الطرف عند  
 وضار ذلك الاعتقاد مع القدرة بمحضها الوقت  
 منه وقال صميم الارادة سل نسا حداثا ما سيل  
 ودينا زنا ذكره من الميل انما يتجمل من لا يدرك على

مقتضى ذلك الشيء قدرة تامة كالسوق الى الجبل  
لكن لا يصل اليه الا في القادر التام القدرة فكيف  
الاعتقاد المذكور واقول هذا الرد مردود بقوله  
استدل المستدل بان اعتقاد الضعف في شيء  
غير ارادة فافق كنه من الصور فيعتقد تصافي  
ولا يرد به يكون واعتقاد الضعف في الارادة ولا يرد  
ما ذكره المراد ان هذا اعتقاد الضعف في الارادة بل هو  
بالنظر من ذلك انه يحصل لبعض الافعال في القادر  
في هذا الميل الذي هو الارادة فكيف يستقيم  
كلاهما عندك فقد كان الظاهر الشك في الجواب  
اليه وهو غير ان ذلك امر خارج لا بد منه والعلامة  
المذكورة ومع انه صريح في ما قلنا فانه ان اراد لا يكون  
شوقا كما جزم في التجريد بانها تخرج من العموم  
بالاشارة الى الارادة فلا يوجب من الاعتقاد  
الضعف وسيل معتد فلا يكون شيئا لا يملكه احد  
من ان يكون نفسا فانها توجب من البسم او  
عن اه طريقا ليست ويا في الاضمار الى الجاه  
منه تحت واحد ما ارادته ولا يتوقف في ذلك

على ترجيح احدهما النفع يعتقد فيه ولا يسلل بغيره  
بل يرجح احدهما على الآخر جدا لا اراده فاما الضعف  
في الظن ان من وجته لا يخطئ به سوى الجاه  
وانه لو لم يوجد المخرج لم يتوقف تعكرا حتى  
السمع والمعتد له او عوا اليه الضمارة بان من  
استقى عنه الطريقان لا يرجح احدهما على الآخر  
باعتباره الا المخرج يختص بذلك الطريق ما دام  
الاستقالات يتصور منه الرجوع اصلا والشاري  
من جميع الوجوه في الصلوة المفروضة في كل يوم  
من فرضها العاوي و لو عده ما لزم انما فرضا في  
الظاهرين في الجاه فان لم يسمعته تعضن لمول الله  
الذي على ياره لان الفرق في اثنين اكثر والقوى  
بالضعف الضعيف كما هو المشاهد بين يدور على عتبة  
والجواب مع الضمارة والمعارضة بالضمارة  
اقول الجواب بظهوره في اما اوله لان الضمارة  
التي له عام الاشارة من ان الجاه لا يلزم ان  
يخطئ به بل يطلب المخرج ولا يختار احدا الطريقين  
لعمدة ليرجع هذا الطريق والضمارة التي اودعها



المقتلة على ما هو الظاهر انما لم يترجح احد الطرفين  
لوجه الحقيقة في نفس الامر بحيث ان يملك الممارر  
ولا شك ان المولى يرجح احدهما على الآخر في نفس الامر  
يخرج وبقاها بالقياس الى جميع وهو سبب  
حركة الممارر فيها ومع ذلك يحرك في احد هاتين  
دون الآخر لمجرد تحقق النقص بسبب اشتداد الظلم  
وذلك مستلزم لترجح احد الطرفين على الآخر لا  
مخرج فالرصيد الحقيقي لا يتبع كلامه من يقول الحقيقة  
الظلم من القادر من غير ترجيح احد الطرفين من حيث  
بالمثل في نفسه فان الترجيح في الظلم الترجيح وانه انما  
يحتاج الى الترجيح لا الى الظلم فان الضرر قد كان  
كلتا هاتين انما في الواقع لكن لا يتحقق في نفسها  
لجوان ان لا يلزم شعور الممارر بترجح احد الطرفين  
ولزم وجوده في نفسه لا من غير لوازمي الحقيقة  
منزوعة لزم شعور الممارر بترجح احدهما على الآخر  
فادعى الاشاعة من جهة حوار سلوك الممارر  
مع انتهاء المخرج في بعض الامكانات الضرورية وان  
متساويين واما ثانيا فلا فلا لا تفسر ان الارادة

في الصورة المتكلمة بدون اعتقاد النفع فان المارر  
بالجدة التي لم الاشاعة انها خطر من الممارر ليس ان  
يقصد النجاة كما لا يذهب الى ذلك من جهة  
بان في الممارر غناه وهو اعتقاد النفع في الصورة المتكلمة  
والاستدلال على عجزها بالهبة التي هي تهمان النفس الى  
الامر والذين بان الارادة قد تعلق بعضها بظن الشبهة  
فانما لا يتعلق بعضها بالحق بالمفادات والحاد كرت متعلقة  
ببعضها كما استحوذت من الارادة كما في المرحل ما تشقى  
فقال اشترى ان اشترى احد يد ان اشترى وان الانسان  
قد يسهل له ان يسهل له النفع في نفسه وقد يسهل له الطعام  
الذي يسهل له ان يسهل له ان يسهل له ان يسهل له  
منها يد وفي الآخر وقد يسهل له في واحد فيهما عجز  
من وجه عجز الوجود او الاختلاف في ذلك قد ران نفسه  
ببعض ذلك وان لا نفسه والعقد قد يسهل له ان يسهل له  
العقد وقد لا يسهل له ذلك وعجز ان الارادة هي هذا  
العقد الصالح ان يسهل له العقد والاشهاد في طبع  
فيهما في ذلك ولذلك فياقر الكلف ارادة العامة عند  
عجز ولا يوافقها بها اتفاقا **الفصل الثامن**

في حيوية ثم حيوية الانسان من قوة الحس والحركة  
وانه لو امكن ان تكون القوة الحس والحركة والقدرة  
التي هي المهيمنة بان الحس موجود في الصنم المخلوع  
في الصنم الدافع والذليل وان كان الصنم كائن  
التي هي من غير الحس والحركة في الصنم المخلوع ومن غير  
اعتقاد في الصنم الذليل واعتراض بان عدم الحس  
والحركة وعدم القدرة لا ينافي عدم قوة الحس  
والحركة وعدم قوة القدرة فيجب ان يكون الصنم القوة  
والقدرة عنه الا ان لما في من جهة القابل واجيب  
بان ما يصيد عنه بالعلم ان القوة كقوة الصنم من  
الشعور باق وما يصيد عنه بالعلم الحس والحركة  
والقدرة من باق والباقي في الذليل ورد بان  
يجوز ان يمنع قوة من جهة الثارها دون من جهة  
كقوة معينة المانع بالقدرة الى ذلك الصنم  
لا يشبه على المقدرة في الشهادة ان القوى تاتي  
بانها لا بد وانها فلا يثبت ان ان قوة الحس غير  
ان قوة الحس والحركة ومن ان قوة القدرة كقوة  
سواء كان الذات واحدة وصيد عند ان يكون

منها او كثيرة قال بعض الحكماء الجبهة العترة في كون الشيء  
حسنا والخبيثة القبيحة ولا يلزم تصديق الحكماء على  
الشيء ان يحس ان يكون في الشيء دينا كالمعاد وان لم يكن  
عالمنا وانما لا كل شيء بل بعض الاشياء وان لم يكن فاعلا  
وما لا بد ان يكون بواسطة القوى والادوات وفيها واذا  
كانت الجبهة العترة في كون الشيء حيا ما ذكرناها ولا يحتمل  
التي هي من الحس والحركة والقوة فاعل يعاد لها الحس  
الحق الاول وقام عليه له بعدا له في معنى الحس  
ويعتقد ان كل حيوة في حيوة ثم ينزه ان الشيء ووجه  
ويؤمنه قوله تعالى هي الحي الا هو تعالى  
بعض المحققين المستدق بان حيوة تعالى هو ان  
القدرة هي بقاء في الطرف الا ان من طرف في القدر  
ولما وصفه بالعلم والقدرة ووجدوا ان من كل حيوة  
له من صفات الاضافات لها وصفه بالحس وما في اثره  
من الموت الذي يقابلها وغيره قال واحد من اهل  
فلسفة السنية هل هي عالمنا وقادرا الا لان ذهب العلم  
والقدرة للقادرين وكل ما يرونه باوهامهم في ادق  
معانيه مخلوق مصنوع متكلم مردود اليك والباري



واحب الحق وقد وافق لعل العمل المتعار يتوحد  
 ان الله تعالى ياتى بها كما انها وبصوران مدتها  
 نفسا فانه يكون له هكذا حال العقل فيها يصغر  
 الله تعالى بها احب الى الله المخرج اقول في هذا  
 ذلك قوله سبحانه ان ربنا الغفور العليم  
**الفصل التاسع** في معرفة بعض قسائل  
 قد علم بالشرع من قوله تعالى على الله عليه السلام  
 ان البارى تعالى جميع بصيرة القرآن والحديث معلومة به  
 بحيث لا يتوهم عليه ولا ان كان وايضا الاجماع مستند  
 عليه فلا ملجاة الى الاستدلال عليه كاهو حق سائر  
 الضروريات الدينية فذهب الشيخ ابو الحسن الاشعري  
 الى ان التمسك بالعلم بالسوءى والى العلم  
 بالمصريات وذهب يار الكليل الى انه لم يفسد  
 ان يكون على العلم ولما دلت القواطع العقلية على انه  
 تعالى منزه عن الالات قالوا انما يتوهم الى الالات  
 ليس بغير محذورنا وذات البارى البراهمة  
 عن العصور ومجمل له بلا الله ما لا يحصل لها الا بها  
 ما وروى عليهم انه لم يفرق بين القدماء واقول لا شك

المراء والايضا الحق ان محصوران من العلم بالحق  
 لا يعرفون ان محصورها انما هو بانكشاف معلومها  
 بين جهتين مخصوصتين بها وان من له هذا العنوان  
 من العلوم كان جميعا بصيرا وانما العلم والجهل يتبع به  
 الشئ المراء ولا يصار الى ما ثبت ان البارى تعالى عالم  
 الا بامر جميع الوجوه وبما لا محالة يكون عالم لما هو  
 والمبصرات البصيرة الذي يدركها الحواس بذاته فيكون  
 له هذا العنوان من العلم بذاته اذ لا يفهم دليل عقلى ولا  
 سمعى على ان هذين النوعين من العلم يجب ان يكونا  
 واذا كان له هذا العنوان من العلم الذي هو السماع  
 والاعتبار فيكون بمنزلة السمع والبصر على هذا الصدد وعليه  
 التمسك والبصيرة الحقيقية لا تكلف ولا يلزم فقد قالوا  
 لان السمع وكذا البصر كالعلم نفس الذات باعتبار **الفصل**  
**العاشر** في كلامه تعالى وتوهم على الاشعري ان يتوهم  
 وعليه القلوة والافلاحة انه قد شكك وقد ثبت  
 بدلالة الحجرات من غير توقف على اخبار الله تعالى  
 بطريق التكلم للبراهمة ولا خلاف ان راب الملث  
 والمغايه في كون البارى تعالى سميعا وانما الخلاف

في معنى كلامه وفي تدبره وحسنه وذلك لازمه  
قياسين متساويين احدهما ان كلامه صفة له  
وكل صفة له هي تدبير معنى كلامه وتفسيره وانها  
ان كلام الله تعالى كل حرف مؤلف من اجزاء مترتبة متعاقبة  
في الوجود وكل ما هو كذلك فهو حادث في كلامه  
حادث فاضطرر الى التمعن في احد القياسين ومنع  
بعض للثاني من ضرورة استماع حقيقة التيقن  
فالحكمة قالوا كلامه متصرف واصواته متوالية  
بنائية متتالية وانه قد يبرر وقد الفوا فيه حتى قالوا  
الجلد والغلط انهم قد بينا في فصل من المصحف  
لا يصحح القياس الاول ويصحح القياس الثاني  
والكواسية واقفوا المناجاة في ان كلامه متصرف  
واصواته متوالية انها حادث ثم لكنهم زعموا انها تامة  
بنائية متوالية فيهم قايمة الحوادث بنائية ثم قد قالوا  
بخصوص القياس الثاني وقد حوا في كبرى القياس  
الاول والقرينة قالوا كلامه الله تعالى واصوات  
وهو حرف كاذب اليه الفرقان المذكور ان  
لكنها ليست بانية بنائية ثم لم يخلقها الله تعالى في

٢٥  
غيره كجملها والشيء صلوات الله عليه ومعنى كونه متكاملاً  
ان يخلق الكلام في معنى الاحكام وهو حادث كاذب اليه  
الكلامه متصرفاً في القياس الثاني لكنهم قد حوا في  
صحة القياس الاول والاشارة قالوا كلامه الله تعالى  
ليس من جنس الاصوات والحروف بل هو معنى قايمة بنائية  
لجميع الكلام النفسي وهو من اول الكلام اللفظي المركبة من  
الحروف وهو قد يبرر فقد صحح القياس الاول وقد حوا  
في صحة القياس الثاني والاشارة تسكو الوجه الاول  
انه علموا القينة من دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم  
حتى القول والصبيان ان القرآن هو هذا الكلام الموفق  
المتكلم من الحروف الموصلة المصنوع بالتميز المتكلم  
وعليه انفتاح جميع السلف والكل المتكلم الثاني ما انتهى  
وبنت بالبعد والاجماع من خواص القرآن انما هي في  
على هذا المؤلف المتكلم لا المعنى العقيد وتلك الخواص  
كون ذكر القول ثم وهذا ذكرها ركن وقوله انه لا  
لكن وهو فليس هو بالقوله ثم انا انزلناه قرأنا عربياً  
منه لا على الرسول صلبها ده البصر من تلك الآية  
واشكها سمعوا بالاذان لقوله ثم حوا جميع كلامه



سكون في الصاحف الاجماع فان قيل المكتوب في الصحف  
 هو الصور والاشكال فقولنا المكتوب لا اللفظ قلنا  
 بل اللفظ لان الكتابة تصويف اللفظ وهو في هياكله  
 نعم المبت في الصحف هو الصور والاشكال وقولنا  
 باللفظ لانه يكون بحجج اجاعا فاضلا لصور واما لقوله  
 كتابا حكما لانه قد ضل قبال للفتح وهو من ايات  
 الحديث لا انه ارفع او انه اول شيء منها فيقولون في  
 القدر لانه لما ثبت تقدمه استعده وادعى على غيره  
 التكوين لقوله تعالى الما قولنا لشي الا اريدناه ان  
 يقول له كى يكون اللفظ منه اذا اختلفا قلنا له  
 لكن يكون لقوله كى امر وهو متمم من كلامه متاخر  
 عن الارادة الواقعة في الاستقبال لكونه جزءا من اقل  
 فيه نظر لانه لا يلزم من كونه الكتابة تصويرا للشيء  
 فيما له ان يكون المكتوب المعنى فان فسر الفرس  
 على الجوارح فلا تصور الفرس بالفرس ومن البره  
 ان النقص ليس من شأبل ففسه العرب فكنا المكتوب  
 صورة اللفظ العرب لانه واهاب الاشياء  
 عنها بامزاج في اطلاق اسم القرآن وكلمه الله

ثم بطريق الاثر ان على هذا المؤلف الحادث وهو  
 المتعارف عند العامة والقراء والاصوليين والفقهاء  
 واليه يرجع الخواص التي هي من صفات الحروف في  
 الحديث واطلاق هذين اللفظين عليه ليس يخرج  
 ذاته دال على كماله الله القاهر حتى لو كان محترج هذين  
 الالفاظ خيرا الله ثم لكان هذا الاطلاق مجازا لانه  
 له اختصاص اخر يتعالى وهو انه اختاره بان اوجد  
 اول الاشكال في اللوح المحفوظ لقوله نعم بل هو قول  
 مجيد في لوح محفوظ والاصوات في لسان الملك  
 لقوله نعم انه لقول رسول كرمه ثم اختلفوا وقيل هما  
 اسمان لذلك المؤلف المحفوظ القاهر اول لانه  
 الله ثم فيه حتى انما يقر كل احد سواء لمبانه يكون  
 شله لا عينه ولا سمع انه اسم له لا من حيث تعيين المحل  
 فيكون واحدا باللفظ ويكون ما يهارة القارئ في اى  
 كان نفسه لا شله وهذا الحكيم في كل شعر وكتاب بالنسبة  
 الى مؤلفه وعلى القديس وقد جعل اما المجموع بحيث  
 لا يصيد ق عليه البعض وقد جعل اسم المنى كالمصادق  
 على المجموع وعلى كل بعض من اسمائه اقول في الجواب نظر

اما اوله فلان القرينة اقاموا ادلة ظاهرة على ان  
القرآن هو اللفظ المسموع المولدة من الحروف  
وحكموا بان ذلك من متبوعيات دين نبيهم صلى الله عليه وسلم  
ومن البين ان القاسم المتعارفين المذكورين  
جاريان في هذه الاشياء وما يتبعها في دلالتهم وانما  
الضرورة المذكورة بل لموا ان القرآن بهذا المعنى  
هو المتعارف عند الجمهور وذكروا في محض الجواب  
ان القرآن معناه لا يجري فيه القياس ان المذكور  
كلا يخفى وانما ياتلان من لول الكلام اللفظي  
الاسمي والعبارة هي التي صورها ذهنا كما ذهب  
اليه الحكماء لان المتكلمين يتكلمون الوجود الذهني  
وهي اعيان الموجودات كالآثار والارض ومن البين  
ان تعين الاعيان بجواهر قائمة بذواتها وبصورها  
ام اجزاء قائمة بالجواهر ولا يظهر لعيانها ان تتعالى  
ولا لعيانها بغير وجه وجسيم ثم لصاحب التوافق  
كلام في تحقيق الكلام النفسي بمقتضى ان اللفظ المعنى  
يطلق تارة على مدلول اللفظ عاجز على الامر  
التقدير بغيره والشيخ الاشعري لما قال الكلام هو المعنى

المعنى وهو اصحابه ان مراده مدلول اللفظ وحده  
وهو التقدير عنده وانما العبارات فانما تسمى كلاما مجازيا  
لانه على ما هو عليه حقيقة حتى يرجعوا بان اللفظ حادث  
على مدعيه ايضاً كلمة ليست كالحقيقة وهذا الذي هو  
من كلام الشيخ لو ازم كثر فائدة كعدم الكفار من انكر  
كلاية ما بين دفتي المصحف مع انه علم من الدين ضرورة  
ان كلام الله حقيقة وكعدم كونه في القرون والحضرة كلام الله  
حقيقة وعدم التعارض والتعدي بكلام الله الحقيقة  
المعينة لك ما يضيء على القطع في الاستكسار الدينية  
حمل كلام الشيخ على انه اراد به المعنى الثاني فيكون الكلام  
الضعف فيه امراً لا ملا لفظ والمعنى شيئاً ما يذاته  
التقدير انه وهو مكتوب في المصاحف مرقوم في الآلة  
محفوظ في القيد وروى غير الكتاب في القراءة والخط  
المادة وما يقال من ان الحروف والالفاظ متبعية  
متعاقبة لجوابه ان ذلك الترتيب انما هو في السطوح  
مع مساعدة الآلة فاللفظ حادث والادراك لا على  
الحديث بحسب حملها على حدوثه دون صفه وملا القبول  
حيث ان الادلة وهذا الذي ذكرناه وان كان محتملاً



لما هو عليه تاجها احيانا بالانه بعد التاثير  
 حقيقة واورد عليه ان من اكثر كلامه ما من  
 الحقيقة انما يكون اذا اعتبنا ليس كلامه مع  
 من حركات البشر اما اذا اعتقدنا انه ليس كلام الله  
 انه ليس صفة قائمة بقاته ثم لم هو حال على صفة  
 له بل هو من سميات الله ثم ومنه بان اوجبه  
 في لسان الملك او في لسان النوح لم يوجد  
 الدالة عليه في اللوح المحفوظ فليس من الكفر في شيء  
 بل هو من هيب اكثر الاشياء فلا ينبغي ان يتوهم كونه  
 كذا وما ذكره من ان ترتيب الحروف في اللفظ دون  
 المحفوظ قد لك امر خارج عن عقل ما ذلك  
 الاشارة في حركاته يكون اجزاها مجتمعة في الوجود  
 ولا يكون لبعضها تقدم على بعض اقول قد حقق في شيء  
 ان الحروف هيئات عامة للاصوات والصوت  
 حكمة الهوا او الهوا والمتحرك كعضو فيكون  
 ثابته بالهوا الكلام مركبها فيكون الكلام لا محالة  
 قايما الهوا اي ومن الموقن ان الهوا ليس قايما بالكلام  
 حتى يقال ان قايمة قايمة بالكلام بالواسطة فاذا

بية الكلام الى الكلام ليس لقيامه بل سببه اليه بان  
 المتكلم يسمي الحروف ويضعها عن بعض وكذا  
 الكلمات لا يسمي ذلك النطق والتميز كما يكون  
 بالخاص يكون بالكتابة فان نقوش الكتابة منقوشة  
 وانما الحروف لا تسمى باللفظ بحروف هجاء بل  
 الخان المكتوب سلفه كما قلناه انفا فكم ان يكون  
 حروف الكلام ويصحبها بالخاص وكذا كلمة متكلم  
 بها كذا من يسميها ويضعها بنقش الكتابة سلك بها  
 في الظاهر ان العقل في تسميتها في الجوهري اعلم من الشئ  
 فانه لا يقال للمعين الحروف بالخاص انه قال كذا  
 كذا من يسميها بنقش الكتابة يقال انه قال كذا  
 يرى القاطع في الشئ في الشئ كذا وفي الاشياء  
 كذا وكذا فاشال ذلك اكثر من ان يحصى وكذا  
 المتكلم من التوهم واذا كانا اعم والباري تعالى  
 قد كتب القرآن في اللوح المحفوظ كان متكلم به وهو انه  
 قايما القرآن المجيد بلا احتياج الى الحركات  
 كما ان كتابا كذا يقال انه متكلم به الاحكام  
 وقايلها فان قلت تكلمه القرآن على ما ذكرت عبارة

في الكلام على ان الحروف هيئات عامة للاصوات والصوت  
 حكمة الهوا او الهوا والمتحرك كعضو فيكون  
 ثابته بالهوا الكلام مركبها فيكون الكلام لا محالة  
 قايما الهوا اي ومن الموقن ان الهوا ليس قايما بالكلام  
 حتى يقال ان قايمة قايمة بالكلام بالواسطة فاذا

عن كسبه على اللوح المذقوط وكتبه عليه فاعلموا من  
 ان يكون قويا او ضعافا فان كان قويا لم يمت بعد ذلك  
 وان كان ضعافا لم يمت بعد ذلك وان كان عاديا  
 لم يمت ان يكون على محلة اللوحات قلت بعدا انما يتم  
 ولا يظهر بعد هذه الحقا اذ مرجح كسبه القرآن على اللوح  
 الذي عليه تبيين حروفه وكلماته وكيف تراكب بعضها  
 مع بعض وتغير بعضها على بعض على ما هو عليه في اللوح  
 والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا في الغمض من قوله عليه  
 السلام ان الله لا يمشي على الارض فان دابة اذا كثر لم يمشي الا  
 في دابة واحدة انه ما تسطون ورقة الا يملأها من ذلك  
 بحرفا القدر في اللوح هذا كلامه والحاصل انه على الاشياء  
 على الوجه الذي هي عليه في الوجود بمنزلة نفس الاشياء  
 وكتبته على لوح الوجود وبما كان عليه في كل دابة  
 نفس ذاتها كما عرفت في فصل العلم لم يمت بعد ذلك  
 في نفس الامر وتبين وجه كسبه بالاشياء ووجه التبيين  
 ان هذا الذي ذكرناه هو جريان العلم على اللوح في عالم  
 علمت وهو عالم الاشياء التي بين عالم الوجود وعالم  
 الخلق ولا جريان آخر على لوح الاملاك في عالم الخلق

انما هو واجب  
 انما هو واجب  
 انما هو واجب





بسم الله الرحمن الرحيم

سميائك سميائك ما اعظم شأنك واظهر برهانك  
انت الشاهد في العيون ولا تشاهدك العيون وانت  
اقرب الى الشيء من عينه وقد حال المحيى بين لا يبين  
نوافذك البصائر لا توارك ولا يظورك فها هو  
الذليل لا يظهارك فانت الظاهر الدال على ذاتك  
بذلك ترفع ما سواك بانوار صفائك اخوضنا من  
الظلم الى النور ونجنا من الاشكاس في منها وبها لم  
الزور وصل على الهادي اليك بعد ما وقب غاشط الحياة  
والفناء الى جنابك حيث سعد وجه محي الهدى في  
القلوب محمدا بجميع الحالات لا نسبة وآله وصحبه  
ذوي النور القدسيه ما دارت الادوار والافان  
وتسلسل سلسله الاسباب والاكوان  
فيقول العقب الى عقب ربه الحقيق محمد بن اسعد الله  
الصلاتي وقلجودت في هذه الرساله وجوه اثبات  
الواجب على اورد في الحكمة والكلام والحق

فوضيعة مبادئها وتوزيعها على ابلغ النظام ثم  
باسمها خاضت من وجوه النقص والادام والرفع و  
الانعام سالكا في جميع ذلك الاضاف بالباع سبيل الجود  
والاعتساف لم اجعل على التقليد فليسلن النظر انشاء  
ولم اعيد بالخللاف فالحق بالاتباع وقد شغقت  
في تعريب المقاصد الى الافهام وان افضى الى الخفايا  
فان المقاصد في انفسها غامضة فكرهت ان يجمع تعقيد  
اللفظ ودقة المعنى فيستعمل نظم ولا يسهل فهمه وتبين  
في يومين من اتم ايام القصف ما خلا برهان التطبيق  
الحيث انتمت فقد عاوت عوان الخلدان حتى نمت  
عليها عناكب النسيان الى ان وردت اشارتي فليسيت قد  
من عطف وشدت عضدي فسلت الى اثمها فجاى بجل  
نعم حادثة لشلح افكار المتقدمين والمتأخرين هاويل  
الحق المبين فليس عليها الزكي المتحقق بالنظر الدقيق  
المحتل بهمة خضيف التقليد الى ذروة التحقيق المنشود  
اطراف الكلام ووجه ودقة الموفى لكل ذي حق وقيل  
فان اكثرهم جاهلون او متجاهلون والله في الحق بكلامه  
كثير المبطلون ثم اني كنت برهة من الزمان واية من الايات

منه بان اذن تلك الكثرة من ذنوب كوكب وشايع قرحي الى  
كبرهم يعرف قدرها ويقضي مهرها ويحل محلها ويعلق  
ذنبها وجملها فان شئنا لا يطابق الاطيقه ونوملا الاورق  
اسمح بربك التطرف في خروج الاشرار حونا وسهلا اطلب لها صلا  
يكون لها كفوا هلا الحان هذا في هادي الاستخاره  
من ملهم القنواب وصاد في حادي الاستخاره من اولى  
الالباب واعرف الامتحان ان اسم هذه العقيدة باسم  
هو عين الأعيان واكون جهم هذه المحنة باسم  
بيده مقاليد الزمان بل روح سبيلك هذه بان ارسن  
على صفحتها سمي القاب السطان خليفة الرحمن اعني  
من خصم الله نعمة من بين السلاطين بمزيد العلم والدين  
وزنه المكارم واليقين وحسب بغيته الاسلام عزنا في الكفر  
الطعام وحرر من حوزة الأيمان من مفاسد اهل الشر  
الطغيان قد طي ذكر حاتم على الأيادي ونسخ بفضاحته  
وحكمت انار عين به ساعد الأيادي الذي ابرشوان  
بالنسيم اليم عادل ولكن يحرم صوب القنواب قد ذكرنا  
بملا الت آيا عمر من الخطاب افضى لنا في سبل الحيات  
لنا اهل الجود وكمال السطوة وعظيم الباس في حفر برباب

صنعه جباه الجبابرة ومطاطات دون سادات عظمت  
العناصير استوى على يد الله تعالى كما على عناق  
من فارق حوزة الدواني بالسيوف والقوم المهر  
اشرق قيا شهر دولة القاهرة من الحق ان يقال فاد الجاهلون  
بهمين كغير هذا الظلم منتشرة في الافاق اصبح انوار سلطنته  
مشرقة على الممالك في القول والعرض من العائد وطلوع  
الظلال كالذي اسماه موت الشياطين في الأرض ان فهو  
كالخفا غرام يلقى سطوات اشقم حج فحام او هام ليز  
سفينته حج فليس له عاصم من امر الله ولا حام مهاد  
اساس العدل جمل مقيم منه الاقلق الأنا في الدنيا ر  
البلا مع وطول لباس الفضل انما صار من ذنابة الأخلاق  
اخلاق المراجع نصرة دين الاسلام قاطعي السيف والرمحان و  
نور رابع الايمان بساطع المساو والتشاد درنا خلوقا  
على الأفاضل وفرت بكان خرافة عين الاما لجوى من  
شأت المناقب عالم يجتمع في عصر في غير من نشر ولا غزو  
فليس من الله بمسكن ولا ياتي الحكيم من امر حاتم  
والقد قد من ذي القرنين المؤيد بالربا سنيو المستعد  
بالجلالين الموقن لا قناء السيادة بين الملك على املكة





ونحن ما اعتبرنا ان تلك الآحاد الموجودة فقط لا المجموع  
 فيه الهيئة الاجتماعية الاعتبارية المحل ومرة فالأجزاء الباقية  
 موجودة في المجموع فهذا المعنى موجود ولا شك انه ممكن للحيثيات  
 الكل واحد من المكونات المأخوذة فيه والمحتاج خصوصاً  
 الى الممكن ممكن وكل ممكن فله علة فبذلك إما انفس المجموع ارجو ان  
 امر خارج عنه والاول باطل ضرورة وجوب علة العلم على الكل  
 فاما متعلق فعلة الشيء على نفسه والثاني باطل لانه لا يمكن  
 لحيثيات يكون علة لحيثيات لان كل ممكن محتاج الى علة فلو لم  
 تكن علة المجموع علة لكل جزء لكان بعض الأجزاء مستقلة  
 أخرى فلا يكون ما هو من علة المجموع وحده علة له بالبعض  
 فقط واذا كان علة الكل فكل جزء فيكون ذلك الجزء علة لنفسه  
 ان عموماً واذا بطل التسامع فحينئذ الثالث فيكون علة امر موجوداً  
 خارجاً عن الموجود المحتاج عن جميع المكونات واجبة لثباته  
 وهو العلم وعلى هذا التقدير يراعى هذه علة ما هو رد عليه  
 متمماً ان المجموع يشعر بالتأني وما لا يتناهي ولا مجموع له  
 الواجب يشعر بالتأني يكون مصداقاً وذلك كما عرفت  
 من ان العلم بالمجموع الآحاد بحيث لا يشترط شيئاً وقوله  
 لم يفتت بامراجا شاملياً ايها ومنها ان ان اولاً المجموع

جلد  
 ١٠٠

كل واحد من آحاد التسلسلة فبذلك يمكن آخر تسلسلة الهيئة  
 وان اريد المجموع من حيث هو مجموع فبذلك انه موجود له علة فحق  
 الجزء القوي اعني الهيئة الاجتماعية وذلك لما مر من الاول  
 هو التعلق بلا ملاحظة الهيئة الاجتماعية كما في الاعلى  
 حيث قيل انما الواحد ان من غير ان يلاحظ معي الهيئة الاجتماعية  
 وقولنا ان العلم بهذا المعنى هو وجود وجود جميع الأجزاء  
 لخصه ان الآحاد قد لا تلاحظ وحده وحده وقوله  
 باسرها ذممة والاول ان كان بلا حظاي متعلقة  
 علة الآحاد فهو العلم التفصيلي بها وان كان بملاحظة  
 واحدة بامراجا شاملياً شامل الواحد واحد على سبيل البدل  
 فهو معنى الكل الأفرادى والثاني هو معنى الكل المجرى ولا  
 حاجة في ذلك الى اعتبار الهيئة فافهم ذلك ثم يفتي عليه  
 اياد وهو انه ان اريد بالعلم العلم التام فيكون العلم وان  
 لنفسه قوله ضرورة وجوب علة العلم على المعلوم فبذلك  
 في العلم التام اذ لو فقدت له في المراتب فله على  
 بمرتين لان مجموع الأجزاء للمادية والصورية جزء من العلم  
 التام فيكون مقته معلوماً وهي على هذا التقدير متعلقة  
 على المعلوم المركب الذي هو عين مجموع الأجزاء فيقتل

الجزء الاجتماعي



ونحن ما اعتبرنا ان تلك الآحاد الموجودة فقط لا المجموع  
 فيه الهيئة الاجتماعية الاعتبارية المحل ومرة فالأجزاء الباقية  
 موجودة في المجموع فهذا المعنى موجود ولا شك انه ممكن للحيثيات  
 الكل واحد من المكونات المأخوذة فيه والمحتاج خصوصاً  
 الى الممكن ممكن وكل ممكن فله علة فلهذا إما انفس المجموع ارجو ان  
 امر خارج عنه والاول باطل ضرورة وجوب علة العلم على الكل  
 فاما متعلق فعلة الشيء على نفسه والثاني باطل لانه لا يمكن  
 لحيثيات يكون علة لجزءه لانه كل ممكن محتاج الى علة فلو لم  
 تكن علة المجموع علة لكل جزء لكان بعض الأجزاء مستقلة  
 أخرى فلا يكون ما هو من علة المجموع وحده علة له بالبعض  
 فقط واذا كان علة الكل فكل جزء فيكون ذلك الجزء علة لنفسه  
 ان عموماً واذا بطل التسامع فحينئذ الثالث فيكون علة امر موجوداً  
 خارجاً عن الموجود المحتاج عن جميع المكونات واجبة للمادة  
 وهو العلم وعلى هذا التقدير ان علة ما هو رد عليه  
 متمماً ان المجموع يشعر بالتأني وما لا يتناهي ولا مجموع له  
 الواجب يشعر بالتأني يكون مصداقاً وذلك كما عرفت  
 من ان الماد بالمجموع الآحاد بحيث لا يشترط شيئاً وقوله  
 لم يفتت بما راجعاً شاملاً لها ومنها ان ان اريد بالمجموع

كل واحد من آحاد التسلسلة فعلة ممكن آخر تسلسلة الهيئة  
 وان اريد بالمجموع من حيث هو مجموع فلهذا ان موجوداً له فحق  
 الجزء القوي اعني الهيئة الاجتماعية وذلك كما مر من الاول  
 هو التعلق بلا ملاحظة الهيئة الاجتماعية كما في الاعلى  
 حيث قيل انما الواحد ان من غير ان يلاحظ معنى الهيئة الاجتماعية  
 وقولنا ان الكل بطل المعنى هو وجود وجود جميع الأجزاء  
 لخصه ان الآحاد قد لا تلاحظ وحده وحده وقوله  
 باسرها فمرة والاول ان كان بلا حظاي متعلقة  
 علة الآحاد فهو العلم التفصيلي بها وان كان بملاحظة  
 واحدة بما راجعاً شاملاً الواحد واحد على سبيل البدل  
 فهو معنى الكل الأفرادى والثاني هو معنى الكل المجرى ولا  
 حاجة في ذلك الى اعتبار الهيئة فافهم ذلك ثم يفتي عليه  
 اياد وهو انه ان اريد بالعلم العلم التام فيكون العلم وان  
 لنفسه قوله ضرورة وجوب علة العلم على المعلوم فلهذا  
 في العلم التام اذ لو فقدت له في المراتب فلهذا على  
 بمرتين لان مجموع الأجزاء للمادية والصورية جزء من العلم  
 التام فيكون علة ما عليها وهي على هذا التقدير متعلقة  
 على المعلوم المركب الذي هو عين مجموع الأجزاء فيقتل

الجزء الاجتماعي





بانه الفاعل المستقل في المعنى غير متعين اذ لم يفسر فيه  
 استيعاباً لما لا بد منه في الثاني والمنتهى التخلو عن الفاعل  
 على ان المراد يكون فاعل الكل فاعل الكل لا يكون قاله  
 خارجاً عن فاعل الكل لانه حينئذ يكون فاعل الكل جزء  
 وهذا يناقض الايراد الثاني وهذا القول لا يفي في نفسه  
 وجوابه ان كون الجزئية مستقلة للمجموع الممكنات لانه لو  
 لم تكن علة ذلك لجزء خارج عن نفسه او انفسه في نفسه  
 التي هي في نفسه او داخلية ونقل الكلام اليه الى ان  
 الى ما يكون علة لنفسه او يسلل في نفسه جزء من علة  
 مستقلة في تلك السلسلة فعلية او في من يان يكون علة  
 مستقلة لها لان تأثيرها اكثر لكون ذلك الجزء هو هو  
 اثر نفسه فيكون ترجيح المخرج ويكون التمسك بها في  
 على الجزئية لانه يقال كل جزء فان جزءه اولى منه بالعلم  
 لانه اكثر تأثيراً فيكون كونه علة مستقلة للسلسلة ترجيح  
 للمخرج وقال آخر في علمه بانه في المجوزات يكون علمه  
 بالمعنى المتكامل نفسه على انه كافي في وجوده من غير حاجة  
 الى مخرج عن ذاته القاني علة للأول والثاني الثاني  
 وهو جزءا من كل واحد من الاحاد علة فيها ولكل من كل

استقلال

بهم

بهم

بهم

بهم

بهم

الماخوذ على هذا الوجه غير انفراد ولم يفتح الى علة خارجة  
 عن علل الافراد ولا امتناع في تعليل الشيء بنفسه على طريق  
 الاتحاد على الاتحاد فصرح الاصل في العلم انما هو تعليل  
 الشيء المعين بنفسه بل هو سواء كان بسيطاً او مركباً  
 بان المجموع بهذا الاعتبار عين الاتحاد بالاشهر ولا شك ان  
 هذه الاحاد ممكنات وجوده كما ان كل منها ممكن وجوده  
 وكان الممكن الواحد الموجود يقتصر الى علمه موجوده كانه  
 في ايجاده كذلك الممكنات المنعقدة الموجودة محتاجة  
 علمه موجوده كافيته في ايجادها وتلك العلة لا يمكن ان  
 عينها لان العلة الموجبة للشيء سواء كان واحداً في  
 نفسه او متعدداً ايجاداً تيقنه عليه في الوجودي  
 من المستحيل فقله المجموع على نفسه والاشياء المتماثل  
 بين تعليل كل واحد من السلسلة باخوتها او بين  
 تعليل مجموعها بمجموعها والاول هو المتنازع فيه اكثر  
 نحن في صدد ابطاله بالدليل والثاني مما يليه في ابطاله  
 فانه يتم بلايه على اي وجه فرض سواء فرض في  
 المجموع بالمجموع لتعليل الاحاد بالاحاد بطريق اللزوم  
 فيهم وتلخصهم ان العلم بتعليل الشيء بنفسه ممكن



قال المتكلم في هذا الكتاب من غير علم به من غير العلم  
كل واحد من احوال التسلسل التي هي الشايعه المتصلة فيكون قد علم  
احداها على غير كونها عين الحق بل على كونها عين الحق  
لنفسه قطعا وحق قطعا فان قيل كون كل من الاحاد ذاته نفس  
حده لا يوافق آخره الا في التسلسل فيلزم ان التسلسل في ذاته منقطع  
لان التسلسل الاخير في ذاته في العمل قلنا كل من على هذه التسلسل  
العتبة واما في احوال التسلسل وما ذكره من تسلسلها على غير  
وقد علمنا هذا خلافا ما ذكره في كتبهم مع تفهيمهم من تسلسلها  
من قبلنا لا يخفى على الناظر فيها ونحن نفي التسلسل في ذلك التسلسل  
المعتمد الفصل بين ما يليق منها بالنقص والبرهان فيقولون  
اما ما قيل في الشق الاول من البرهان الاول ان اولها بالعلم  
العلم التام فليكن لا يجوز ان تكون نفسها مع تقديرهم فانهم ذلك  
ذلك المنع في سائر الكتب بعد وليس الى ذلك القول جده وايضا  
بان العلم التام يجوز ان يكون غير المحلول في نفسه بل يجب  
النقص في محل حتى يتبادر من ذلك لان العلم هو المستوي  
نسبته الى الوجود والعلم بالنظر الى ذاته فلو كان العلم التام  
لنفسه كان وجوده واجبا بالنظر الى ذاته لان النظر الى  
العلم التام يجب وجود المحلول لا يقال انما يلزم كونها

يقصد

لعل مقتضى هذه التي هي غير الواجب لاننا نقول الواجب  
مع التقيد هو ما يجب وجوده بالنظر الى ذاته وهو صا  
على ما يكون علمه تاما لنفسه فليكن كونها واجبا مع احتياج  
الناظر فيها لا يقال نحن نستم هذا الوجود اما ان يخرج  
غيره في وجوده الى وهو الممكن والآن هو الواجب فلا يلزم ذلك  
لاننا نقول بكتبتنا دخول في الواجب على بعض التسميات التي  
يصح وجوده وهو قولنا لعل الشيء اما ان يحل الوجود بالنظر  
ذاته وهو الواجب او على ممكن ذلك وهو المنع او لا هذا  
ولا ذاك وهو الممكن او غير ضمانة لا بد لغيره من التقيد  
هذا المنع مع انه لم يرد جوابا بل الامر بل على الواجب  
المستوعبة واسند كوا على هذا المطلب بوجه آخر فتأمل ايضا  
العلم التام لانه عين العلم الفاعلية وهو العلم التام  
البيضة وذلك حيث لا يتصور ما يقع عن المحلول كما في العلم  
الاولي بالنسبة الى المحلول الاول فلا يكون ارتفاع المانع  
من العلم التام كما قالوا واما مستند العلم الفاعلية  
وهو العلم التام للمركبة ولا يمكن على اشتغالها عليها  
ان احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود في ذلك  
بان العلم الفاعلية ضرورة في كل محلول بخلاف ما سواها

الحاصل



من العلم اذا تم هذا القول لو كان العلم التام  
 نفس العلم فاما ان تكون علم فاعلم له وهو  
 قد تم واستناع قد تم الشيء على نفسه واما ان يكون  
 عليها فيكون جود علم فاعلم مستقلة له وهو  
 ولولم يتم ذلك المظهر ففهم الهمان عن انفسه لا في  
 بعد اصلاح على ان الفاعل المستقل لا يكون  
 وحج فلا يقع المبدول عن العلم التام الى الفاعل  
 فقد لا يخفى ما ذكره ان العلم التام للجوز ان يكون  
 نفس العلم مع قطع النظر عن وجوب تقدمها او عدمه  
 على ان الذي لو ترك التسلسل ولا حظ اصح العقول  
 الامر لك مع قطع النظر عن ذلك فالان في لنا  
 عن حال العلم التام في التقدير فانه وان لم يتوقف العلم  
 عليه فهو في حد ذاته من المطالب وهذا المقصود ان  
 كان ترتيبا في فهو بعيد الذي يشابه الا في  
 ما دل القاصد في العلم من اجل ما قدم انهم بلها  
 في مناهية شبيه على خطاها او حاصم فلا يكون لها  
 بما في علم لا او مروي على لا وانا اتفق معك فيك  
 فيلجج مع مشاعرك اليك فاقول لا بد من النظر في  
 الذي اريد ان يكون

خلق الله ثم فيه الدرجات والكواكب وحركتها وانظار  
 بعضها مع بعض بحيث يدل على عيون الاثنا وثمانيتها  
 فاقاها والحركة ما هي اليها في الوجود ومن وفقة  
 البعد فما كبر على لوح الطل يقرا **الفصل**  
**الحادي عشر** في القضا والقدر والقدر للفظ  
 القضا والقدر معان كثيرة وما هي عنه ملازم لقوله ثم  
 الا انما قد زاه من الفايوت قصا الباري ثم قصا  
 في الاكل باسكن من الاثنا على وجه معينة محسوبة  
 منطقية على ما هي عليه الاثنا في الوجود والقدر حصول  
 الاثنا في الكون على فوقي في القضا فاما قلت لما وجب  
 ان يكون حصول الاثنا في الكون على في القضا الذي كان  
 ايضا لفضية الله وقدره فكان كذا كذا ومنه القاض  
 ايضا لفضية الله وقدره وما لم تقدر العبد على تغيير  
 ما في الله عليه وقدره لم يقدر الكفا على الايمان والنسأ  
 على القوي واما القوي اذ ادين عليه لا يقع كغيرها بها  
 لقوله ثم لا يظن الله نفس الا وحدها فلهذا لا يفر من  
 قدره العبد على تغييره والاذن ان لا تقدر على خلافه  
 واما لزم ولا يمكن المقدر في الاذن انما لا العبد في الاذن

منه البناء

الضربة

الضربة

الضربة

الضربة

الضربة

الضربة

الضربة

الضربة

الضربة

الضربة

الضربة

بأداة من الطرفين المقدر له بيان ذلك انما السارق  
 علامه العيوب وعلما في الارشاد ان الكفا والقادر على كل  
 من الامور والكفر فيها الكفر بما لا يراد له ان يكون  
 عند من يقول الكفر فعدله وكنت في الجمع المحفوظ  
 وان المومن في القادر على كل واحد من طاعتها واداءتها  
 انما ان تقدر ايمانها وكنت فيه فطره لك ان يكون  
 طاعتها الى عقوبته وان وسامه وله ذلك على قطع كل واحد  
 من طاعتها اذ اذنته وقيل ان من يقطع احداهما فيخرج  
 في القدر بغيره ان زيدا اذ اذنته سبحانه الموفق للعالم  
 ويقطعه ركب ذلك فكتب انما انما هو في ذلك وكنت  
 في صورة المرفوعة لا ياتي في قدرة راجع في قطع المرفوعة  
 التامل ان ذلك علم البارى وتقديره كماله لا ينفك  
 قدرة الكافر على الايات وكذا علمه وتقديره ايات المحسن  
 لا ياتي في قدرة المومن على الكفر والحاصل انما البارى  
 يقدر من طرقي المقدر بما يعلم ان العبد يادى  
 افعاله لا انه يقدر على فعل العبد على ان يفعل فاعرف ذلك  
**الفصل الثاني عشر** في بيان صفات  
 تلك الحكمة وحكمة انما من الموجودات على حكم وجهه

وسوق ما هو الحق فيها الكمال اسوقا لانا مجالها ومنها  
 الموجد وجوده فيها ان الحق منه من غير عمل ومنه وهو  
 على كل من يقدر ان يقدر بقدرها وقبلة ومنها العنايه ومنها  
 على النظام الكلى على ما هو عليه ونظام كل جزء نظاما تابعا  
 لذلك النظام ودائرا حيزه ومنها قطعة ولفظ ونصرفه  
 في جميع الدورات والصفات وانما صفات حكمه وجزء  
 من غير شعور غيره بذلك ومنها الصلابة وهمايته  
 هذه السوءا كذا في شعور با هو النوبة لطلبه  
 ذوق اليس هو النوبة ومنها ان لا يلهي والتمية اثبات  
 السابقيه على غيره وعلى السبقية عنه ومن تعرضت  
 للزمان او الدهر والسردى بيان ان التمس فقوا وى  
 غيره في الوجود ومنها الوحدة ووحدايته نفي اعتداهم  
 فان كل شيء متوجه الى واحد هو بادهما والمبدأ الاول  
 الذي لا ينبت له شيء ان يكون فيه كثر لوجبه من الوجوه  
 والا كذا له بيا علمه على هو سفا وقدرة من سفا حقت  
 ومنها الملكية ومليكته استغناءه عن كل شيء ولصياح كل  
 شئ من الهم ومنها التامة وتامته ان يكون حاصلا  
 له كل ما من شأنه ان يحصل له ابراهمن النقصا لا تفعل





اعقدوا عليه في تلك العلة الثانية لما الأول وهو انه  
 لو قلنا ان المركب على نفسه يثبت ضرورة  
 بقوله جميع الأجزاء على العلة الثانية على المركب على هذا  
 القصد فقد اجيب عنه بان جميع الأجزاء ليس عين المركب  
 لأن كل جزء من الأجزاء متفكك بالذات والمتفكك  
 بأسرها لا يكون عين المتماثل وأيضاً لو فرضنا مجموعاً  
 واحداً من أجزائه وجب بذلك انه كان مجموعاً متكاملاً  
 بأسرها فيكون مجموعاً واحداً خبيراً بما هو عليه مما لا يرد عليه  
 اذ لا يلزم من تفكك كل فرد تفكك الكل المجزئ فان حكم  
 الفرد ليس فليخالف الحكم الجماعي فليتلوه كونه مجموع الأجزاء  
 غير التي فانه ليس متفككاً ما وكذا القول في المركب المفرد  
 فان الأجزاء بالأسر ليس واجباً بل كل فرد من الأجزاء  
 فليتلوه ان يكون الأجزاء بالأسر أيضاً بالجميع نقول  
 بقوله مفصل قولكم الأجزاء بالأسر متفككة على المجموع ان  
 اردتم به مفهوم القضية الكلية اعني الحكم على كل فرد  
 بالتفكك ثم لکن اللان منه مغايرة المجموع على كل فرد  
 وليس الزاع فيه وان اردتم به حكماً واحداً على وضع  
 واحد هو متفككة في نفسه اعني المجموع فلا تتم انه

لو افترضنا

الحكم

قوله  
 مفصل  
 قولكم



Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper.

الحمد لله

وهو ان جميع الموجودات من الوجوه الممكنة ممكنة وكلها  
 التامة ليس جزءا ولا حصيها جم الى الباقي الاجزاء ولا خال  
 عنه اذ لا يحتاج الى قسمين ان يكون نفسه فاقول هذا الذي  
 التام ولا يلزم عدم حلا في الاصل بل لا يلزم فيها بلها  
 اذ لا يلزم بل لا يلزم تلك الاجزاء باسرها من غير امر آخر  
 يوجد لها والجواب الجدل الى الذي من انفا وجهه النقض  
 ان يقال المجمع بهذا المعنى ليس معلولا واحدا المستند  
 علة واحدة بل معلولات متعددة قد لوحظت في مستند  
 علة مستقلة وتلك العلل هي مجموع السلاسل التي  
 اجزاء تلك السلسلة فما فوق المعلول الاخر الى ان  
 فازلت المعلول يحتاج الى المعلول الاخر فلا يكون تلك  
 السلاسل باسرها علة تامة لا تحتاج الى اخرى  
 قلت المجمع بهذا المعنى هو تلك الاحاد المنفردة قد  
 لوحظت دفعة فلا فرق بين ان يطلب علة كل منها  
 مفصلا وبين ان يطلب علة باسرها مجعلا بالاجزاء  
 والتفصيل والملاحظة ولا فرق في ذلك والملاحظة  
 وتفصيله انه اذ اطلب علم معلولات متعددة فليكن  
 ان يجمع علة كل واحد واحد فلا فرق بين ان يطلب

٢٠٩  
 علة امثلة ثم علة ب ثم علة ج وهكذا بين ان يطلب  
 علة ا كى دفعة الا في الملاحظة فانه قد لوحظ كل منها  
 الاول بصورة خاصة وفي الثاني لوحظت بالاشهر  
 واحده والملك لا فرق في الجواب بين ان يبين علة كل  
 منها مفصلا ويقال علة اذ وعلة ب وعلة ج وعلة د  
 مثلا وبين ان يجل في القول فيقال علة ا كى دفعة  
 الا ان ما لوحظ في الاول بالافعال لوحظ في الثاني  
 دفعة ومعلوم ان الملاحظة في صورتين واحدا  
 لا يدخل في الصورة الاولى الى المعلول الاخر في العلل  
 لذلك لا يدخل في الصورة الثانية وهو الفرق  
 انما نشأ من لفظ المجمع وايضا المركب الذي يدخل  
 فيه الصورة الموحدة وفيه نظر لان المجمع بهذا  
 المعنى كثير والكثير مؤلف من الوحدات فلا يحال  
 فالمعلول الاخر داخل فيه ومن اجزائه فيكون ذلك  
 هو علة التامة فلا يكون ما فوقه الى غير التامة علة  
 تامة للمجمع فتأمل في هذا المقام فانه حقيق بالتامة  
 التامة وليكن التفصيل فيما ياتي مواضع نفع فائدة  
 فاذ قلنا تحلت الشبهة التي عرجوا عليها فكل التفصيل



في الأمور حكم العقل بغير أن يكون أمراً لا يكون عيونا  
 المتكلمات اذ يتبع البرهان من غير احتياج الى اشارة بقدر  
 وأما الشبهة الثالثة وهي ان العلة التامة مركبة من اجزاء  
 كل واحد منها مقدر ولا يلزم منه تفقد المخرج صرح به  
 على ان يستدل بتفقد اجزائها على تفقد بعضها وأما قوله في  
 المراجعين التفتن على ان الفاعل المستقل للمخرج فاعل  
 للمركب يكون فاعل الاجزاء وان لا يكون فاعل خارجا عنه  
 وذلك كما في غير هذا اذ يلزم انما انتهى الى ما يكون فاعل  
 لنفسه وهو مخرج وأما التسلسل في كل جزء فمفهوم  
 اول فاقول يمكن احيا والشم بان يكون ما فوق  
 الأخير الى غير النهاية على المخرج وهو معلول لما فوقه بخبر  
 واحدا اذ هكذا قوله فكل جزء المخرج فاعل التامة قوله لا  
 انما يتاثر اتمه قلنا لكونه انما يستلزم على الاجزاء وتخصيص  
 ان الفاعل المستقل للمخرج بهذا المعنى على ما انشأه الراجح  
 الكل وهو ما يكون احاد هذه العلل مستقلة لا انما  
 ما يستدل اليه او الى اجزائه اذ انما هذا فنقول ان كل جزء  
 وان كان اكثر تأثيرا فيكون الاحاد المستقلة التي  
 اكثر لكونه اقل استمالة على علل الاجزاء فيكون الاصل

المستقلة الى اجزائه اقل ذلك الخارج عما كانت المستقلة  
 الى نفسه اقل لكون المستقلة الى اجزائه اكثر والمخبر استلزام  
 الفاعل احد الأمور الثلاثة من استغادها بالاساليب الى  
 ما يستدل اليه او الى اجزائه فيكون احد هذه الأمور  
 علة الجزء كانه ان يكون امرا اخر مستقلا في نفسه الجزء  
 اولوية احدهما من الآخر فان قلت لاشك في ان ما يستدل  
 الى المعلول نفسه اقوى في العلوية والتاثير ما يستدل الى الجزء  
 وعلى تقدير انفاء الاولوية ايضا يلزم ترجيح المساوي قلت  
 بل هو صحيح ذلك مفهوم العلوية المستقلة متعقبا لهما سواء  
 كان على السوية فيما فيكون متواطفا او مختلفا بالاولوية  
 وعلى ما فيكون مستقلا فلا يلزم من كون كل منهما علة للمخرج  
 المخرج على تقدير الاولوية ولا ترجيح المساوي على تقدير  
 التساوي كما في سائر المفهومات المستقلة المتواطئة فان  
 فيلزم توارد العلل المستقلة على معلول واحد فيكون توارد  
 العلل التامة محال مطلقا لكونها توارد الفواعل المستقلة  
 المتباينة اما المتكاملات فلا يمكن استحالة التباين فقول هو قول  
 فان العقل العاشر مثلا كل واحد من اندله للبيان مما  
 خرقه الى المبدأ فكل مستقلة بل بالاعتبار المذكور من ان لا يستدل

فليعلم

التي قبل التسلسل والجزءاتها وما يستلزم اليها بل تسلسل  
 العقول العشرة التسلسل المتبادلة من التاسع الى الابد  
 علة مستقلة له ضرورية ان كل جزء منها اما مستقلة اليها  
 والى اجزائها فاما العاشر مستقلة اليها والتاسع  
 الثامن والجزءاتها فاما التاسع مستقلة الى التسلسل  
 المتبادلة من الثامن والتاسع الى المتبادلة الى التاسع  
 وكذا التسلسل المتبادلة من الثامن الى المتبادلة مستقلة  
 له لان كل جزء منها اما مستقلة اليه كالتاسع او اليها  
 اليها كالعاشر او الى جزئها مما فوقه كالثامن فاما مستقلة  
 الى جزئها اعني المتبادلة من التاسع وهكذا لا يقال  
 لا بد من علة لا يكون اولي منه لان اولي هذا اول  
 وعينه التاسع فان قلنا لموارد العلة المستقلة ما لا  
 له شريك في التأثير كما صرح به في شرح المواقف في  
 العلة والحلول في كلامه لان كل جملة واحدة  
 من غير المتناهي فهي على مرتبة ليزيد ويركب في  
 التأثير الغريب في فرد آخر فلا يكون شيئ منها علة مرتبة  
 للمجموع اذ لا فرق بين جزئ جزئ حتى يكون المؤثر الغريب  
 في واحد منها مؤثرا اقربا في الجملة دون المؤثر القريب

١١٣  
 الجزئية الاخرى قلنا ان اراد استغناء الشريك في التأثير مطلقا  
 قريبا وبعيدا فلا يتم انه ضروري في كل معلول ان يكون  
 له علة مستقلة بهذا التعريف ويصح ذلك لا يبقى بين  
 العمل المشاركة في مطلق التأثير وان اراد ان لا يكون هناك  
 تأثير الا ويصح اليه ابتداء او بواسطة رجوع الى المعنى الاول  
 واصحاب الى التعيين المذكور فيها يقال او الى اجزائها فيخرج  
 عنه التقصير المذكور هناك فيجوز فالحال عليه كالكلام عليه  
 فان قيل للموارد المؤثر المستقلة كل مرتبة هو ما لا يكون له  
 شريك في التأثير في هذه المرتبة قريبا كانا وبعيدا وهو  
 ضروري في كل معلول لانه لا بد في كل مرتبة من مرتبة  
 التأثير من شيء يكون هو تمام المتصرف به فاذا اخذ  
 المؤثر في تلك المرتبة لا يشترك في هذه التأثير والاولا  
 يتبعين المتصرف به فلا يكون تأثير ضروري انقضا الوصف  
 موصوفا معينا فيجوز التزديد في العلة المستقلة القديمة  
 فنقول العلة القريبة المستقلة بهذا المعنى هي ملحق بالمراد  
 الاخير لا غير النهاية اذ هو تمام المؤثر القريب في تلك التسلسل  
 فان كل جزء منها معلول في جزء منها فان قيل للموارد  
 تمام المؤثر في المجموع قريبا وبعيدا فنقول هو ايضا ما



المعلوم الأخير الغير المتناهية باعتبارها ما يستل عليه التسلسل  
 فانه المجموع بهذا المعنى امور متعده في مقام التوقف فيه  
 مجموع تلك العلل وكل واحد من احاد تلك التسلسل هو  
 التسلسل من تلك التسلسل مثل المعلوم الأخير  
 للتسلسل المتبداة مما هو فيها وهذا المجموع تلك التسلسل  
 يكون حلة للمجموع بهذا المعنى فان نقل الكلام الى قولك تلك  
 التسلسل كونها حلة فيقول هي مجموع مجموع تلك التسلسل  
 التي في جميع التسلسل المتعده في التسلسل في جميع  
 الغير المتناهية وهذا المجموع تلك التسلسل الغير المتناهية  
 على رايه متناهية هو الحلة التامة لتلك التسلسل  
 الجامع لجميع ما يتوقف عليه تلك التسلسل فربما و  
 بعيدك هو نوى المعلوم الأخير قلنا ونقول ايضا ان  
 الموجودات باسمها من الواجب والممكن واجبة وممكنة  
 لا يمكن ان يكون الموقر التام القريب فيها الواجب و  
 انه مؤثر قريب في واحد منها فقط فاما ان يكون متأثر  
 المعلوم الأخير في تسلسل واحد ولا يكون اشتراك  
 ما فيها من التسلسل في الثاني القريب في الاتحاد  
 هذا فيكون مؤثرا فاما فيكون الملائم في الاشتراك في

اشتراك ما هو خارج عنه او يكون جميع تلك التسلسل  
 باسمها وكل من الوجهين في التسلسل الغير المتناهية  
 لا فرق ما ختم لنفسه ما يحلوفان ما يقول  
 نقول به هناك وانت عما اعطينا الخبير بالحق  
 هو الثاني والنظر الثاني السابق لاسان على هذا  
 فيقول هو يهدى السبيل واعلم ان التسلسل  
 قد سره قرأ اليه ان في حواشي شرح حكمة العبد  
 هو جوهر مفصل وقد اعلم المجموع ووصفه بان  
 ينكشف المقصود ولا ياتي عليه شيء من الشبهة  
 الوجودية وقد ورد مع ما ورد عليه بتوقيف  
 فائق الشبهة وانت شريك في الحق الذي ليس بمحمول  
 قال لا شك في وجود ممكنة متعده وكل منها  
 محتمل العلم فاعلمية موجوده مستحتمل  
 يتوقف عليه المعلوم فاذا اعتبرا الممكنات باسمها  
 جملوا واعتبرا كلاً واحداً منها العلم التام لانه  
 المستحتمل مع قطع النظر عن ان شيئاً من هذه الافعال  
 من افراد الممكنات او لا بل لحد العلم التام لانه  
 الموصوفه بالاشتمال التي هي بالذات الممكن في الاصل

فإن هذه العلل الفاعلية المستتجة هي آلة فاعلية  
 مستتجة لجملة الممكنات فتحتاج إلى واحد من الممكنات  
 محتاج إلى واحد من العلل لذلك مجموع الممكنات  
 محتاج إلى مجموع العلل وذلك لا يتوقف على جعل  
 الصحيح بل يجب به بدیهة إذا تم هذا القول إذا  
 اعتبرنا العلل الفاعلية المستتجة للأشياء المعبر عنها  
 واخذنا الممكنات بأجمعها جملة أخرى وفي الجملة  
 الثانية إلى الأولى فلا يخفى أما أن يكون في الجملة الأولى  
 أم خارج عن الجملة الثانية أو لا وعلى الثاني لما كان  
 يكون الجملة الأولى تامر الجملة الثانية فيلزم أن يكون  
 الشيء معلومة لنفسه وهو قطعي الاستحالة أو بعضها  
 فيكون بعض من الجملة الثانية أيضا لاجتماعها وهذا  
 محال أما أولاً لأن العللة القائمة لا يتوقف المعلول  
 ما هو خارج عن جملة والجملة الثانية متوترة الشيء على  
 الخارج من ذلك البعض وهو البعض الآخر لا  
 يريد بالعللة الفاعلية المستتجة التام مع جميع شرائط  
 التأثير فهو ليس بعللة بالية ولا بآلية احتياج المعلول  
 الواقعية الضرورية يجوز أن لا يكون من شرائط التأثير

لأنها ليست من شرائط التأثير فلا يصح قوله فيكون  
 بعض من الجملة الثانية إلى الآخر وأن أراد به الفاعلية  
 مع جميع ما يتوقف على المعلول سواء كان شيئاً مادياً  
 أو لا كما هو ظاهر العبارة فهو العللة القائمة مع ختار  
 تامر الجملة الثانية قوله يلزم أن يكون الشيء معلومة  
 وهو قطعي الاستحالة قلنا العللة القائمة لا تقدم  
 على المعلول كما قد عرفت في غير هذا الموضع فيجوز أن يكون  
 عنها كما تتركز والمحلية أو هذه المانع في سائر  
 ولله الحمد لعل العللة القائمة إلى الفاعل المنفصل ثم  
 نقول بهذا أنه لا يجوز أن يكون عينه لأنه يلزم أن يكون  
 الشيء معلومة تامر لنفسه وهو قطعي الاستحالة وكيف حرم  
 كيف منع القطعي في سائر آياته وهل هذا لا كرمها قريته  
 وأما ثانياً فلأن البعض فرض قائم معلول جزئياً معلوم  
 بأن يكون معلومة تامر لأنه يحصل أفراداً أكثر من زمان  
 ما هو ثابت وذلك البعض فاعلية فيه مدخل ولها في  
 نفس ذلك البعض ثابتاً أيضاً بخلافه إذا لا تأثير له في نفسه  
 أقول قلنا الكلام عليه مبسوطاً فلا عيبك شران هذا  
 المحجب مما عرفت أن لا يقتضي الأولوية بالعللة القائمة للأثر



ان سلسلة العلول الاخير الى الواجب ثمة القائمة اما  
 انفسهم مع انه لا تأتي له اصلا اذ الشيء لا يؤثر في نفسه  
 واما قوله الى الواجب مع انه الواجب التامين انهم  
 قال وعلى الذي نحن عليه في الحلقة الاولى ان  
 عند الحلقة الثانية فاما ان يكون ذلك الامر محتملا  
 في العلة الفاعلية اما نفس الحلقة الثانية او بعضها  
 العرفيات العلة الفاعلية لم يثبت فيها زائدا خارجا  
 عند الحلقة الثانية فعلى الاول بلزوم ان يكون الشيء  
 مع غيره علة تامه لها وهذا المحذور من علمه انفسه  
 اذ لا يترتب فعله على نفسه بمرتين اقول هذا  
 ممنوع فاما على ما قلنا من علمه وجوب فعله  
 القائمة وجواز كونها نفس العلول بل لا زوم من هذا  
 ان الشيء نفسه على نفسه بمرتين بل على ذلك لا يحجب  
 انه استدلال في بعض كتب على علمه بقوله ما جاز  
 ذكره ههنا قال وعلى الثاني بلزوم ان يكون العلم  
 القائمة مع امر خارج علة تامه لها واستحالة ثمة علمه  
 بالاحتمال والتباين اقول تقدير الوجه الاول منهما  
 ههنا ان العلة القائمة علة لا يتوقف المعلوم على

خارج عن ذلك البعض الذي هو العلة الفاعلية مع  
 الامر الخارج وقد نطقوا باللاف من كون العلة الثانية  
 بعض الاجزاء علمه دخول بقية الاجزاء في العلل الفاعلية  
 ولا يلزم من علمه دخولها في العلة القائمة في عرفه او  
 الوجه الثاني فغيره ما سبق قال وعلى الثاني اعني ان يكون  
 الامر الزايد محتملا في العلة الفاعلية فاما ان يكون  
 علة فاعلية فيها او جزءها وعلى التقديرين يكون  
 ضرورة ان الفاعل الموقوف في الوجود واجزاؤه يكون  
 وذلك الامر الزايد للوجود في الخارج عن جميع الممكنات  
 لا يكون مطلقا والكم يمكن خارجا عنه ولا يمتنع لانه  
 متعين ان يكون واجبا لانه يمكن ان ينسب المحل  
 الثانية الى العلة الفاعلية ويساق الكلام الى آخر  
 اقول لا ينافي في هذا الجزئية ههنا بشيء من الوجهين  
 اما الاول فانه لأن العلة الفاعلية لا يلزم ان لا يكون  
 العلول الى ماعداه لانه احتياج للعلول الى الاجزاء  
 اذ لا ينافي كون العلة الفاعلية علة فاعلية واما الاول  
 الثاني فالكلام عليهم ههنا كالكلام عليه هناك فاحتمال  
 الاول ثمة قد عرفت ما فيه وعرفت ايضا ان الفاعل الخارج

جميع فواعل الاتحاد وكل واحد من الاتحاد يحصل  
 للسلسلة المتصلة ما فوقه بمرتبة في مجموع تلك السلاسل  
 يكون علمنا غاية لجمع الاتحاد وليس لهذا المجموع  
 مشارك في التأثير القريب في جميع تلك الاتحادات  
 عن أن يكون أولى إذا احطت بجوارها  
 وكشفت حجاب الخفاء عن حيلته المحال لما  
 الحاصل من جميع تلك الأقطار والأتجاهات أن  
 التهديد سواء وقع في العلة التامة او الناقصة  
 المستقلة لكونها عن المحلول بطله وكونها خارجة  
 عنه يظهر للحكم لكن الثاني قد في اجمال شئ الخربة  
 سواء ورد في العلة التامة او الناقصة المستقلة  
 التهديد يثبت من أن العلة التامة لجميع  
 هو حاصل جميع علم كل واحد واحد ولا شك  
 علم كل واحد واحد هو السلسلة المتصلة  
 ما فوقها بلا واسطة فيكون مجموع تلك السلاسل  
 علم تامة للمجموع ولا يوردهما يتوهم من احتياج  
 الى المحلول الاخير لما تحققت من أن علة المجموع  
 المحل هو علة مجموع تلك الاتحاد وما كان المحلول

الاض

الذي لا علة له شئ من الاتحاد فلما دخل في فعله  
 مجموعها وفيه النظرات بقواته اعلم وتوهم  
 أخذ وهو ان المؤثر التام القريب في كل مجموع هو مجموع اجزاء  
 لأن المؤثر التام هو ما ينقله على المحلول بالذات  
 انشكاله عند وجوده وعلمنا جميع الاجزاء بالتأثير  
 المجموع كذا فيكون علمه تامة له اذا تقرر ذلك  
 فنقول للسلسلة الموجودة الغير المتناهية متفرقة  
 الى علة تامة لكونها مكنة من حيث المجموع ومن حيث  
 الاجزاء وانه التامة القريبة هي اجزائها باها  
 لما تقدم من معنى المؤثر التام القريب وهي ايضا  
 اجزائها اوضحا رجع عنها والاولى لا يستلزامه  
 الشئ على نفسه وكذا الثاني لما تقرر من أن العلة  
 التامة القريبة لكل مجموع هو جميع اجزائه وكذا  
 الثالث أن كل واحد واحد منها مستلزم للعلة  
 التامة القريبة للوجود في السلسلة ولما  
 شئ منها الى امرها لزم تواردها في فعلتين  
 في مرتبة على حلول واصلي ويلزم من فساد  
 الأقسام كلها امتناع وجود السلسلة المفردة

قريبة



لاستلزامها فخلقا وهو وجوب استنادها الى جميع  
امتناع الاستناد ولما اورد عليه النقض بالجزء الاخر  
بانه متعلق بالذات ويمتنع تخلف المعلول عنه مع انه  
ليس مؤثرا فافاد ان الاتحاد باسرها عين المعلول فلا  
يكون علة الاتحاد بالاسرها عينها فلما جاء به عن الاول  
بان المراد امتناع تخلف المعلول عنه نظر الى ذاته وادعى  
الاخير لا يمتنع التخلف عنه بالنظر الى ذاته بل استلزاما  
سائر الاجزاء من حيث انه اخير هلوع عن الثاني بان  
كل جزء من الاجزاء متعلق بالذات على الجميع والمنفصل  
باسرها لا يكون نفسا متأخرا والمرتبطة من الواجبات  
احادها بالاسرها واجب والجميع ممكن ثم لو كان جميع  
الاجزاء عين المعلول فالذات تنسب العمل الى  
مادته وصوريته ليس سماع له ان تعلل المعلول من  
اقسام العمل وتلخيص هذا الوجه ان سلسلة  
العلل في الغير المتناهية لها علة هي الاتحاد بالاسرها  
لانه لو كانت اذ لو كانت لكانت اما نفس الاتحاد  
بالاسرها وهو متعلق او متاخرا وهو انتم مع لا يتصلح  
لو كان علة للاتحاد بالاسرها لم يكن شيء من الاحا

معلولا لغيره وقد فرض الاتحاد بالاسرها متعلقا الى العمل  
الموجودة في التلذذ فقد اقول وان خير وجه له كما  
اذ لا يتلذذ عليك ان العلة بالاسرها لا يكون ان يكون  
متعلقا كما مر وكذا مجموع الواجبات لا يجب ان يكون واجبا  
ونقيض العمل الى المادية والصورية لا ينافي كون مجموع  
والصورية على النحو المعين عين المعلول على ان التلذذ  
ليس الى مجموع المادتين والصورية بل الى كل منهما كما مر فان قلت  
المجموع الذي لم يعتبر فيه الهيئة يكون مركبا لا محالة وكل  
واحد من الاتحاد علة مادية له فكيف يكون جميع العمل  
المادية عين المعلول قلت كون كل واحد منهما علة مادية  
ومتعلقا لا ينافي كون الكل مجموعا عينيا لعلل الصورية  
فيه ونقول بقول فصل لا شك ان لنا ان فخر احاد من  
غير ملاحظة الهيئة معها ويجعل عملها لغير واحد مثل  
نقول الاثنان زوج اول ولا شك ان ليس بينهما الا  
هذا الوجه وذلك الواحد فكيف يتوهم كون الواحد  
ميتا علة له فتوجه فانه ظاهر وهذا الوجه لا يتحقق  
واقره عليه الكاتب يمنع المعلقة القاطنة بان علة العمل  
هي الاتحاد بالاسرها متعلقا بانها عينه فاجاب بالباينين

المذكورين ولم يقدركا كذا في الجواب الحق من مافاسم الزمان  
 بينهما وتناول الكلام من الجانبين من غير فصل ولا ظن في هذا  
 الوجه الا في هذه المقدمة اذ دون اثباتها خوط الفتاد  
 لو كانت الموجودات باسرها ممكنة لا حياج  
 بمحوها بحيث لا ينفصلها من احوالها الى موجد متقل  
 في الابدان لا ينفصل وجود شيء من اجزائه الا اليه او  
 الى ما يكون صادرا عنه فيكون هو الموجد لكل ابدان او  
 هي من افعال ذلك الموجد بل هو ان يكون ارتفاع الحكم بالكلية  
 بان لا يوجد شيء هو ولا شيء اخر ذاته اسلا متعنا بالنظر  
 الى وجوده اذ العلة ما لم يجز وجود المعلول عنهما لم  
 يوجد ولا يلزم من امتناع علمه من احاطة بحيث لا يمكن  
 ان يتطرق اليه العلم اسلا بوجه من الوجوه فيكون  
 الاجزاء متعنا بالنظر اليه لان كل جزء مستلزم  
 لعل المجزوع والشيء الذي يكون به جميع تلك الاضداد كذا  
 يكون خارجا عن المجموع لانفسه ولا اذا خلا فيه لا عليه  
 شيء منهما ليس متعنا بالنظر الى ذاته والاكوان واجبة للثبات  
 والمخارج على جميع المكانات يكون واجبا فلو كان المجزوع  
 باسرها ممكنة كان الواجب موجودا ههنا مع انه مطلقا

عليه

ت

أقول هذا قريب من الطريق الأول وفيه ما فيه الا اننا لا نحتاج  
 المجموع الى موجد مستقل بالمعنى المذكور بل نقول انما يحتاج الى متقل  
 مستقل بالمعنى الاعلى من ذلك وهو ان لا ينفصل امتناع علمه  
 شيء من الاضداد الكلية او الى ما هو صادرا عنه او الى ما هو  
 وحي نقول ان العلة المستقلة التي بها يمنع علمه المعلول انما  
 عند قوله والا لكانت نفسه او داخلية قلنا فاختار الثاني  
 وتمنع كونه واجبا لذاته وانما يلزم له ان لا يتجزأ هو العلم بها  
 يمنع علمه وكونه سببا لامتناع علمه المعلول الذي في ان يكون  
 له ايضا سبب به يمنع علمه بالمعنى المذكور بان لا ينفصل  
 وجود شيء منها الا اليه او الى اجزائه او الى ما هو مستلزم  
 ولعمرك ذلك لكفي في اثبات المطلب ولما باقى المقدمة في نقل  
 لا بد من علمه بها يجب وجود المعلول او يمنع علمه لكن  
 هذا في العرض المذكور لا في الاشياء ويجب وجوده او يمنع  
 علمه على هذا العرض نعم لا يجب من يأخذ ههنا هذه العلة  
 القائلة بان ما يمنع علمه بالنظر الى ذاته واجبة لوجود  
 منور مع وجود كون العلة التامة نفس المعلول وتلخص  
 ان علة التي بها يمنع علمه هو مجموع علمات اسل الواحد  
 كقائمة في الطريق الاول لو لم يوجد واجبة



لذاته لم يوجد واجب غير ذلك لوجوده أصلاً أما الأول  
 فلأنه لو لم يوجد الواجب لأخص الموجودات في الملكات  
 لا شائكة ارتقاءها بأسرها ليس متشابهة بالذات لأنها  
 بأسرها ممكنة ولا غير ممكنة سابق من أن الغير الذي به يمنع  
 دفع الجميع بالكلية لما لا يكون موجوداً آخر عنه  
 واجب لذاته والمفروض عليه أن الثاني وهو أنه إذا لم  
 واجب لذاته ولا لغيره لم يوجد موجود أصلاً فله واجب  
 لم يوجد على ما بين في الأمور العامة أقول نقول حال في  
 شق الوجوب بالغير إلى ما سبق في القديم الثاني فانهما  
 متساويان ولم يزد هناك على ما قال لوجوده بغيره لزم  
 أن يكون ذلك الجزء واجباً ولا يخفى أنه إنما يلزم لو ثبت أن  
 يجب به وجود الغير وجب أن يكون واجباً ولم يمتنع  
 تلك المقدمة غير مثبتة هناك فالجواب في صحة الكلام  
 في الموضوعين غير تام لا يحتاج إلى هذه المقدمة التي ليست  
 بتيقن ولا مبنية والوجه في بيان تلك المقدمة أن يقال ما قد  
 به وجود العين لو كان ممكناً لم يمنع ارتفاعها مع الأول  
 امتنع أولاً لذاته وهو خلاف وأما العلية وقد فرضت  
 ولم يلزم منه محال لأن امتناع كل حلول فرض مع امتناع

علة وتحتية أناسي القلة على المحلول إما لذاته العلة  
 بأن يمنع عليه لذاته أو بشرط وجود العلة وأن يحل  
 المحلول مع وجود علة مع الأول فيفقد ههنا للمكان العلم  
 وكذا الثاني لأن الفرض علم العلم والمحلول محال والترجيح  
 أن الوجوب بالغير في قبح الشكلية يعني أنه لو وجد ذلك الغير  
 وجب وجود ذلك الغير غير أنه وضع للتعرف إذا كان كل واحد  
 واجباً بالغير غير مسبب إلى واجب بالذات كان بمنزلة شرط  
 غير متناهية غير مثبتة إلى وضع متقدم فلا يلزم وجوب شيء  
 فعلياً بالتأمل المتتالي والتوجه للآتي فانه لا يمكن  
 مدارك التأخير بينه وتقدمها بها حتى أن نقول لوجود  
 الموجود في الملكات لم يمنع على شيء منها ولا جميعها لأن  
 فرضنا امتناع تلك السلسلة بأسرها لم يلزم منه شيء أصلاً  
 لأن امتناع عدم كل منها إنما كان لامتناع علمه بالجزء  
 ففوقه فالحال هو علمه شيء منها مع وجود ما فوقه ولا  
 لم يكن شيء مما فوقه يمنع العلم لذاته فإذا فرضنا ارتفاع  
 الجميع لم يلزم منه شيء أصلاً لا بالنظر إلى ذاته ولا بالنظر  
 علة أذ هي إمارة ممكنة معدومة في هذا الفرض والحق  
 أنه لو افترض لوجودات في الممكنات كان علم كل من الآ

مع قيامها فوقه متمسكا اذ يلزم من مختلف العلويات عدم التعلق  
 بغير تلك المتكاثرات بالأساس لا يكون متمسكا وانما هي بالتمسك  
 على ما لم يوجد فلا تكون التسلسل موجودا وقد ظهر هذا  
 واذا حققت ذلك علمت انه انما هو الطريق الواقعي في هذا  
 المسلك او فوقها ولا خفا في انه لا تناقض بينه وبين  
 الثاني لا يتغير به شئ من العلويات وجوب الوجود في ذات  
 بل في وجود العلم بالاول فقد انحل والله الموفق للصواب  
 وبالله واثمة الصديق  
 هو ان الممكن ينقسم  
 لا يستقل بوجوده الاتحاد اما الاول فنظم من ملاحظة  
 الممكن واما الثاني فلانه في وجوده فلو انحصر الوجود  
 في الممكن لزم ان لا يوجد شئ اصلا لان الممكن وان  
 كان متمسكا لا يستقل بالوجود والاتحاد واذا لا  
 والاتحاد فلا موجود لذاته ولا لغيره اقول ويمكن ان  
 يناقش في العلة الاولى بانه اذا كان المم دميعة  
 المستقلة عن سببها الى الغير لا يتلوهما في الخارج  
 ان يكون ذلك الغير متكاملا وان اراد العلم  
 في جنس بعينه لا يحتاج الى ما لا يكون متمسكا في اول  
 المسئلة هذا ولما خلت العلة الثانية بانه لا

كل واحد منهما من امر آخر خارج لا يستغنى جميعا عما كان  
 خارجا عنه بل بهما حقيقة واحدة لا يجعل لكثرة لا يجدي في المتكاثرات  
 علم انهم جعلوا في احتياج التسلسل  
 الى الواجب قالوا في ابطال التمسك ان الواجب يكون طرفا  
 للتسلسل لانه مرتبط بها وليس في وسطها والا لكان معلوما  
 من جهة المتكاثرات والمربط بالتسلسل اذا لم يكن في وسطها  
 يكون طرفا لها بالضرورة فيتم التسلسل عندنا وانما علم  
 بانه يجوز ان يكون علة للجملة لا للاتحاد فيكون مرتبطا بالجملة  
 الغير المتناهية غير واقعة في نظامها فلا يتفق بها التسلسل  
 واجيب بوجهين الاول انه قد بين انه كل واحد واحد  
 من تلك التسلسل متمسك بالمحصل بدون ذلك الخارج فلا  
 اقل من ان يكون موجودا بالواحد منها ابتداء فيكون واقعا  
 في نظام التسلسل كذا قيل وتامل فيه وفي انه لم لا يجوز  
 يكون علة لكل منهما هو الواجب مع ما فوقه فلا يكون طرفا  
 للتسلسل بل موجودا مع كل واحد من الاحاد في علة  
 كليهما والثاني انه يجب كون ذلك الخارج علة لبعض  
 الاحاد والا تحقق كل من الاحاد بوجوده الواقعي  
 التسلسل فيحصل المجمع بدونه واذا كان على بعض



تلك الأحاد لم تواردها عقليتين مستقلتين على حلول واحد  
 لأن ذلك البعض لم يعلم موجبه في التسلسل فمما عرفت  
 ان يكون العلم امر خارجا عنها محليا ايها كما ان كونها في  
 نفسها اجزؤها محيا منبطل التام وهو العلم انما هو هذا الطريق  
 انما هو محلي بطلان التسلسل الغير المتناهية لاقتضائها  
 الى علمه وامتناع كون شي منها علمه لها ولا دلالة فيه على  
 له فهم الا فطاع عند الواجب الابان ينضم الى ذلك انه  
 اذا بطل التام فكل سلسلة موجودة تكون متناهية ولو  
 مقطوعا الواجب اذا لم يكن لا يكون متقطعا لها لاقتضائها  
 الى علمه وتقيم التعلق السابق لا يقال قد فرضنا لكل واحد  
 من احاد التسلسل علمه مستقلة في تلك التسلسل فلا يجوز  
 الواجب مع ما فرضه علمه مسئلة لانه خلاف المفروض فلا  
 يحل لا يبطل ليس في العلم الغير المستقلة كما في الصورة المفروضة  
 في فخر فمفكر يمكن ان يقال انما هو ذلك العلم اذا ثبت  
 احتياج التسلسل الى الواجب كما ان يكون علمه بطلان  
 منها معنى التسلسل فمما او يكون يرد على هذا التعليل  
 المتعلق وهو ان يجوز ان يكون الواجب غير علمه كل  
 من الاحاد اسم واذ قد فرضنا من المسلك الاول فمما

الأولى

جرح

ان شئ في المسلك الثاني مستقده من التوفيق انه غير  
 في المسلك الثاني لاشك في وجود  
 موجودا فانه كان واجبا فهو المصلحة وان كان ممكنا فلا بد  
 له من علمه فاما ان ينتهي الى الواجب او يلزم الله واولئك  
 واما باطلان اما الاول فلا استلزام فقله الشئ على نفسه  
 عن نفسه وهو محال بلية واما الثاني فانه في طريقه الاول  
 التطبيق وهو انه لو تسلسلت العلم الى غير المتناهية فمما  
 من محلول معين بطريق التفاضل سلسلة غير متناهية  
 ومن الذي فوزه اخذ غير متناهية لانه لم يقبل التطبيق  
 من مبدئها بان يفرض الاول من الثانية بازا الاول  
 من الثاني والثاني بازاله الثاني وهكذا فانه كان بازاله  
 من التام واحد من الثانية لانه يساوي المحل والخروج  
 هو تحصيل لم يكن فقل وجب في الاول جرح الواجب  
 جرح من الثانية فيلقاها في الناقصة او لا يلزم منه مناهي  
 الزائد ايضا لانه زيادتها قبله متناهية هو فقل ما بين  
 المبدء والزائد على المتناهي بعد متناهية متناهية فيكون  
 اقطاع التسلسل وتلقاها غير متناهية فيكون  
 وانما هو عليه من وجهين الاول ان المتناهي الى هناك

بأدنى الجواهر الوجودية والنقوس الناطقة بل في مراتبها  
 فيلزم تشابهها بعين الدليل وهو باطل أما الأول فيجوز  
 وأما الثالث فبطلته وهذا الاعتراض غير وارد على هذا  
 المتكلمين فأنعم يقولون بتناهي الجواهر والنقوس الناطقة  
 وأما النقوس بمراتب الأعداد فيستدلون من غير ما تقدم  
 محض أن لم ينسب لها وجود أصلا فيقطع بالتطبيق  
 فلا يجري فيه التطبيق بخلاف الجواهر فأنهم وإن لم يجمع  
 في وجوده فقل بطلان الوجود الثاني في ليس وجودها  
 محضا فأنك فيه وعلى مذهب الحكماء ظاهر الوجود  
 فيجبون في الجواب إلى أن التطبيق إنما يجري على الأمور  
 الموجودة مع الماهية فربما جسيما أو ضميرا إذا لا  
 الغير المشاهدة مفصلا حتى يجري فيه التطبيق والأمور  
 المتعاقبة في الوجود أيضا كذلك لا وجود للسلسلة  
 المتناهية منها أصلا لا في الخارج ولا في الذهن مفصلا  
 الجوهري غير الماهية لا يجري في التطبيق أيضا الجواهر  
 كغيرها من أحوالها بأزاد واحد من الأخرى إذ ليس لها  
 نظام حتى تستلزم التطبيق المبدأ على المبدأ فبطلان السلسلة  
 على البواقي على الترتيب فلا بد في التطبيق منها من أن

١٣٥  
 السلسلة كل واحد بأزاد واحد لكن السلسلة لا يقبل على استحقاق  
 ما لا نهاية له مفصلا لادفئة والقي زمان متناه فلا يتصور  
 بين السلسلتين بأسرها بل يقطع بانقطاع الملاحظة  
 استوفوا ذلك بتوهم التطبيق به محض محدد على الأول  
 وبين أعداد المحصى إذ ينبغي في التطبيق في بين الأولين  
 طرفها الأمر ذلك قبح كل جوهري من أحوالها على جوهري  
 على الأرباب ولا ينبغي ذلك في أعداد المحصى بل البتة من أفراد  
 كل جوهري بأزاد متناه هذا ما ذكره وتماثل في قولك  
 إنما ان شوقا للتطبيق على الملاحظة الأحاد مفصلا إذ ينبغي  
 ملاحظتها مجمل على الأول لا يمكن التطبيق في المراتب أيضا  
 وعلى الثاني يجري في غير المراتب أيضا فأنما ضل الله لا يجري من  
 يكون في الجملة الرائدة ما لا يكون بأزاد متناهي في النفا  
 أولا وعلى الأول يلزم الانقطاع وعلى الثاني الشاكي  
 ووجه النقض على ما نسخ بالخطوط يمكن في غير  
 المراتب أن يختار الثاني وتمنع لزوم الانقطاع لأن  
 الزيادة ربما يكون في الأوساط وأما في المراتب إذ  
 الظهور على الطرفين فلا زيادة في جانب التناهي للأعداد  
 ولا في الأوساط لانساق الأحاد فلم يكن في الخفا



الآخر لا في نفسا ولا في وقتا وتوضيح ان الجملة لا شذو  
 زيادة احدها على الاخرى في جهة التناهي وبالتطبيق  
 تلك الزيادة الى الجهة الاخرى فيلزم الانقطاع ولما لم يكن  
 لغير المرتبة اتساق نظام لم يكن التطبيق جديرا في العمل  
 تلك الزيادة الى الجهة الاخرى ثم امول الامور الغير المتناهية  
 مطلقا يستلزم الامور الغير المتناهية المرتبة بانه ذلك وان  
 احاد تلك الامور ان كانت متوالية ذلك وان لم يكن احاد  
 مرتبة فلا شك ان المجموع متوقف على المجموع اذا سقط  
 عنه واحد وذلك للمجموع على اذا سقط منه واحد  
 وهو جواز ان كل واحد من تلك المجموعات يتوقف على المجموع  
 الثاني وهكذا الى غير النهاية فالامور الغير المتناهية هي على  
 يستلزم الامور الغير المتناهية المرتبة فيجري التطبيق بغير  
 اذ هي امور مرتبة موجودة في الخارج على فرض وجودها  
 الغير المتناهية فافك الوان من التطبيق بين المجموعات  
 تنامي المجموعات لانها بمثابة الاتحاد المتتالية ولا يلزم فيها  
 احاد المجموع الاولين وكل من تلك المجموعات متناهية الى  
 غير متناهية قلت بل يلزم انها احاد المجموع الاولى ضرورة  
 انه على فرض تنامي المجموعات تنامي احادها سقاط الاحاد المتناهية

التي هي على المجموعات المتناهية الى مجموع لا يكون مجموعا  
 منه وذلك في هو الاثنان فهو لا يزيد على ذلك المجموع المتناهي  
 الا بعد متناهية هي على المجموعات فليست امل العطف في هذا  
 المتناهي فاقالم ينسب فيه الكلام ينثر الازهار الحقيقية  
 جونا للذوق الافكار والذوق حقيقة وتلخص المقام ان اشترط  
 الترتيب تمام بل لا يلزم الاكثر فضلا ولكن اشترط اصل الوجود  
 لانه البرهان انما يدل على ان السلسلة الغير المتناهية هي  
 وجودها والسلسلة المحدودة الاتحاد باسرها غير موجودة  
 واما اشترط الاجتماع في الوجود فنحن نقول ان السلسلة  
 الغير المتناهية من الامور الغير المتناهية في الوجود هي متناهية  
 اصلا لصلها اجتماع اجزائها في الوجود والبرهان انما يدل  
 على عدم وجودها فلا منافاة بينهما وبين مقتضى البرهان  
 فبشرط الاجتماع وقد قيل انها قد تبسطها وجودها في  
 فيجري فيها التطبيق وقد يقال ان السلسلة الغير المتناهية  
 وان كانت غير موجودة في زمان واجلها لكنها موجودة  
 جميع الازمنة المتساقطة التي هي ازمته وجودها غير متناهية  
 فليكن التامل الصافي ثم قيل ان النفوس المتناهية  
 ترتب اجتماعها وحدها فيتم البرهان فيها واجد النفس

يتوقف على بدنه المتوقف على نفس الاله للولادة بدنه فغيره انما  
 بالطبع واجيب عن الاول بوجهين الاول ان توقفه على  
 غيره لا يلحقه ازان يحل محلها في زمان وجلة اخرى اقل  
 او اكثر في زمان اخر واقول فيه نظرا لانه على تقدير وقوعها بالبرهان  
 وقاوتها افرادها ازلها وابد اكها هو موضوعهم فيجب لا يجعل  
 سلسلة منها غير متناهية من حيث في الحدوث فيجري البرهان  
 ولا يضرها رتبة على اخرى لاحاد تلك التسلسلة الثانية انما اذا  
 اختلفت مرتبة بحسب ترتيب حدوثها لم تكن مجموعة في الالهي  
 فلما يكون مجموعة لاحاد من تلك الحقيقة واقول في هذا  
 لان احاد التسلسلة بحسب رتبة ولها ترتيب باعتبارها محو في  
 التطبيق اذ يكفي في التطبيق كونها ذات الوصف في مقتضى الطلب  
 كل منها على نظرها في الاخرى على الاساق وهو حاصل  
 فانما نقول بجملة الموجودات منها في اليوم فعملها في الحوادث في اليوم  
 مثلا والحوادث في يومها في عملها وهكذا فمخلقة من الحوادث  
 في اليوم السابق لجملة وتطبق على الجملة المسبقة للحادث  
 في اليوم فيطبق كل مرتبة من سلسلة الجزر على نظيراتها من سلسلة  
 الكل ونسوق البرهان الى اخوة الوجه الثاني انما لان ان الثاني  
 ان لم يتطبق على الاول انقطع ما يتجزأ ان يكون عليه انطبقا

عليها لم يلحقه توقف متبالة اجزائها اجزائها لا يكون الاول  
 اقل من الثانية في جهة عدم التناهي وقد غير تقرير البرهان  
 ذلك الوجه الى هذه المعيار وهي ان الثانية اما ان يتوقف  
 على تقدير التطبيق او لا تستحقها او الى تلك السباد هو  
 ان الثانية اما ان يصدق عليها انها قابلة للتطبيق على الاول  
 او لا يصدق عليها ذلك واعتبر على الاول باننا لا ندر  
 استحالة كون الناقص مثل الزائد على تقدير التطبيق فان  
 التطبيق فيجوز ان يتلوه بحال لا نعلم انه يلزم من انقطاعها  
 على تقدير التطبيق لو لم يتغيرها انقطاعها في الواقع وانما  
 يلزم ان لو كانت تقيد التطبيق واقعا وهو على الثانية  
 باختصار الشق الثاني ولا يلزم من عدم قولها للتطبيق  
 انقطاعها لجواز ان يكون عدم قبولها لكونها غير متناهية  
 الاجزاء لجزء الوهم عن تطبيقها الا لانقطاعها وانما  
 بان شيئا من هذا النوع لا يتوجه على التقدير الذي قد بدأ  
 في سوق البرهان اذ لا يخفى بالتطبيق الا ان العمل بال  
 شيئا بآراء شي ولو على وجه الاجمل ولا يخفى ان العمل  
 يمكن ان يلاحظ كل من احاد احد السلسلتين بآراء  
 واحد من الاخرى على الاساق وبذلك يتم الغرض



اخرج لا يخرج من ان يكون ازا وكل من الاول شي من القوة  
 او لا الاول مستلزم للقاضي المح والثاني مستلزم المحك  
 ان مثل هذا التطبيق يجري في غير هذه ايضا فلو كان المحك  
 عليه وقد يترد البرهان بوجه آخر دفعنا لتلك المخرج  
 وذلك بان يتصور التسلسل بحيث يكون الاصل  
 بينهما في الواقع والزيادة والتقصان في الجهة التي  
 هما تلك الجهة غير متناهيتين بان قال ان كان على  
 معلول لا مرتبة بلا نهاية في جانب التصاع كالتسلسل  
 المراتب ماعلى المعلول الاخير سلسلة السلسل الغير المتناهية  
 باعتبار وهي حينها سلسلة المعلولات الغير المتناهية  
 باعتبار آخر والتسلسل متناهيان لاني افترض  
 بل في الواقع ايضا فان كل واحد من تلك المراتب على  
 وهو حينه معلول ولا شك انه لا ينطبق على تلك  
 المراتب على معلولها بل انما ينطبق على معلول علمها  
 هو حينها فاذا جعلت احدا تلك المراتب معلولا ولاحظ  
 التسلسل مع اعتبار تطابق التسلسلين وجب ازيدا  
 مراتب السلسل على مراتب المعلولات بواجب ابداء او لا  
 تبطل العلية والمعلولية وارتفع وجوب التوقف

الارتياع وقد فرض الاول ارتفاعا وان وقع فيكون ارتفاعا  
 وان لم يقع فيكون جوازا ارتفاعا وهو ارتفاع وان اورد صورة  
 النقض فاقول هذا يدل على استحالة التساوي الاستلزام  
 التفضيل وارتفاعهما وهو كذلك فان الممكن يستحيل ان يقي  
 على الثاني بل لا بد من ترجيح احد طرفيه في نفس الامر  
 الامكان امر اعتباري غير مضم في العقل فانه العقل اذا نظر  
 مع قطع النظر عن غير وجهه متساوي النسب الى الطرفين  
 وهو نفس الامر فترى بالترجيح لا يقال كل جواز ارتفاع  
 التساوي الذي هو مقتضى الثاني بالغير في الارتفاع  
 الترجيح الذي هو مقتضى الثاني بالغير لانه لا يقول ليس التساوي  
 مقتضى الثاني في الممكن ولو كان كذلك لم يجز ارتفاعه  
 مستحيلا بل هو بالنظر الى ذاته متساوي للجهة التي  
 من حيث لا يقع في شيئا منها الا انه يقتضي تساويها في نفس  
 الامر فمقتضى كونها متساوية بالنظر الى ذاته وهذا  
 المعنى باق غير متغير اصلا فان قلت الا انه كما ذكرت ان  
 الممكن من حيث ذاته ينافي نسبة الى الوجود والعلة  
 وبذلك لا يتم اثبات الواجب ليجوز ان يكون الممكن  
 على كارتفاع المانع عن وجوده يخرج او يجب وجوده

قلت احينما يمكن ان يماضيه الوجود ضرورة ولكن  
 اتفق الحكماء كافة على ان العلم الفاعلية ضرورة في كل وقت  
 وان الممكن لا يمكن ان يوجد بمعد ومرة من جود ذلك  
 فهو مشكوك فيه فليس ضرورة ومن لم يجعل الله له قورا فما  
 له من قور  
 الممكن ما لم يجب جوده بعلته  
 لم يوجد اذ لو لم يجب على الكان اما متساوي النسبة  
 الى الوجود والعلم فيكون حاله مع العلم كحال بقوله  
 وهو مح او جوده فمتساويا وهو المحس او الى غير ذلك  
 الى حد الوجوب فلا يجب على العلم فليس ضرورة الوجود  
 في وقت والعلم في وقت آخر فاختصاصا لحد الوقتين  
 بالوجود ان لم يكن لم يجب لم يوجد في الوقت الآخر  
 يلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر بلا سبب ضرورة  
 ان الاولوية الحاصلة من العلم يتحقق في كلا الوقتين  
 فالوقتان متساويان في هذا وان كان لم يجب لم يوجد  
 في الوقت الآخر لم يكن الاولوية الشاملة للوقتين  
 في الوقوع والتقدير خلافا ويوجب اكثر لو لم يجب  
 وجوده لكان وجوده اما متساويا لعلاه او  
 اوراجحا على الاول والثاني يلزم ترجيح الثاني

وعلى الثالث فذلك لا يجان انما يشتمل العلم التام  
 من فقد جوده كما كان العلم اولى بتحقيق علمه وهو علم  
 العلم التام فاذا كانا اختصاصا للوقت لم يجب لم يوجد  
 في الآخر لم يكن العلم التام علمه تاما وفقد بقوله  
 الوجوبين ان الوجوب بالعلم التام يلزم وجود الممكن  
 وهذا الوجوب يسمى بالوجوب السابق والحق في وقت  
 الوجود الفاعلية وحكم العقل اامة وجب في جوده ويلزم  
 بشرط الوجود وجوب آخر يسمى بالوجوب اللاحق هذا  
 ما تعود عليه كلام سيد المحققين في كتبه الثلاثة بعد  
 ما قيل هو ذلك في هذا المطلب واقول يرد على التقديرين  
 انه على تقدير الاولوية لا يلزم امكن وجوده في وقت  
 وعلمه في وقت آخر بل لا يلزم امكن علمه ولو  
 في وقت الوجود بان يرتفع الوجود في نفس ذلك الوقت  
 ولا استحالة في امكن العلم في وقت الوجود وانما  
 المستحيل امكنه بشرط الوجود كما حقق في حق المشروط  
 العامة فان الممكن لم يوجزه في الجملة ولا يلزم ان  
 علمه على اي وجه فربما يلازم ان الزمان علمه ولا يلزم  
 ان يعلمه فانه يوجد اخر لا يستلزم العلم له وهو



مع فرض علمه على ما يتبين في موضعه فلا يلزم من إمكان  
 إمكان علمه في وقت وجوده في وقت آخر ولا يلزم  
 أن يمنع في التقدير الثاني أنه من قبل جزم من العلم  
 التامة كان العلم أولى وينبغي قوله لنسبة علمه ونسبة  
 بأن حله العلم على العلم الموجبة للوجود والمرحجة له  
 مسألة العلم الموجبة فقط لجواز أن يتبع المحجة  
 المرجحة فلا يكون العلم أولى لجأزا وعندنا انقضاء جزم  
 العلم التامة فلا يلزم انقضاء المرجحة كما لا يلزم من انقضاء  
 الوجوب انقضاء الرجحان فالأولى أن يقال العلم يجب  
 لا يكون معلوم مع أولية وجوده فيلزم جواز ترجيح المرجح  
 مادام مرجحاً وهو محقق وعلم من هذا الوجه وما سبق  
 في المطلب الأول أن الأولوية ذاتية كانت أو غير ذاتية  
 الوجوب كذلك أقول ما ادعوه من تفوق هذا الوجوب  
 على وجود الممكن منافية لقوله من أن العلم التامة  
 فلا يكون بسيطة لأنه إذا تفوق هذا الوجوب على وجود  
 الممكن تفوقاً بالذات يكون جزءاً من العلم التامة لا محالة  
 فلا يتحقق علمه تامة ببساطة الله تعالى أن يتكفى وقال  
 للسلول بالحقيقة هو وجوب الوجود وحيث قالوا

والتأخر للآتين لها ضرورة أنه لو لم يرد العلم كما  
 نشأ من العلم منطبقاً على سلوله فيلزم الحذور والمذكور  
 وقس على العلولات الغير المتناهية فاته البرهان بجريها  
 ايضاً وفيه نظر لأن الله تعالى قد يرد العلم التام على  
 لكل جلية متناهية منها علمه خارجة عن تلك الجلية  
 في السلسلة الغير المتناهية ولا يلزم أن يكون وراثة  
 المتناهية علمه فلذلك رد بعض المتأخرين هذا  
 بأنه لما زاد السلسلة العلولات من جازم المبدأ إلى  
 وهو العلول الأخير وجب أن يزيد سلسلة العلول  
 في الطرق الآخر والألم يكن المتضادان متساويين  
 وأنت تعلم أن هذا ترك لهذا الدليل وتسليمه أن  
 التضادان اللذان في تخريفه فلا يجري في دفع البرهان على  
 هذا الدليل أقول ويمكن تقدير البرهان بوجه آخر  
 وهو أن يقال تلك السلسلة ما خلا العلول الأخير على  
 غير متناهية فاعساو ومعلولاً غير متناهية بالمعنى  
 فالعلول الأخير يبدأ بالسلسلة العلوية والذي  
 فوقه يبدأ بالسلسلة العلوية فإذا فرضنا تطبيقاً  
 ينطبق كل سلول على علمه لزم أن يزيد سلسلة العلول

على سلسلة العلية بما حيل من جانبها على غير وجه  
 انه كل علم فرقة من هذه السلسلة وهي بهذا الاعتبار  
 في سلسلة الحلول والمحلولا الأخير دخل في جانب المضاف  
 سلسلة المعلوم دون العلة فما لم تكن تلك الزيادة بغير  
 من جانب المبدأ كان في الجانب الأخير لا محالة لا متناهية كونا  
 في الوسط لا لساق النظام فيلزم ان يوجد معلوم بدو  
 عليه بياض عليه وهو محقق مع انه محقق للظن وهو الانقطاع  
 بوجهان التضايف وتضافته لو تسلسلت السلسلة  
 التي غير المتناهية لزم زيادة علة العلوية على علة العلية  
 والثاني بغير بيان الملازمة ان احاد السلسلة ما لا  
 المحلول الأخير علة ومعلولة فتكون علة ما فيها  
 سواء وبقي معلولة المحلول الأخير زائداً بزيادة  
 المعلومات الحاصلة في التسلسل على علة العلوية  
 فيها بواجب وهذا البرهان يجري في قسم المعلومات بل  
 سائر المتضايفين كالآخرة والقبول في غيرهما أقول وهذا  
 على البرهان ظاهر محلي في قوله في الجانبين فقلنا هو  
 علة جواباً لأنه العلوية والعلوية غير متناهيتين فلو  
 علة فكانوها ودفع هذه التوهم انا اذا اخذنا سلسلة

غير متناهية من معلولين معينين وقصداً في علم الغير المتناهية  
 فلا يرد ان يكون تعدد العلويات التي تضاهي المعلومات  
 الواقعة فيها لا يمكن ان يكون فيما تحت تلك القطعة من  
 وهو ظاهر فافهم البرهان العرشى وتقديره ان  
 لو تيقنا امور غير متناهية كان ما بين مبدئها وكل واحد  
 من الذي قبله متناهياً لأنه محصور بين حاصرين فيكون  
 الكل متناهياً لأنه الكل لا يزيد على ما بين المبدأ وكل واحد  
 الآيات الطرية ولمعة من عليه بأنه لا يلزم من تناهي كل واحد  
 من اجزاء السلسلة الواقعة بين المبدأين تناهي السلسلة  
 بأسرها فان هذا الحكم من قبيل ان يقال ما بين اقل  
 من ذراع وما بين أربع اقل منه فيلزم ان يكون ما بين  
 أربع اقل منه فانه غير صحيح واجيب عنه بأنه ليس من  
 القبيل لأنه المبدأ هناك واحد بخلافه في المال بل من  
 قبيل ان يقال ما بين اقل منه وكذا ما بين أربع فانه يلزم  
 منه انه اذا اخرج مع الواقع بينه وبين آخره على  
 الأقل من ذراع الآيات الطرية وهو حكم صحيح وفيه نظر  
 لأن الحكم في هذه الصورة بين بخلاف الصورة المبحوث  
 عنها اذ لا يلزم من تناهي كل جزء من الاجزاء الواقعة



بين التعليلية ما هي الكثرة واقع بين الطرفين  
وقيل في جوابه ان هذا البرهان حدس وصاحب الحق  
الحديث يعلم ان هناك واحدا من الطرفين مع الطرف  
محيط بعمداها وان لم يتبين تلك الواحدة عندنا لم  
تكن له الاشارة اليه على التبيين والفظن البديهي يعلم  
ما في هذا الاعتدافان هذه المقولة اعني وجوب  
الكل بين المبدأ واحدا ليس اجلي من المظهر حتى ثبت به  
او يد به عليه بل يكاد يكون عينا اذ لا معنى للمبدأ الا  
احاطة النهاية به ولتت شعرك كيف يعبري الخفاء في هذا  
المظهر مع جلاء تلك المقولة بلا توقف جميع البراهين  
المدل كونه على انه لا يجوز ان يكون احد طرفي الوجود  
والعلم والشيء في نفسه من بالغ الى حق الوجود والآخر  
فيجوز ان يوجد بنفسه الاولوية الذاتية لا يحتاج الى  
علمه مضاهيه له او ينهي الى يمكن كذلك فلا يثبت لواحد  
البراهين على ان الممكن ما لم يجب به كونه لم يوجد ولا يكتفي  
في وجوده الاولوية الحاصلة منها ما لم يبلغ حد الوجود  
حاصلنا بانه لهم الوجود ويكمل الغرض  
قالوا الممكن لا يكون احد طرفي اولية النهاية اولوية

يكتفي في وقوعه والاولا طرفي الآخر ان امتنع بتلك الاولوية  
كان ذلك الطرف واجبا عت وان امكن فلاح امان  
يكون وقوعه لو وقع بعلة او لا والثاني مح لا استلزامه صحيح  
المزوج من غير مرجح وهو الخش من ترجيح التأويل  
مرجح فتعين الاول مح يتوقف الاولوية على انشاء تلك العلة  
اذ على تقدير تحقيقه صحيح الطرف الآخر والاكاح له  
مع العلة كماله بدولها فلا يكون ذاتية وقد فرضت ذاتية  
حققة مع انه المظهر وعليه ايراد ان الاول ان لا يتم انه لو  
سبب الطرف المقابل لا يكون ذلك الطرف اولى للآخر  
لان رجحان احد الطرفين لا يوجب الرجحان لاني في رجحان  
الآخر لانه لا اختلاف في الجهة ولذلك على بعضهم عن  
هذا الدليل ان ارتفاع المانع معتبر في كل علة تامة ولا شل  
ان علة الطرف المقابل انتم عن هذا الطرف معتبر ارتفاعها  
في صفة واجاب عنه سيد المحققين قدامه بان رجحان  
واحد من الطرفين على الآخر في حاله واحد لا يمنع وان  
كان باسباب تتعلق به واستوفى ذلك من كفاية الميزان  
على انه لو سلم فلا يكون سبب الطرف الآخر مانعا عن اولوية  
الطرف الاول فلا يتم التوجيه الذي اختاره المورد ايضا

وأقول هذا الكلام مستغاية المهام والبرهنة وتجاوز  
 القاصود أن وحدة الأضافتين في التناقض  
 العلة يوجب اختلاف الأضافتين فلا يكون بينهما تناقض  
 ومنه أنه ليس كل اختلاف إضافتين في مادة واحدة  
 فاما ضم قطب ان الشيء الواحد في زمان واحد لا يمكن أن  
 يكون قائما وماعدا وتكون له سائر أوضاع في جهة وعندها  
 لو بالاضافة التي كانت اوضاعا وما اعتبره البعض في  
 التناقض هو شرط كل حكم المميز في القواعد المنطوق  
 انفسه لم يكن التناقض لازما بل قد يكون وقد لا يكون وقد  
 الأضافتين إلى الحكم من قبيل الأول فلا بد من التناقض  
 شيء من المواد فيكون تخصيص الأضافتين كلاما ميسر  
 بنا على ذلك ويمكن بها على الحق أو لا يضر ذلك ولا  
 ما في هذا الوجه لأن القول بوجوب وحدة الأضافتين شرط  
 التناقض فإذا بقي على عومه لم يكن التناقض مع استقام  
 فالوجه بما يخص بجملة العلة أو الوجه الآخر  
 على العموم أو لا يضر ذلك فيه أو نقول وجعل الأضافتين حلقا  
 شرط التناقض للمصطلح أعني كون احد الطرفين رتبة  
 ولا ينافي ذلك أن يكون مع ارتفاع هذا الشرط احدهما

لرفع الآخر وما نحن فيه من قبيل الأخير وكيف لا يكون كذلك  
 ولو جاز ترشح كل منهما بسبب آخر فاما أن يقع واحدهما في  
 التخرج من غير ترشح لباقيهما في التخرجان إذا لم يكن أن يكون  
 احدهما رجحا من الآخر على الإطلاق والآن كان أولى من  
 على الإطلاق وأما أن يفعا أو يفعا بل في اجتماع النقيضين  
 أو نقاهما نعم أن ارتفاع المانع غير محتمل في كل علمة ثابتة عندهم  
 كافي العلم بالقيمة إلى المعلوم الأول والثاني أما أن يجازي  
 الطرف الآخر وينبغي له أن يكون واجبا أو مستغنى عنه لا  
 الواجب والمستغنى عنه ما يجبل به بعد تحريك النظر إلى ذاته  
 التناقض في غير الوجود والعلم والوجوب فهنا بالنظر إلى الأول  
 المستغنى عن الثاني وليس له مع تحريك النظر إلى ذاته الأول  
 فلا يكون واجبا للمادة واجبا عنه فكذلك بالذات مع التناقض  
 المستغنى عنه إذا كان مقتضيا للوجود الوجودية الذاتية  
 لاستحالة انفكاك الوجود عنه قطعا ولا معنى بالواجب لهذا  
 واعتبار تلك الواسطة المستغنى عنه الذاتية لا يفلح في ذلك  
 وأما كون ما دحا لولم يستغنى عنه والملم من علم التناقض  
 إلى الغير علم التناقض في غير يكون التناقض اليه فادعى في كل  
 الثاني مبدأ استحالة انفكاك الوجود وأقول يمكن أن يكون



بان الواجب الخارج من التفسير ما يقتضي ذاته مع قطع النظر  
 عن الوجود هو ان يكون مقتضيا له بواسطة اخرى  
 نعم يجب ان يكون هو وحده كما في الافتضاء وعلى اصل التبيين  
 ليحصل عليهم انه مع قطع النظر عن غير مقتضى الوجود والافتضاء  
 التخصيص الغير انه كما في مقتضى الوجود والافتضاء  
 في الذات او بواسطة مقام التعريف الثاني ان مقتضى الوجود  
 الاخر ممكن لكن وقع سببه في اذ لا يلزم من امكان المعلول  
 امكان العلة اذ علم المعلول الاول يمكن وعلمه وهي العلة  
 الاولى تمتنع واجاب عنه فذكره بان مقتضى اولوية الطرف  
 التي هي علم سبب الطرف المقابل لعلنا كاه التبع او تمتنع ذلك  
 يقول اذ تمتنع سبب الطرف المقابل فلا ضرورة لاولوية ذلك الطرف  
 ذلك الطرف الى انقضاء سبب كاه المعلول الاول حيث قامت انما  
 امتنع المانع عنه لم يكن افتضاء المانع جزا من علمه ويمكن التوافق  
 بالفرق بين امتناع المانع في نفسه وبين امتناع المانع في  
 ارتفاع المانع جزا من علمه ما يمنع المانع من الامتناع ما تمتنع  
 فانه في مقتضى الرابع انما يعلم علم افتقار الاولوية الى انقضاء علم  
 علم الطرف الاخر لا يلزم ان لا يكون مقتضى الوجود ليجوز ان يكون  
 وجوده اولى بالنظر الى ذاته بشرط انقضاء افتضاء علم العلة

فيقتضي بنفسه مع افتضاء علمه من غير فاعلم مقتضى الوجود  
 ما يثبت الصانع واجيب بان علم العلم علم الوجود  
 علم العلم يكون وجود علم الوجود او مستلزما له لان علم  
 اما مقتضى الوجود او مستلزما له وهو الذي قلناه اولى مما قيل ان  
 علم العلم هو الوجود فانه غير مقتضى بل غير واقع والمطابقة لا  
 يتوقف عليهم اذ على التقديرين يحتاج الى علم وجوده به  
 ويحصل المطابقة فيه بحيث اذ علم العلة لم يكن انقضاء  
 امر على كاه المانع فيكون وجود الوجود او مستلزما له فله  
 علم الذي في حاشيته التبع بل علم اصل هذا التبع وجوده  
 آخر وهو ان من يقول ان علم الوجود يكون علمه  
 فله سببه بان الامجاد لا يستقر الا من الموجود ولا يمكن  
 وجود الواجب عنه لاسيما لم كون الماهية من حيث  
 موجودها لا يرد عليهم ذلك لاحتياج الممكن من حيث  
 موجوده يتقدم عليه بالوجود نعم من جوز في الواجب  
 الماهية من حيث هو موجب لها من غير شرط يلزم في الممكن  
 فيجوز ذلك بشرط كون غير مستند الى ماهية من حيث  
 والا كانت واجبة على ما سلفه اقول نعم يتقدم علمه بان  
 اثبات الصانع اليه الا ان يقتضي عن ذلك بان ذلك

الشرطان كان أمرا موجودا فلا بد ان ينتهي الى شيء يكون موجودا  
 لذاته من غير شرط وهو الواجب والآن الشرط الموجود هو  
 محض وان كان شرطه مانع فلا بد ان ينتهي الى شيء يكون  
 لذاته بان يكون عليه متضعا وبما يكون ذاته موجبا له بشرط  
 اشتراطه من متضعا لذاته فهو واجب لذاته او يقال ان لا يتصور  
 بان يقع المانع على نحو ما قال الحكماء في ارتفاع المانع عن  
 المعلوم الاول فالي اشرا الى ما فيه من التفصيل والآن  
 الارتفاعات التي هي النهاية هي بطلان لأن التبع للمعنى  
 محضاً لا يقطع باعتبار المعنى لأنه من جانب الجمل دون  
 المعلوم الثاني كافي الأمكان ونظائره من المعنى وما في المتكثرة  
 والاحتياج جميع تلك الارتفاعات التي هي محض ضرورة  
 ان مجموعها واجب غير على ما في تحقيق الطريق الثاني  
 الثالث من المسائل الأول وان كان أمرا انما لا يتصور  
 على المانع فان كان ذلك الاعتبار ازيل كان الشيء  
 لذاته ما يكون ذاته بشرط امر ازيل لا شئ عنه فهو واجب  
 عنه وان كان ذلك الاعتبار حادئا فهو متوقف على  
 حادث آخر هكذا الى غير النهاية فيحتاج جميع تلك الارتفاعات  
 الحادثة الى حكمة موجبة او يقال ان الأمور الاعتبارية

ت

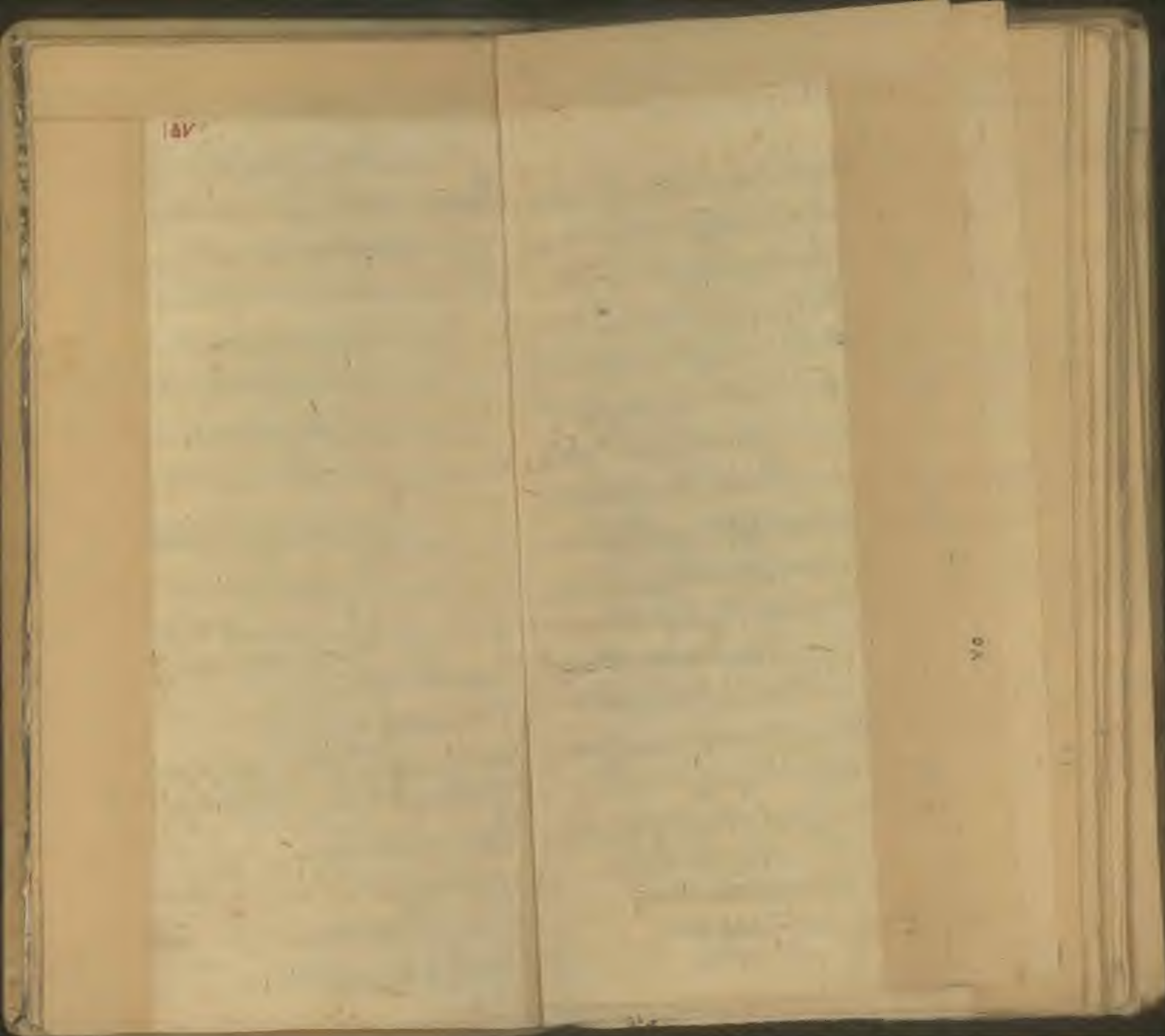
لا يكون شرطاً للوجود أصلاً على ما ملأ الله المانع كما شق من  
 وجوده في هذا الشرط حقيقة فتأمل فيه فانه محال القابل  
 اليه ان يوجب آخر وهو انه لو تحقق اولية احد الطرفين  
 فاما ان يتحققا بالانقلاب الاخر فيلزم الانقلاب او يكون  
 بلا سبب فيلزم ترجيح المرجح بلا سبب او يلزم في ذلك  
 الطرف المرجح بالذات واجبا ورجح لا متناع زوال  
 بالغير واورد عليها او رد في الرد الثالث على ان  
 واجبه على ما احببتهما وموتى الحقيقة يعود الى  
 الأول فينتهي على ما ينبغي عليه والحاصل من جميع ذلك انه لم يتم ما  
 ذكره من البراهين شي وقد نسخ في المطبعة برهان خفيف  
 وهو انه لو انتفى لذاته اولية احد الطرفين لكان محض  
 مفقضا لمرجوحية الطرف الآخر ضرورة معية المتضادين  
 بالذات ورجوحية متلزمة لامتناعه من واد امتناع  
 ترجيح المرجح وامتناعه متلزم لرجوح الطرف الأول فلا  
 يفتقر الأولوية غير منه الوجد الوجوب وحادث كون  
 بوساطة قد مر دفعه ونورده في صورة فافهم هكذا لو كان  
 الذات مفقضا فاما الأولوية احد الطرفين فكل كان الذات  
 تلك الذات كان ذلك الطرف واجبا كالطرف الآخر



وكما كان الطرف الآخر موجودا كان ممتنعا وكما كان ممتنعا  
 كما أن ذلك الطرف لا يحتاج وقد فرض فيه واجب يقف وهو  
 لا يرد عليه شيء مما أورد في هذا المقام وقد عرفت بعد ما لاح لي  
 هذا الوجه على أن ما في المعين نقل أصل من المباحث المحققة  
 وإن لم يكن على ما قد يعرض للشك والاحكام وأورد  
 هو المحمى به أنه إذا لم يجيبا وهو أن لا يتم أن امتناع أحد  
 الطرفين يستلزم امتناع الطرف الآخر فإن كل من الطرفين  
 ممتنع عند الآخر فيصدق امتناع أحد الطرفين  
 على وجود الآخر وحشي أورد في صورة التفصيل  
 والشايع أورد في صورة النقص الأجمالي غير الشايع التفرع  
 لأجل ذلك المبدأ الحكم ووقع كل طرف في وقت على حدة  
 ويتبين أن يكون الطرف الصحيح واجبا حال كونه موجودا  
 فيجب وقوع الطرف الرابع بالاجتماع في الطبيعيات وأورد  
 المحتج عليه النقص السابق بعينه وجعل الحد في صورة الثاني  
 والتجديد أن الممتنع في الأول هو ذات الطرف الرابع من  
 الحقيقة لا من الأولى فما هو بعض ليس بممتنع وما هو ممتنع ليس  
 بنفيين وكذا الكلام في صورة الثاني وأقول إن إثبات الممتنع  
 المنفرد لو امتنع طرف ولم يجز الطرف الآخر كان جائزا

أن هذه الموجودات المطلقة فلا يكون بسيطة أرادوا به عدم  
 وجوده ومعلوم لا يقدرون المتأخرون لا سيما بعد المختصين  
 فلهذا من أن يكون شيء في شيء فرع ثبوت المبدأ المذكور  
 أمر ثانوي ويكون ثبوته للشيء متأخرا عن وجوده فالقول  
 أن ما يقع على الوجوب أن كان عين المبتدأ وقد  
 الشيء على نفسه وان كان غير قلنا الكلام اليه على وجه  
 أن يكون الشيء الواحد وجودا يتغير متناهية وهو  
 على أنهم قد عرفت ما بالشيء الواحد لا يكون له الآخر  
 واحدا وأعلم أنه لم يرد الشيخ الرئيس وغيره القول  
 في هذا المطلب على أن العلة ما لم يجز وجوده والمطلوب  
 لا يصلح دونه والذليل الذي ذكره إنما يدل على الاستلزام  
 دون النفي وعدمه في الضرورة في كل المنع والوجود  
 من هذا تفصيل راجع عليه في تعليقاتنا ولو لم يكن هذا  
 فصلت إليه في هذه الرسالة مع تفرق البال وتداخل  
 ووقعت في زمان اضحى لهم متفادهم والمجلد خاصهم  
 يكتفون بالمصاب من الشباب ويستغنون بملأ السراب  
 عن التزوي بالشراب ولكن الله يوفقني  
 ويسهل لي ما لا يحول ولا يجود به إلا باليمن  
 والصلة على محمد وآله أجمعين  
 بهجت الخادم الراجح

من كتاب التكملة في يوم الأربعاء  
 في دار العلوم في سنة 1280  
 السيد محمد باقر





بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحق هو نفسه جناب من ان يكون شريكاً في ما رده منزه عن كل  
 عليه واحد بعد واحد تحيز العقول والافهام في كبرياء ذاته وولايته  
 الا زمان والاوهام في بديا وعظمة صفاته وثبت وجوده بذاته و  
 ذاته صفاته يات من دل على ذاته بذاته وشهد بوجوده في نظام مصنفاته  
 يدل على جيبك الذي دلنا على موجودات العالمات وهذا انما هو  
 الكمال في التوحيدي والاله البهية الانقياد في حقه الخيرة الاضيقا  
 فريضة عزائه شريفة ونكاته لطيفة وافقته في كل رسالة اثنان الوفاء  
 المستحالة على الاتفاق في تحقيقها على المطالب الحق والناقل  
 افضل الناس فيه والكل المتخير من جلال الملة واللات محمد الدعواني  
 القديس بلغة اتهم في الحق الى اقصا الامالي والاماني كنهها ذكره لا  
 الا باب متوكلا على الملك الوهاب وجعلته مدية لجعل من كان  
 اشرف الخصا بله وجمع قوا من العلوم والفضائل وهو صاحب  
 العظمة والجلال واصلت المكرمة والكارهات وسارة الاقبال  
 حارس طريق الافاق بالفضل والافضل انظم مناظم الملك الزمان  
 عالم المعالم الزمنية والعن الطام مباتي الدولة الرفيعة قوامها  
 المسنة التي قد شرفت بتفصيل هذه السمة شعاه الامالي ونوحيته  
 الى جسم حيا واصحاب الكرام والمعالى الملعب من الالحيد و  
 اناله حمد الله حفظه الله في تمام العز والاحترام الى قيام الساعة

وساعة القيام ويدعم الله جل جلاله والافاضة انما استخرج في الله

شكر الله عليه والافضل ليس كذلك منهم من زعم ان جميع برا  
 يتوقف على ابطال الدور والفساد وهذا ان يشهد عدم الفرق بين  
 وبينه انما الله بغيره انما بغيره انما بغيره انما بغيره  
 ابطال الدور كما سيظهر ولو كان جازي في ابطال الدور انما كان لما ذكره و  
 لا يجوز رقيب له انما على مقصدين كان الاولي ان يقول على مقصدين  
 لانها البقا من جملة اجزاء الرسالة لكن سابق كلامه لا يلزم ولا يقتضيه  
 الثاني بسط الكلام في الكلام فكان اولى بالتقدم للاختصاص او اقل  
 الا ليس ابطال الدور والفساد من غير مقصدين فلهذا وصيغة الحارثية من  
 رايان ان تقدم اي رايان تقدم اولى افعلي من الدور في العمل لا الاضلال  
 كان له وجه في هذا العام في المسلك الاول رايان في المسلك الثاني  
 باعتبار رايانه ذكر ان رايان تقدم نصرا اول في البيان وان كان ثانيا في  
 والتفصيل انتهى كلامه المخصوص من دفع ما يتوهم من التناقض بين كلامه في  
 مسلك واحد او لا واثباتا وجه الدفع انما اقر ان مسلك الغير المتوقف على ابطال  
 في الذكر الايجالي وتفصيل اجزاء الرسالة لكونه متبنا سماء ثانيا في قوله  
 ولما قدم في البيان لكونه ارسطيا كما اشر اليه في ان تقدم سماء اول في قوله  
 الاول ولا غيرا عليه الطريق الاول قبل هذا الطردن لبعض المتأخرين  
 التلويحات كالكليات ختمها بالذكر كونه اظهر وجودا واحدا من ال  
 اول لا شك في وجوده في الكلام او العاطفة اشارة الى ان يمكن تقدير البرهان  
 وما وقع في بعض النسخ من كلمة او التعليلية بدلا من التلويحات وقع في  
 يمكن فلا ياتي الى كل ممكن موجود فلهذا موجودة في ما يرد له انما يمكن بالوجود



حكاه لا يتم في مطلق الممكن لأنه لا يستلزم ضرورة ثباتي الممكن  
 منه وإنما قيدنا بالعدم لئلا يلزم التسلسل إلى ما لا ينفذ في الأمور الموجودة  
 ولم نقيد بالعدم كجمله المطلوب في هذه المقام وهو وجوده والواجب  
 والتقدير بالمعاصرة لأنه لو لم يكن كذلك لم يلزم شيء من الأمور المذكورة  
 هذا اندفعها توفيقهم من أن اللازم على تقدير عدم استنادها على  
 ما يجب أحد الأمور الثلاثة توقف الشيء على نفسه أو الدور أو الزمان لا على  
 عدم الانقضاء على الأخيرين على أنه يمكن أن يقال تركه لظهوره في  
 أو لكونه في قوة الدور وقد صرح المصنف في بعض نصوصه بأنه  
 مستلزم للتوقف تأمل فيه أن الممكن هو الذي إذا نظر إليه في  
 اعتباره لم يجب له لذاته وجوده ولا عدمه فلم لا يجوز أن يجب له  
 وهو الوجود مثلاً لولا أنه شرط عدمه في غير مقتضى ما يتصور  
 من ذلك يلزم أن الممكن للوجود على ضرورة معاصرة له وأيضاً  
 أن يكون أحد ما هو الوجود مثلاً راجحاً لذاته راجحاً فاقبوا  
 إلى جهة الوجوب وان يقع الطرف الرابع بهذا الترتيبان الغير  
 الواصل إلى جهة الوجوب فلا يلزم الترجيح بلا ترجيح فضلاً عن ترجيح  
 المصحح بل ترجيح التراجع ولأنه إذا قيل لا يلزم أن يكون  
 الممكن الموجود على معاصرة له فضلاً عن الموجود ولا بد من  
 الاحتمال من دليله وقد قصد المصنف في الآية لرفع هذه الإشكاليات  
 واستلزامه على حقيقة الآية في هذا المقام انقضاءه ثم استلزام  
 الحقيقة المذكورة أنما لم لو ثبت أنه لا يجوز أن يكون وجوده  
 في كل زمان

مما ينصبه من جهة الأمر من حيث هي بلا اشتراط وجودها  
 الممكن من لوازمه من جهة ذلك الأمر لا بد مني هذا الاحتمال  
 ودعوى البداية غير مسبوقة وسنجد ما يحل في هذا المقام  
 ويجوز ما لا يشترط وجود الدور والزم فأن الترتيب على الدور  
 كما لا يخفى وكذا البطلان شقوق الترتيب والأيدى عليه بأنه يجوز أن يكون  
 المعلوم الأخير على مستقلة بحدوثه مثله بهذا الصوابان يكون علم الجميع  
 المشتمل على الدور ذلك الجميع المستثنى عنه واحد لا يكون له علم  
 مستقلة منه اختله كما في تقدير الترتيب فأنه لا يترك خصيصته في الزمان  
 بعض الأبداعات بالترتيب بعد أن عرفت جريانه في الدور أيضاً انتهى  
 ولعل الغرض من دفع ما يتوهم من أن الطريق أن يكون على إطلاق  
 الدور فلا يتم القول بعدم توقفه على إطلاقه فلا يتم إذا ذكره  
 على تقدير الترتيب لا الدور ووجه الدفع أن ما ذكره ليس مخصوصاً  
 بالترتيب ولا يقتضيها الصراحة في بعض الأبداعات ولا يفتقر  
 ذلك اختصاصاً ببعضها بل الأول بالترتيب وإنما خصص بالترتيب  
 الأبداء عليه بأنه يجوز أن يكون ما فوق المعلوم الأخير على مستقلة  
 كان بعضه آخر من الأبداعات أيضاً كذلك لقوله وثباته هذا  
 على ما ذكره في بيان جريانه على تقدير الدور أيضاً من كون علم الجميع  
 المشتمل على الدور ذلك الجميع المستثنى عنه واحد لا يكون له علم  
 الترتيب بلا ترجيح يكون كل من أحاده على معاصرة منه وأيضاً

في الزمان  
 على  
 في الزمان  
 في الزمان



فيكون ذلك مطلقا فالجواب على ما قيل في ما  
 يخص المكون بحد الوجهين المذكورين بل يجب تخصيص  
 وايضا ليس في كل تخصيص في الاول ولا في الثاني من  
 الموجود والمعدوم في ذلك اذا احتج الى الغير مطلقا في  
 ان لا يكون الذات كافي في نفسه ولا في غيره حيث  
 الامكان الذي على استناد التعيين المعتمد عند  
 مطلقا ينتقل الى افراد وجوده او عدمه كما شهد به  
 والقول بجواز استلزام محال محال ليس كذا جازيا في جميع  
 ان يكون احد المحالين منافيا للآخر فلا يجتمع فضلا عن ان يلزم  
 انما لان المركب مطلقا يستلزم الامكان الذاتي وينافي  
 كما ان ينافي الوجوب الذاتي ولا يحل ابقاء البساطة من لوازم  
 الذاتي ورسمها من ان اعتناء الجزاء بالذات انما يستلزم  
 الكل بالغير لا بالذات وان لم ينف على الخ وان كان لا بالذات  
 محال بالغير لا غير وان استحالة اللزوم ولو بالذات كما يستلزم  
 الملزوم مطلقا سواء كان بالذات او بالغير فعدم امكان اللزوم  
 لا يستلزم عدم امكان الملزوم كذلك لان عدم العاجب بالذات  
 لا يلزم لعدم المعلول لا يلزم ان لا يكون متعينا بالذات وانما  
 وقال المصنف في ما تضمنه على شرح التجريد منها المنة واما  
 بدون امكان اللزوم يستلزم امكان وجود الملزوم بدون اللزوم  
 تنفي الملازمة بينهما والحال ان امكان الملزوم انما هو بالقياس الى  
 وهو يستلزم امكان اللزوم بالقياس الى ان في ذات الملزوم لا

فيكون ذلك مطلقا فالجواب على ما قيل في ما  
 يخص المكون بحد الوجهين المذكورين بل يجب تخصيص  
 وايضا ليس في كل تخصيص في الاول ولا في الثاني من  
 الموجود والمعدوم في ذلك اذا احتج الى الغير مطلقا في  
 ان لا يكون الذات كافي في نفسه ولا في غيره حيث  
 الامكان الذي على استناد التعيين المعتمد عند  
 مطلقا ينتقل الى افراد وجوده او عدمه كما شهد به  
 والقول بجواز استلزام محال محال ليس كذا جازيا في جميع  
 ان يكون احد المحالين منافيا للآخر فلا يجتمع فضلا عن ان يلزم  
 انما لان المركب مطلقا يستلزم الامكان الذاتي وينافي  
 كما ان ينافي الوجوب الذاتي ولا يحل ابقاء البساطة من لوازم  
 الذاتي ورسمها من ان اعتناء الجزاء بالذات انما يستلزم  
 الكل بالغير لا بالذات وان لم ينف على الخ وان كان لا بالذات  
 محال بالغير لا غير وان استحالة اللزوم ولو بالذات كما يستلزم  
 الملزوم مطلقا سواء كان بالذات او بالغير فعدم امكان اللزوم  
 لا يستلزم عدم امكان الملزوم كذلك لان عدم العاجب بالذات  
 لا يلزم لعدم المعلول لا يلزم ان لا يكون متعينا بالذات وانما  
 وقال المصنف في ما تضمنه على شرح التجريد منها المنة واما  
 بدون امكان اللزوم يستلزم امكان وجود الملزوم بدون اللزوم  
 تنفي الملازمة بينهما والحال ان امكان الملزوم انما هو بالقياس الى  
 وهو يستلزم امكان اللزوم بالقياس الى ان في ذات الملزوم لا







ثم نظرت في محيية الميتة على ابطال شئ من الدور والعدم كان  
 في هذا الايمان في تحقير ظهورها في كونها شئ من الموجودات  
 في المنطق هو ان الظاهر في الاول كلامهم هناك فيه  
 غاية ما في الباب فقد اطلق فيه ايضا وعدم فيهم الاول  
 والآخر في ذلك سهل اكل وامتناع تقدم الشئ على نفسه  
 قد يقال ان الاول قد تقدم الشئ على نفسه واما واعتبار اقله وممنه  
 بناء على جواز الاعتقاد باعتبار ان ان اراد تقدم الشئ على نفسه ذاك  
 فقط فامتناعه من غير الجواز ان يكون شئ باعتبار بطلان الاعتقاد  
 لا بد من دليل ويؤيده جواز كون الشئ على نفسه الذي باعتبار  
 كالأجسام والتفصيل في المحذور والحد كما هو المشهور فان قيل يجوز  
 ان يكون المراد بالتقدم الذي هو كذلك واما واعتبار اوجه الترتيب  
 وعللان الاثر كالأجسام فكلما نقل المنع في الى مستندة من  
 الموجود الخارج عن جميع الممكنات واجبة لذاته لان الموجود الخارج  
 عنها على ذلك التعبد به يحتمل ان يكون مجموع الممكنات باعتبار  
 آخر وقد يجاب عنه بان العلية والمعلولية في الوجود الخارجي  
 لا يتصور ان يكونا باعتبارين وان كانتا متصورتين باعتبار  
 الوجود الذاتي وتسمى البداية في ذلك فلهذا لان  
 على الكل يجب ان يكون في كلامه سيجي تفصيله  
 فلما يكون ما تقدم على كل واحد وحده على ما بالاضافة فقط الظاهر  
 ان قال فلما يكون ما تقدم وحده على كل واحد على كل واحد فقط  
 على نفسه وعللان قال في الشئ لا يقال بطلان هذا الشئ

في المنطق هو ان  
 في المنطق هو ان  
 في المنطق هو ان

ثم قد عرف على عللان الدور وقد ذكرت ان هذا الطريق لا يقع  
 عليه لانا نقول بطلان في بطلان لزوم كون الشئ على نفسه وهو ليس  
 وذكر كونه على كل واحد وقع تبعا لا يتوقف المتكلم عليه ولما وقع كذلك  
 في الكلام المتأخرين ونحن في هذا المقام نضد كونه في كلامهم  
 لم نخط ذلك لما شأه معهم من ان الشئ كلامه وانت تعلم ان هذا  
 ليس على ما ينبغي والاولى ترك قوله وعللان لا يهاجمنا به فيقول  
 والقول بعدم اسقاط ما شأه معهم مما لا وجه له كيف وهو  
 نقدر الدليل على وجه ينفذ عنه عدة ما يورد عليه ثم اعلم ان كون  
 على نفسه وعللان يتضح مما لا يشك في بطلان وغيره من تقدم الشئ  
 على نفسه بحسب واحدة ومنها تقدم الشئ على نفسه بحسب اثنين  
 ومنها تقدم الشئ على نفسه بحسب واحدة وبحسب اثنين وبما ثبت  
 من تقدمها كونه على ما شأه وناقصه مع نفسه ومنها نوارد  
 المستقلين على معلولي واحد شخصي  
 لان على الامر الموجود موجود وقد سمعت ما يتعلق بذلك  
 فتذكر والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجبة لذاته  
 لاحتمال ان سياق الكلام يدل على ان جميع الممكنات مجموع الممكنات  
 التي في سلسلة واحدة يرشدك الى ذلك قوله لا شك في وجود  
 الآخرة ويحيى عليه ان الخارج عنها لا يلزم ان يكون واجبة لذاته  
 لجواز ان يكون ممكنة ولو نقل الكلام اليه لزم سلسلة اخرى الكلام  
 في مجموعها ايضا كاللزام في الاول وهكذا فلما يلزم المطلوب  
 ان نقل الى جميع الممكنات اما سلسلة واحدة او سلسلة

في المنطق هو ان  
 في المنطق هو ان  
 في المنطق هو ان







ردة لا يصير ارضا واحدا لم يغير معها هيئة واتحادا في صورته  
 منها انهم كلامه ولا خفاء في دلالة على ان الهيئة في كل مركب لا بد ان  
 مبرر اعمه وهذا مخالف لا ذكره في سائر كتب في تقدير هذا البرهان في  
 والحق هو ما وقع في هذا المقام اذ لو وجب تقدم العلم التامة  
 لتقدم في المركبات تقدمها على خبرها بغير تبيين هذا انما في الاعتراف بعلمية  
 العلم التامة بل لو وجب ان يكون الامر بالعكس فما هو صحيح لاظهار العلم  
 عليها فهو صحيح لتقدمها على المعلوم وهذا وان كان واضحا منا في مقام  
 الهيئة كلامه مشهور فيما بينهم والمقصود هو التبيين على فيه وقيل ان اراد  
 هذا السؤال منا معنى محلي ان يكون المجموع المركب من الكمالات متملا على  
 المادة والقصوره اذ المانع من تقدم العلم التامة على المعلوم انما  
 في هذه الصورة على ما يقتضي كلامهم والبيان ان المجموع المذكور لا  
 يستلزم على تصور محلي ما حقق في جواب الاعتراض الثاني من ان  
 الاجتماع لا يغير في ذلك المركب وفيه ان ذلك الكلام جار في كل علمية  
 تامة لمطلق المركب كما لا يخفى وتصور ذلك في المادة المخصوصة هي  
 المركب من المادة والقصوره لا يحكي نقضا والتوفيق في ذلك ان مجموع  
 اجزاء الشيء عين ذلك الشيء فاذا اخذت مع غيره كان هذا المجموع متملا  
 عن الاول سواء كانت تلك الاجزاء اجزاء المادة وبعضها صورة او  
 اذ خارج عنه فانه لا يجوز ان يكون او اعتبارا له مدخل في  
 ذلك المجموع المركب من الموجودات المكنية والواجب لذاته والاولى

ان يقال مجموع الواجب والممكن الذي كان الواجب علمه تامة له كالمادة  
 متملا على لا الحكماء على الاحتياجه الى كل من خبره وعلمه التامة فانه اذ  
 خبره ضرورة احتياجه الى الخبر والاخر ولا خفاء في ادلة العلم واجب اصلا  
 على نفسه بخبره والاخر على المعلوم فليس للخارج فيه دخل وكذا الى ان مجموع  
 القابضة في نفس الامر سواء كانت موجودة في الخارج او لا كما لا امور العدمية  
 في نفس الامر اذ لا خارج عن هذا المجموع العلم التامة مجموع امور  
 في هذا الحكم بحيث مشهور في الكتب في مقام الاستدلال على ان العلم التامة على الشيء  
 اذ هو لزوم تقدم الشيء على نفسه ليس عليه علمه متعديا بل على  
 علمه وكل علمية يجب ان يتقدم على معلومها لان العلمية هي المعنى المصحح لكان العلم التامة  
 من المتعديين فلا بد من التكلم فيها ومنها ما لو كان منشا وجوب تقدم  
 العلم التامة على المعلوم لا ذكره من ان كل خبرتها يتقدم عليها لزوم ان يتقدم  
 المعلوم المركب ايضا على نفسه لان كل خبرتها يتقدم عليه كما ذكره وهذا  
 ظاهر لا يخفى على من له ادنى تأمل فضلا عن حكمه متبحر انما يلزم لو  
 علم التامة لكل هذا وان وقع في مقام الاستدلال بجهاد العلم التامة لكل  
 يمكن ان يكون علمه بجهاد لان هذا الجزء داخل في العلم التامة لكل  
 علمه نفسه فم العلم التامة لكل متضمن للعلم التامة لاجزاءه سواء  
 اراده هذا وان كانت عبارة ماصرة عنه ثم لا يخفى عليك ان المواد والعلمية  
 لا ينحصر العلم التامة والفاعل بل هي احيانا لا تكثر لكن لا تكثر

في هذا العلم بحيث مشهور في الكتب في مقام الاستدلال على ان العلم التامة على الشيء  
 اذ هو لزوم تقدم الشيء على نفسه ليس عليه علمه متعديا بل على  
 علمه وكل علمية يجب ان يتقدم على معلومها لان العلمية هي المعنى المصحح لكان العلم التامة  
 من المتعديين فلا بد من التكلم فيها ومنها ما لو كان منشا وجوب تقدم  
 العلم التامة على المعلوم لا ذكره من ان كل خبرتها يتقدم عليها لزوم ان يتقدم  
 المعلوم المركب ايضا على نفسه لان كل خبرتها يتقدم عليه كما ذكره وهذا  
 ظاهر لا يخفى على من له ادنى تأمل فضلا عن حكمه متبحر انما يلزم لو  
 علم التامة لكل هذا وان وقع في مقام الاستدلال بجهاد العلم التامة لكل  
 يمكن ان يكون علمه بجهاد لان هذا الجزء داخل في العلم التامة لكل  
 علمه نفسه فم العلم التامة لكل متضمن للعلم التامة لاجزاءه سواء  
 اراده هذا وان كانت عبارة ماصرة عنه ثم لا يخفى عليك ان المواد والعلمية  
 لا ينحصر العلم التامة والفاعل بل هي احيانا لا تكثر لكن لا تكثر



في بيان الاشكال المذكور ان كامل

معنى انه لا ينفذ  
والا لانه او الى مصدر عنه ان حمل الاستفاد على اطلاقه كما  
الظاهر يلزم ان لا يحيل الخلف عنه وان حمل على الاستفاد  
بمعنى التاخر عنه فلا يحيل ذلك لكونه خلاف الظاهر ويحى لهذا  
موضع نفع فاحفظه واعلم ان الفاعل المستقل بالتاثير بالمعنى المذكور  
لا يتم لانه لا يتم الحمل يمكن وانما يلزم ذلك لو ثبت الانتهاء الى الواجب  
لذاته وانه اول المسئلة لما ثبتت ان له علة بالمعنى المذكور في بيان  
تخفيف الكلام في هذا المقام  
لا يقال نحن نمنع ان ينفذ  
السؤال انما يظهر وروده لولم ينفذ المحقق بقوله الذي هو كسب  
وهو قوله ونحوه في هذا اما استنفذ في ايديهم من ان  
الفاعل قسم من العلة الخارجة عن المفعول وسيجي ما يجديك  
نفعنا في هذا المقام  
فان الدليل المذكور لا يجري فيه  
لا يخفى عليك ان الدليل المذكور يجري فيه ياد في ماله فغيره  
ذلك بان بيان الفاعل المستقل بالمعنى المذكور في الجمع الذي  
هو المكتوب من الواجب والممكن يجب ان يكون فاعلا في كل  
واحد والالم يكن فاعلا مستقلا في الجمع ضرورة عدم  
استفاد بعض الاجزاء فيه اليه الى شئ اصلا وقد اخذوا فيه  
بدل قوله ضرورة استفاد بعض الاجزاء الى غيره وغير معلولة

الاشكال المذكور ان كامل  
معنى انه لا ينفذ  
والا لانه او الى مصدر عنه ان حمل الاستفاد على اطلاقه كما  
الظاهر يلزم ان لا يحيل الخلف عنه وان حمل على الاستفاد  
بمعنى التاخر عنه فلا يحيل ذلك لكونه خلاف الظاهر ويحى لهذا  
موضع نفع فاحفظه واعلم ان الفاعل المستقل بالتاثير بالمعنى المذكور  
لا يتم لانه لا يتم الحمل يمكن وانما يلزم ذلك لو ثبت الانتهاء الى الواجب  
لذاته وانه اول المسئلة لما ثبتت ان له علة بالمعنى المذكور في بيان  
تخفيف الكلام في هذا المقام  
لا يقال نحن نمنع ان ينفذ  
السؤال انما يظهر وروده لولم ينفذ المحقق بقوله الذي هو كسب  
وهو قوله ونحوه في هذا اما استنفذ في ايديهم من ان  
الفاعل قسم من العلة الخارجة عن المفعول وسيجي ما يجديك  
نفعنا في هذا المقام  
فان الدليل المذكور لا يجري فيه  
لا يخفى عليك ان الدليل المذكور يجري فيه ياد في ماله فغيره  
ذلك بان بيان الفاعل المستقل بالمعنى المذكور في الجمع الذي  
هو المكتوب من الواجب والممكن يجب ان يكون فاعلا في كل  
واحد والالم يكن فاعلا مستقلا في الجمع ضرورة عدم  
استفاد بعض الاجزاء فيه اليه الى شئ اصلا وقد اخذوا فيه  
بدل قوله ضرورة استفاد بعض الاجزاء الى غيره وغير معلولة

في بيان الاشكال المذكور ان كامل

معنى انه لا ينفذ  
والا لانه او الى مصدر عنه ان حمل الاستفاد على اطلاقه كما  
الظاهر يلزم ان لا يحيل الخلف عنه وان حمل على الاستفاد  
بمعنى التاخر عنه فلا يحيل ذلك لكونه خلاف الظاهر ويحى لهذا  
موضع نفع فاحفظه واعلم ان الفاعل المستقل بالتاثير بالمعنى المذكور  
لا يتم لانه لا يتم الحمل يمكن وانما يلزم ذلك لو ثبت الانتهاء الى الواجب  
لذاته وانه اول المسئلة لما ثبتت ان له علة بالمعنى المذكور في بيان  
تخفيف الكلام في هذا المقام  
لا يقال نحن نمنع ان ينفذ  
السؤال انما يظهر وروده لولم ينفذ المحقق بقوله الذي هو كسب  
وهو قوله ونحوه في هذا اما استنفذ في ايديهم من ان  
الفاعل قسم من العلة الخارجة عن المفعول وسيجي ما يجديك  
نفعنا في هذا المقام  
فان الدليل المذكور لا يجري فيه  
لا يخفى عليك ان الدليل المذكور يجري فيه ياد في ماله فغيره  
ذلك بان بيان الفاعل المستقل بالمعنى المذكور في الجمع الذي  
هو المكتوب من الواجب والممكن يجب ان يكون فاعلا في كل  
واحد والالم يكن فاعلا مستقلا في الجمع ضرورة عدم  
استفاد بعض الاجزاء فيه اليه الى شئ اصلا وقد اخذوا فيه  
بدل قوله ضرورة استفاد بعض الاجزاء الى غيره وغير معلولة

الاشكال المذكور ان كامل  
معنى انه لا ينفذ  
والا لانه او الى مصدر عنه ان حمل الاستفاد على اطلاقه كما  
الظاهر يلزم ان لا يحيل الخلف عنه وان حمل على الاستفاد  
بمعنى التاخر عنه فلا يحيل ذلك لكونه خلاف الظاهر ويحى لهذا  
موضع نفع فاحفظه واعلم ان الفاعل المستقل بالتاثير بالمعنى المذكور  
لا يتم لانه لا يتم الحمل يمكن وانما يلزم ذلك لو ثبت الانتهاء الى الواجب  
لذاته وانه اول المسئلة لما ثبتت ان له علة بالمعنى المذكور في بيان  
تخفيف الكلام في هذا المقام  
لا يقال نحن نمنع ان ينفذ  
السؤال انما يظهر وروده لولم ينفذ المحقق بقوله الذي هو كسب  
وهو قوله ونحوه في هذا اما استنفذ في ايديهم من ان  
الفاعل قسم من العلة الخارجة عن المفعول وسيجي ما يجديك  
نفعنا في هذا المقام  
فان الدليل المذكور لا يجري فيه  
لا يخفى عليك ان الدليل المذكور يجري فيه ياد في ماله فغيره  
ذلك بان بيان الفاعل المستقل بالمعنى المذكور في الجمع الذي  
هو المكتوب من الواجب والممكن يجب ان يكون فاعلا في كل  
واحد والالم يكن فاعلا مستقلا في الجمع ضرورة عدم  
استفاد بعض الاجزاء فيه اليه الى شئ اصلا وقد اخذوا فيه  
بدل قوله ضرورة استفاد بعض الاجزاء الى غيره وغير معلولة



ان لا يكون فاعلا خارجا عن فاعل الجملة انه لا يتصور ما ذكره  
 من انه لو كان فاعلا لمعلول الاضحية على موجهة للسلسلة باسم مستقلة  
 اتفاد فيها حقيقة كمان على نفس قطعا وذلك لان فاعل المعلول الاضحية  
 على موجهة للسلسلة باسم مستقلة باثباتها بمعنى ان فاعل كل خبر ولا يكون  
 خارجا عن فاعل المعلول الاضحية لا انه يصح كون فاعلا لكل خبر مولا لغيره  
 منه الا ان يكون فاعلا فاعل المعلول الاضحية لغيره خارج عنه ويجوز ان  
 يكون داخل فيه وهو ما قبله بحقيقة واحدة ومثلا ولا يلزم من كون  
 الشيء على نفسه افعلا وايضا لا يستلزم المعلول الى ما هو خارج عنه فاعل  
 الكلام لا يستلزم على ما هو مقتضى هذا الكلام مع انه يجوز ان يستلزم  
 ما هو خارج عنه اذ كان صادرا عنه حيث قال فيما سبق بمعنى انه لا  
 المعلول الاية او الى ما صدر عنه فبذلك قد اوضح بان المعلول ان الكلام  
 السابق ظاهره يدل على ان المعلول لا يستلزم الا الى ان لا يستلزم  
 او الى ما خرج عنه وهو ما صدر عنه وهذا الكلام يدل على ان المعلول  
 لا يستلزم الاية او الى خبرته فاعلم فيه فقيه ما فيه واعلم ان الجواب  
 الاول هو اختيار الشق الاول ومنع بطلان الآدم وهو الخلق  
 فهو الفاعل المستلزم بالمعنى المذكور والجواب الثاني هو اختيار  
 الشق الثاني ومنع لزوم تقدم الجواب الاول على وجوده  
 وبهذا يدفع الأيراد الثاني ايضا بانه ان يجمع المعلول للثمة  
 على مستقلة للمعلولات كما ذكرتم ولا يلزم ان يكون معلول  
 الشيء من تلك المعلولات بل لا بد ان لا يكون فاعلا على نفسه فاعلا

١٢٥  
 ثم يجمع المفعول المذکور وهو متضمن لما يلزم المذروح  
 فعلته اولى منه بان يكون علته لان تأثيره اكثر فيه كقوله سيجي غضبا  
 وكذا الحال في قوله ويكون الحسب بهذا في الشيء في جوده  
 التسلسل وهو صورة الدور يلزم تدرج المساوي وهو في السائر  
 مع تدرج الموصوح قد بدأ من كلامه ويحتاج ان يعلم ان الاستدلال  
 يلزم تدرج الموصوح يكتفي في التسلسل الا ان اوله ولا حاجة فيه الى ذكر  
 ثانيا حتى يحتاج في بيان لزومه الى المقدمة الثالثة بان ما على الكل الاستدلال  
 قائل الكل جزء كذا كذا بمعنى ان ما على ما يكون خارجا عن قائل الكل  
 ان ما ذكره في تعريف المفعول المستفاد بالتأثير ان على ظاهره وسواءه لا  
 المطلوب التالي له اولى ما صدر عنها لا يكون شي من اجزاء السلسلة  
 مستفاد بالتأثير فيها وان على معنى انه لا يستفاد المطلوب الى اخره  
 صا د يه كان كل ما قبل المفعول الاخير تسلسل الغير المتشابهة فاعلم  
 مستفاد بالتأثير لصدق تعريفه عليه ولا يلزم تدرج الموصوح بل يلزم  
 انواعا على المستفاد الغير المتشابهة على معلول واحد شخصي كامل  
 وقد اعترض عليه بانه لم لا يجوز ان يكون الخ بعض ان نعنيهم جازكون  
 عين المفعول كما يتبعه على تقدير كون المراد بالعلية العلة التي ذكرها  
 على تقدير كون المراد بها القائل المستفاد بالتأثير بالمعنى المذكور  
 الاستدلال منها اليقضا وتلك العلة لا يمكن ان تكون غيرها  
 في ان المعنى المذكور اما اورد عليه على تقدير كون المراد بها المعنى المذكور في



عن الأبياء والباقي على الطريق المذكور فلو أخذت تلك العلة الموحدة  
والوجه المذكور بطاير كونها أيضا غير ما ذكره في بيانها حيث قال  
لأن العلة الموحدة لا تتغير سواء كان الخ منسج أو قدرا للكل على الوجه المذكور  
سواء ولا شك أن القول بالعلة لا يستلزم في القدم والمعاداة كما في العلة  
القائمة أيضا كذلك وبالحجة لا فرق بين العلة القائمة والفاعل المستقل  
والأول هو المنفرد في غير الذي نحن بصدده بطلان البرهان لا يفي  
عليكم أن الكلام هنا ليس ببيان على بطلان الدرس كيف والكلام في  
الممكن الذي لا يتوقف على بطلان القدرة التامة فلو كان بطلان  
تعليل كل واحد من السلسلة بأقرنها لانه هو التزم من جانب العلة  
وذكره مع الخلط في التعليل وان اردت الاطلاع على حقيقة الخ  
الى ذكره المختص الشريف في بحث العلة والمعلول من شيع المواقف في  
لأنه قد سببه ذكره في توجيه دليل بطلان الدرس وانما كان غاية في  
بجلاف نحن فيه فانه بطلان بديهة في انه منسج لا بدك من بيان  
للخفي على الظاهر وشعرنا قد عرفت بعض ما ينبغي عليه فلا تقتل  
في الأبياء والاول الاول ان يقال من الأبياء الباقي  
ليكونها غير واجبة التقدم لا يدل على كونها كذلك كما في بعض النسخ وفيه ان  
عدم وجوب التقدم بل وجوب عدم التقدم لا يدل على كونها غير  
المعلول فليس فيهم ما يجوز ان يكون حين المعلول بناء على ذكره

على ما ينبغي في كلامهم في مقام المنع والسبب في ان  
العلة القائمة لنفس الممكن كلفي ان الممكن في وجوده هذا منسج بناء على ان  
كون العلة القائمة لنفس المعلول على وجوده فيما اذا كان المعلول مركبا  
فخصا لا في كل المعلول ولا في مطلق المركب بل انما هو في بعض المركب  
ولا شك ان علة القائمة وان كانت في نفسه لا يمكن في وجوده بل منسج  
غيره في وجوده كالأخرى او احتياج كل ممكن الى مطلق العلة بما لا يخفى  
ولم يتكده اجل ولا ينافيه كون العلة القائمة في بعض الصور المذكور على الممكن  
ومنهم من ضعف قوله بوجبه ذلك في المنع المذكور وهو منسج عدم جواز  
القائمة نفس معلولها فيمنع افتقار الممكن الى غيره ويحيل على ان  
الصانع بالاشياء ان هذا البصر منسج بناء على ان افتقار كل ممكن موجود  
الى مطلق العلة يستلزم التعليل في نفسه وروي في بعض عليه ولا ينافيه كون العلة القائمة  
في المعلول في بعض المواد ولهذا اختاره كون العلة القائمة في الممثل المستقل  
في دفع السؤال المذكور وقيل عليه ان رد المذكور لا يفي المنع وكثير  
لأن الكلام على الذين قدرة اذ ذلك المنع وعادوا الى دليل آخر فاعل  
والا لكان قد منسج وما ذكره في بيانه انما يريد انشأوا كلفي ذاته في وجوده  
وانه منسج كما ذكرناه انما يجوز انشاءه الى ممكن قديم لا خفاء في ان  
العلة القائمة للحادث لا بد ان تكون حادثة كذلك لأن قدم العلة القائمة  
يستلزم قدم المعلول فيلزم في تحقق كل حادث تحقيقا موافقا غير متزامنة  
منزلة سواء كانت موجودة في الخارج او لا لكن الكلام في ان الدرس



في انقضاء تلك الشئ من مخرج تأمل - فلو كان مخرجاً من  
 لا يوجبها على ما ذكرناه انقضاء فعل لا يوجبها على ما ذكرناه  
 في انقضاء مخرج من الشئ او منقضاء الاستلزام الدليل على ما  
 نقول الراجح المخرج من الشئ هو ما يجب له الوجود بالنظر الى ذاته  
 يكون مرادهم بوجوب وجود الشئ بالنظر الى ذاته ان لا يكون له وجود  
 في وجوب وجوده ولا ينقضي وجوده الى غيره سواء كان ذلك في ذاته  
 في ذاته او خارجاً عنه فلو انقضى الشئ في ذاته او في غيره فليس له وجود  
 فلو لم يكن كون المركب الكلي الذي هو الشئ ذاته في ذاته او في غيره  
 الى غيره ومنه يعلم ان كل مركب ممكن فيكون كل من اجزائه ممكن  
 بسيطاً لما ذكرناه - لاننا نقول بكونه ذاتاً في ذاته او في غيره  
 النعمان التي هي انتم غير ما فيه مما ذكرناه انما هو في ذاته او في غيره  
 في بعض النسخ في انقضاء ان العلة القائمة بالشيء لا يجوز ان يكون  
 ان الممكن هو ما لا ينقضي ذاته الوجود والمعدم اقتضاءاً لما لا يكون  
 بانه لا ينقضي ذاته او مقتضياً لوجوده اقتضاءً تاماً او العلة القائمة  
 بوجوب المعلول فيه انه منع على تقدير كونها علة في مقتضى اقتضاء  
 ذات الشيء وجوده اقتضاءً تاماً ان لا ينقضي وجوده الى غيره  
 الى ذاته ولا شك ان المركب يحتاج الى كل من اجزائه ولا يوجبها  
 اليه بل هو مستلزم لكل من اجزائه فلو لم يكن من كون العلة القائمة بالشيء  
 لا يكون الممكن مكملاً وان يكون واجباً لذاته ولذا وجب بساطة

في انقضاء تلك الشئ من مخرج تأمل - فلو كان مخرجاً من  
 لا يوجبها على ما ذكرناه انقضاء فعل لا يوجبها على ما ذكرناه  
 في انقضاء مخرج من الشئ او منقضاء الاستلزام الدليل على ما  
 نقول الراجح المخرج من الشئ هو ما يجب له الوجود بالنظر الى ذاته  
 يكون مرادهم بوجوب وجود الشئ بالنظر الى ذاته ان لا يكون له وجود  
 في وجوب وجوده ولا ينقضي وجوده الى غيره سواء كان ذلك في ذاته  
 في ذاته او خارجاً عنه فلو انقضى الشئ في ذاته او في غيره فليس له وجود  
 فلو لم يكن كون المركب الكلي الذي هو الشئ ذاته في ذاته او في غيره  
 الى غيره ومنه يعلم ان كل مركب ممكن فيكون كل من اجزائه ممكن  
 بسيطاً لما ذكرناه - لاننا نقول بكونه ذاتاً في ذاته او في غيره  
 النعمان التي هي انتم غير ما فيه مما ذكرناه انما هو في ذاته او في غيره  
 في بعض النسخ في انقضاء ان العلة القائمة بالشيء لا يجوز ان يكون  
 ان الممكن هو ما لا ينقضي ذاته الوجود والمعدم اقتضاءاً لما لا يكون  
 بانه لا ينقضي ذاته او مقتضياً لوجوده اقتضاءً تاماً او العلة القائمة  
 بوجوب المعلول فيه انه منع على تقدير كونها علة في مقتضى اقتضاء  
 ذات الشيء وجوده اقتضاءً تاماً ان لا ينقضي وجوده الى غيره  
 الى ذاته ولا شك ان المركب يحتاج الى كل من اجزائه ولا يوجبها  
 اليه بل هو مستلزم لكل من اجزائه فلو لم يكن من كون العلة القائمة بالشيء  
 لا يكون الممكن مكملاً وان يكون واجباً لذاته ولذا وجب بساطة







بما تقدم عليه لم تقدم على نفسه من حيث كونه  
الذي زعم حقا وقديما التل والقول بان  
الركب الذي ليس فيه صور ليس من العلة التامة  
لا وجه له وهذا مما يتبع منه لانه لا خفاء في ان جميع  
الركب من العلة التامة لانها جميع ما يتوقف عليه  
الركب والركب والامور التي ارجع التي يتوقف عليها  
الركب لان جميع الاجزاء المادية والصورية لا اعتبار ان  
الركب يتوقف عليه عما ذكره بالجواب الذي زعمه حقا وقديما  
لان الاعتبار ان في المركب الذي ليس فيه صور ليس يتوقف  
عليه ونسليم كون جميع الاجزاء في المركب الذي ليس فيه صور  
فان من العلة التامة ومنه في المركب الذي ليس فيه صور  
فان لا وجه له اذا فرق بينهما في ذلك الا من هذا وقد قال في  
يقولون ان الاعتقاد كلها مركبة من الوحدات المتفرقة وان  
ما فيها ليس بعضها بجزء من بعض مثلا العلة التامة ليس بها من  
الركب بل من ثلث وحدات وكذا التامة في العلة التامة  
فان هذا يمكن ان يقال ان العلة التامة ايضا مركبة من العلة التامة  
الركب من جميع الاجزاء الذي هو غير المركب فاما من العلة التامة  
هو وان كان مركبا من العلة المادية والصورية اولاً ولا وجه له  
الجواب ايضا على تقدير تامة التي هي في نفسه اذا كان ما ذكره في العلة التامة  
في تمام العلة التامة متعالم مع التامة في العلة التامة  
واما الثاني وهو ان جميع المركب وان

فان قلت ان هذا مستلزم  
لأنه

واجب والممكن واجب وكذا الحال في المركب من الواجب لذاته  
الركب ايضا يمكن وعلة التامة نفسه وكذا الحال في المركب  
بما واجب لذاته فانه يمكن كاصح به وعلة التامة التامة  
الركب الامور الواقعة في نفس الامر معاني زان واجبة  
الركب اولاً واعلم ان هذا الوجه كلها فاجبة في كونه  
الركب اولاً وبالذات وفي تمامها عليه ثانياً ولا وجه لها  
في كونه عليه وهذا يعلم من ان الفاعل يمكن لا يلزم ان يكون خارجاً عنه  
من انهم عداوة من اقسام العلة التي رجع من المعلول وان التامة للركب لا يلزم  
ان يكون ذلك راجعاً الى جميع اجزائه بل بالنسبة الى شيء منها لا يقول  
في التامة بان الفاعل ضروري في ذاته لا في كونه كسبيل كل من هو  
الركب المعلول وعلة عليه كافي العلة التامة وبالحكم كسبيل تلك الوجه فانه  
في التامة المشهور فيما بينهم ولا يخفى على العظم بقضائها ان يقال ان  
الركب كالمركب المتفرقة فتدبر ووجه النص عنه ان يقال  
المعنى في كونه لان الجميع بالمعنى المذكور هو الكل المعنى بالكل  
فان هذا العداوة في الفاعل الجارية كما ذكره فحاشا ان يكون  
كل الجميع الذي هو المركب من تلك الاحاديات  
الركب ان يكون الاول واحد والثاني متعدد ولا يصح  
ان يكون في عين الاحاد لان التامة كلها اجزاء داخلية في  
المركب خارجة عن علة التامة الداخلية فيها وانست كذلك  
بالذات اعلمها والقول بان المعلول لا خير ليس داخل في العلة التامة



